

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة



حوكمة السياسات القطاعية الفلاحية في مجال الفلاحة الصحراوية لتحقيق
التنوع الاقتصادي - ولاية أدرار أنموذجا 2020-2026

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستري في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة

إشراف الأستاذ:

د. حميد رامي

إعداد الطالبة:

ريثة خالد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة	مؤسسة الانتساب
د. سارة اخلف	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. حميد رامي	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. هجيرة أوبعديش	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2025 | 2026

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة



حوكمة السياسات القطاعية الفلاحية في مجال الفلاحة الصحراوية لتحقيق
التنوع الاقتصادي - ولاية أدرار أنموذجا 2020-2026

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة

إشراف الأستاذ:

د. حميد رامي

إعداد الطالبة:

ريثة خالد

أعضاء لجنة المناقشة:

<u>الاسم واللقب</u>	<u>الصفة</u>	<u>مؤسسة الانتساب</u>
د. سارة اخلف	رئيسة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. حميد رامي	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. هجيرة أوبعيش	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2025 | 2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

سورة التوبة، الآية 105

شكروعرفان

تصديقاً لقوله تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

الحمد لله لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الذي وفقني وأعاني على إتمام هذا العمل، وأنار لي درب العلم والمعرفة.

في ختام هذه المسيرة العلمية التي تكللت بالجهد والمثابرة، لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من كان له أثر في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، وساهم في دعمي وتوجيهي خلال هذا المشوار العلمي.

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف حميد رامي، تقديراً لدعمه العلمي اللامحدود، وتوجيهاته القيّمة التي أنارت مساري البحثي، وكان لها بالغ الأثر في إخراج هذا العمل في صورته النهائية، فله مني أسى عبارات التقدير والعرفان.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى اللجنة العلمية الموقرة على تفضلها بقبول مناقشة هذا العمل، مع بالغ تقديري لوقتها الثمين وملاحظاتها السديدة.

وأخص بالشكر كل من الأستاذتين هجيرة أوبعيش وسارة اخلف على جهودهما ودعمهما العلمي خلال مساري الدراسي.

كما أتوجه بأسى عبارات التقدير لكافة أسرة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

وأخيراً لكل من كان لي عوناً في مشواري ولكل من آمن بي.

الإهداء

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

إلى نفسي، فخرا بروح لم تعرف الاستسلام يوما وتقديرا لقوة لم تنحن أبدا.

إلى أمي، نبض قلبي ونور حياتي، النور الذي أضاء دروبي دائما.

إلى عائلتي، حبا وامتنانا واعتزازا.

إلى عائلة القلب، أقرب الأرواح لأن المودة تصنع عائلة أخرى.

إلى صديقاتي، رفيقات الدرب وبهجة العمر.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم نجاعة السياسات الفلاحية في الجزائر من منظور الحوكمة، مع إبراز دور الفلاحة الصحراوية كبديل استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليص التبعية لقطاع المحروقات، من خلال دراسة حالة ولاية أدرار خلال الفترة (2020–2026). واعتمدت الدراسة على المقاربتين المؤسسية والقانونية، بالاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة بالإضافة إلى توظيف أدوات المنهج الإحصائي لتحليل مؤشرات القطاع الفلاحي. وقد خلصت الدراسة إلى أن ولاية أدرار حققت طفرة إنتاجية عززت مكانتها كقطب زراعي استراتيجي، غير أن الأثر الاقتصادي لا يزال محدوداً بسبب الاختلالات البيروقراطية والعقبات اللوجستية وضعف البنية التحتية، كما أكدت النتائج أن استدامة الفلاحة الصحراوية تظل رهينة بتبني حوكمة مندمجة تقوم على التسيير الفعال والتقنيات الحديثة.

الكلمات المفتاحية: السياسات الفلاحية، الحوكمة، التنوع الاقتصادي، الفلاحة الصحراوية، الاستثمار الفلاحي، ولاية أدرار.

Abstract:

This study aims to assess the effectiveness of agricultural policies in Algeria from a governance perspective, while highlighting the role of desert agriculture as a strategic alternative for achieving economic diversification and reducing dependence on the hydrocarbon sector, through a case study of Adrar Province over the period (2020–2026).

The study adopted the public policy analysis approach as well as the institutional and legal approaches, relying on the descriptive-analytical method and the case study method, in addition to the use of statistical tools to analyze agricultural sector indicators.

The study concluded that Adrar Province has experienced a significant production boom, strengthening its position as a strategic agricultural hub. However, the economic impact remains limited due to bureaucratic constraints, logistical obstacles, and weak infrastructure. The findings also confirmed that the sustainability of desert agriculture depends on the adoption of integrated governance based on efficient management and modern technologies.

Keywords: Agricultural Policies, Governance, Economic Diversification, Desert Agriculture, Agricultural Investment, Adrar Province.

5	شكر وعرفان
6	الإهداء
7	ملخص الدراسة
8	فهرس المحتويات
10	قائمة الجداول
11	قائمة الاشكال
12	مقدمة
20	الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية
21	تمهيد :
22	المبحث الأول : ماهية الحوكمة و أبعادها في تسيير السياسات العمومية
22	المطلب الأول : مفهوم الحوكمة
24	المطلب الثاني : مبادئ الحوكمة
29	المطلب الثالث : دور و أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسي والسياسات العمومية
32	المبحث الثاني: السياسات القطاعية الفلاحية في الجزائر
32	المطلب الأول : مفهوم السياسة الفلاحية وأهميتها
35	المطلب الثاني: تطور السياسات الفلاحية في الجزائر
43	المطلب الثالث : مصادر تمويل القطاع الفلاحي
49	خلاصة الفصل :
50	الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسسي والامكانات الفلاحية الصحراوية
51	تمهيد :
52	المبحث الأول : الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة القطاع الفلاحي في الجزائر
52	المطلب الأول: التشريعات والتنظيمات المرتبطة بتسيير القطاع الفلاحي
56	المطلب الثاني: التنظيمات المهنية والمؤسسية للقطاع الفلاحي
62	المطلب الثالث: مكانة الحوكمة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية
67	المبحث الثاني: الفلاحة الصحراوية و أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية
67	المطلب الأول: خصوصيات الفلاحة في المناطق الصحراوية
71	المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية في الجنوب الجزائري
78	المطلب الثالث: دور الفلاحة الصحراوية في تحقيق التنوع الاقتصادي الوطني

فهرس المحتويات

81	 خلاصة الفصل:
82	 الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي
83	 تمهيد:
84	 المبحث الأول: الإطار الطبيعي والبنية الفلاحية لولاية أدرار
84	 المطلب الأول : الخصائص الجغرافية لولاية أدرار
86	 المطلب الثاني: مقومات القطاع الفلاحي بولاية أدرار
99	 المطلب الثالث: أشكال وأنماط الفلاحة في أدرار
102	 المبحث الثاني: ديناميكية القطاع الفلاحي في ولاية أدرار
102	 المطلب الأول: المشاريع الاستثمارية الكبرى بأدرار كرافعة للتنمية الفلاحية
108	 المطلب الثاني: مساهمة الانتاج النباتي و الحيواني بأدرار في الاقتصاد الوطني
119	 المطلب الثالث: تحديات الفلاحة بولاية أدرار وآليات حلولها وآفاق تطويرها
126	 خلاصة الفصل:
127	 الخاتمة
132	 قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 1	أهداف السياسات الفلاحية	35
جدول 2	مراحل تطور السياسات الفلاحية في الجزائر	43
جدول 3	أنواع التمويل	46
جدول 4	الاعتمادات المالية للقطاع الفلاحي حسب قوانين المالية من 2000-2020.	47
جدول 5	تطور حجم اليد العاملة الفلاحية الوطنية على مستوى المستثمرات الفلاحية حسب السنة والجنس	75
جدول 6	قيمة تغيرات الناتج الداخلي الخام و قيمة مساهمة القطاع الفلاحي و نسبة مساهمته خلال الفترة (2017-2022)	80
جدول 7	التوزيع العام للأراضي في أدرار	87
جدول 8	معدل التدفق الإجمالي لكل (بئر/فقارة) لسنة 2024	90
جدول 9	أنماط الري في ولاية أدرار لموسم 2024-2025	91
جدول 10	تطور حجم اليد العاملة لولاية أدرار 2020-2025	94
جدول 11	الوضعية المادية والمالية للصفقات العمومية في القطاع الفلاحي للعمليات المسجلة (2023-2026) بولاية أدرار	98-97
جدول 12	تطور إنتاج الحبوب لولاية أدرار 2020-2025	108
جدول 13	تطور انتاج التمور	111
جدول 14	تطور زراعة الخضروات	113
جدول 15	تطور الزراعات الصناعية و المحمية	115
جدول 16	تطور الإنتاج الحيواني	117

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1	مبادئ الحوكمة الرشيدة	28
الشكل 2	تكامـل دور الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسي والسياسات العمومية	30
الشكل 3	مختلف مؤسسات وتنظيمات القطاع الفلاحي	62
الشكل 4	التحديد الجغرافي للصحراء الجزائرية	68
الشكل 5	خريطة صحراء الجزائر وتضاريسها	70
الشكل 6	مخزون المياه الجزائرية	73
الشكل 7	خريطة ولاية أدرار تاريخيا وأقاليمها	85
الشكل 8	خريطة ولاية ادرار حسب التقسيم الإداري الجديد	85
الشكل 9	خريطة الإشعاع الشمسي العالمي (GHI) في الجزائر	95

مقدمة

تعد السياسات العامة الأداة الاستراتيجية الأساسية التي تعتمد عليها الدول الحديثة لتنظيم شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أهدافها التنموية الشاملة ومواجهة مختلف الأزمات والتحديات المتتالية.

وفي ظل هذه التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، لم يعد نجاح هذه السياسات مرتبطا فقط بحجم الموارد المالية المرصودة، بل بات مرهونا بمدى الالتزام بمبادئ "الحوكمة" باعتبارها إطارا مؤسسيا وتنظيميا يضمن الرشادة، الشفافية، الكفاءة، والمساءلة في تسيير الشأن العام، ومن ثم، فإن دمج آليات الحوكمة في صياغة وتقييم السياسات العمومية هو السبيل الأنجع لترشيد الموارد وتصحيح الاختلالات الهيكلية.

وفي الجزائر، برزت الحاجة الملحة إلى إعادة توجيه وهندسة السياسات العمومية نتيجة الهشاشة الهيكلية التي اتسم بها الاقتصاد الوطني لعقود طويلة، بفعل اعتماده المفرط على قطاع المحروقات وتأثره المستمر بتقلبات الأسواق النفطية العالمية والأزمات الاقتصادية المتعاقبة، الأمر الذي دفع الدولة إلى تبني توجهات اقتصادية جديدة أصبح في إطارها تحقيق التنوع الاقتصادي خيارا استراتيجيا وسياديا يهدف إلى بناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة، قادر على تقليص التبعية للمحروقات وتعزيز مصادر خلق الثروة الوطنية.

وضمن هذا المسار التحولي، تبرز السياسة الفلاحية كأحدى أهم السياسات القطاعية التي حظيت بأولوية متقدمة ضمن الأجندة الحكومية، ونالت مكانة محورية في السياسات التنموية للدولة، باعتبارها قطاعا محوريا قادرا على دعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد، فضلا عن مساهمته في تعزيز ديناميكية التنمية المحلية، وقد تجسد هذا التحول بشكل خاص من خلال التوجه نحو تطوير "الفلاحة الصحراوية" عبر استغلال الإمكانيات الطبيعية والمجالية التي تزخر بها المناطق الجنوبية، لاسيما المساحات الواسعة القابلة للاستصلاح، والمخزون المائي الجوفي المعتبر. وتبرز ولاية أدرار كأحد أهم النماذج التطبيقية الرائدة لهذه السياسات الفلاحية الحديثة، حيث تحولت المنطقة خلال السنوات الأخيرة إلى قطب استثماري فلاحى واعد يستقطب المشاريع الكبرى للمستثمرين العموميين والخواص في مجالات زراعية متعددة، وهو ما يعكس المكانة المتزايدة التي أصبحت تحتلها الفلاحة الصحراوية ضمن الرؤية الاقتصادية للدولة الجزائرية، إلا أن وفرة الموارد الطبيعية وحجم الاستثمارات المعتمدة لا يكفيان وحدهما لتحقيق تنمية فلاحية مستدامة إذ لا يزال القطاع يواجه جملة من التحديات الهيكلية والتنظيمية والبيئية، والتي تستوجب تقييما مستمرا مدى فعالية السياسات المعتمدة ودرجة نجاعة آليات الحوكمة المؤطرة لها.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتبحث في تقاطع السياسات العامة والاقتصاد، من خلال تشخيص واقع الفلاحة الصحراوية في الجزائر وتقييم السياسات المعتمدة لتطويرها في ظل حتمية الحوكمة، متخذة من ولاية أدرار دراسة حالة ميدانية للوقوف على المنجزات المحققة والتحديات القائمة،

مقدمة

بالإضافة للبحث في آفاق تطوير هذا القطاع بما يعزز مساهمته في دعم النمو الاقتصادي الوطني كرافعة صلبة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

1-أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية :

• تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالحوكمة والسياسات الفلاحية الصحراوية، من خلال تقديم مقارنة تحليلية تربط بين آليات الحوكمة وفعالية السياسات العمومية في القطاع الفلاحي، بما يساعد على فهم العلاقة بين تحديث التسيير العمومي ومتطلبات التنوع الاقتصادي.

• توفر الدراسة إطارا علميا وتحليليا محينا حول واقع الفلاحة الصحراوية في الجزائر خلال الفترة (2020-2026)، مع التركيز على ولاية أدرار كنموذج تطبيقي، الأمر الذي يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية تتناول قضايا التنمية الصحراوية والاستثمار الفلاحي المستدام.

الأهمية العملية :

• تكمن الأهمية العملية للدراسة في تقديم تشخيص تحليلي لواقع القطاع الفلاحي بولاية أدرار، مع إبراز أهم التحديات الهيكلية والتنظيمية التي تعيق فعالية السياسات الفلاحية، بما قد يساعد الجهات الوصية على تحسين آليات التسيير والتخطيط الفلاحي.

• تسعى الدراسة إلى تقديم مجموعة من المقترحات والتصورات العملية المرتبطة بتطوير الحوكمة الفلاحية وتكييف السياسات المعتمدة، بما يساهم في دعم استدامة الفلاحة الصحراوية وتعزيز مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي الوطني.

2-أهداف الدراسة

• تحليل الإطار القانوني والمؤسسي للقطاع الفلاحي في الجزائر، وتقييم مدى استجابته لمتطلبات الحوكمة وتحسين فعالية التسيير العمومي.

• تقييم مساهمة الفلاحة الصحراوية في دعم التنوع الاقتصادي، من خلال دراسة نتائج المشاريع الاستثمارية الكبرى بولاية أدرار (2020-2026).

• تشخيص أهم التحديات الهيكلية والتقنية واللوجستية التي تواجه القطاع الفلاحي بولاية أدرار وانعكاسها على أداء المشاريع.

• اقتراح آليات وتصورات عملية لتطوير السياسات الفلاحية وتعزيز استدامة الفلاحة الصحراوية ودورها في التنمية الاقتصادية.

3- أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

• يندرج اختيار هذا الموضوع ضمن الاهتمام الشخصي بدراسة قضايا التنمية الاقتصادية والسياسات العمومية، لاسيما ما تعلق منها بواقع الفلاحة الصحراوية في الجزائر وأهمية استغلال إمكاناتها في خلق الثروة للبلاد.

• يعود اختيار ولاية أدرار كدراسة حالة إلى الرغبة في فهم التحولات التي يشهدها القطاع الفلاحي بالمنطقة، باعتبارها من أبرز الأقطاب الفلاحية الصحراوية التي عرفت خلال السنوات الأخيرة ديناميكية استثمارية متسارعة ومشاريع استراتيجية كبرى.

الأسباب الموضوعية:

• يتزامن هذا الموضوع مع التوجه الراهن للدولة الجزائرية نحو التخلص من التبعية الهيكلية لقطاع المحروقات، والرهان الفعلي على "الفلاحة الصحراوية" كقاطرة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي المستدام.

• يرتبط اختيار الموضوع كذلك بتزايد الاهتمام الأكاديمي والمؤسسي بمسألة الحوكمة وفعاليتها في تحسين أداء السياسات العمومية، خاصة في القطاعات الحيوية كالزراعة، وما تطرحه الفلاحة الصحراوية من تحديات تستوجب الدراسة والتحليل.

4- الأدبيات السابقة: لتأصيل موضوع دراستنا وتحديد موقعها ضمن التراكم المعرفي الأكاديمي، نستعرض فيما يلي أبرز الأدبيات والدراسات التي قاربت متغيرات بحثنا:

• دراسة دكتوراه للباحث أهناي فاروق بعنوان: "سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر: دراسة تقييمية 2000-2019"، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية (2019-2020)، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم السياسات والبرامج الموجهة لتنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر، من خلال اتخاذ ولاية الوادي نموذجا للدراسة وتوصلت إلى أن هذه السياسات ساهمت في تحقيق تطور ملحوظ في الإنتاج الفلاحي، غير أنها ظلت مرتبطة بمركزية التخطيط وضعف آليات المتابعة والتقييم، إلى جانب التعقيدات الإدارية المرتبطة بالعقار الفلاحي وعدم استقرار الرؤية التنموية. وتستفيد دراستنا من هذه الدراسة في تحليل واقع السياسات الفلاحية الصحراوية، إلا أنها تختلف عنها من حيث المجال التطبيقي والتركيز على ولاية أدرار خلال الفترة (2020-2026)، مع توظيف مقارنة الحوكمة لتقييم فعالية هذه السياسات في دعم التنوع الاقتصادي.

• مقال علمي للباحث العربي بوزيان، غالم جلطي بعنوان: "مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها، مرتكزاتها، ومجالات استخداماتها" بمجلة المالية والأسواق العدد 02، سبتمبر 2021، وهدفت هذه الدراسة إلى تأصيل مفهوم الحوكمة وتحليل مرتكزاته ومجالات تطبيقه، مع إبراز دوره في تطوير أساليب التسيير وتحقيق الكفاءة والشفافية في إدارة الشأن العام، وخلصت إلى أن الحوكمة تمثل مقاربة حديثة تركز على مبادئ الرشادة والمساءلة وتحسين الأداء المؤسسي.

مقدمة

وتعد هذه الدراسة مرجعا نظريا مهما في الجانب المفاهيمي المرتبط بالحوكمة، لكن تتميز دراستنا عنها بتطبيق هذا المفهوم على القطاع الفلاحي من خلال تقييم السياسات الفلاحية الصحراوية ومدى حوكمتها لتحقيق كفاءة أكبر.

• دراسة ماستر للباحث عبد الجبار بن تومي ورمزي عبدو بعنوان: "دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2019"، جامعة برج بوعريش: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (2020-2021)، وتناولت الدراسة دور القطاع الزراعي في الحد من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، وخلصت إلى أن نتائج السياسات الزراعية بقيت محدودة رغم توفر الإمكانيات الطبيعية والمائية، بسبب التوجه الريعي للدولة وعدم فعالية بعض الآليات المعتمدة في القطاع الزراعي.

وتتقاطع هذه الدراسة مع بحثنا في إبراز أهمية القطاع الفلاحي ضمن مسار التنوع الاقتصادي، غير أن دراستنا تركز بصورة أدق على الفلاحة الصحراوية على وجه الخصوص وعلى ولاية أدرار كدراسة حالة وتقييم سياساتها وربطها بالحوكمة كآلية ترشيد.

• مقال علمي للباحثة تفاحة هرقون بعنوان: « Desert Agriculture in Algeria: Reality and Challenges - Adrar Province as a Model », Journal of Economics and International trade، العدد 01، ديسمبر 2024، سعت الدراسة إلى تشخيص واقع الزراعة الصحراوية بولاية أدرار وإبراز أهم التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي فيها، وأظهرت نتائجها أن القطاع يساهم في دعم الإنتاج النباتي والحيواني وتحقيق الاكتفاء المحلي، إلا أنه لا يزال يواجه عراقيل طبيعية وتنظيمية وبشرية تحد من مردوديته.

وتكمن الاستفادة من هذه الدراسة في اعتمادها على المعطيات الميدانية المرتبطة بولاية أدرار، في حين تتميز دراستنا بالانتقال من الجانب الوصفي إلى التحليل التقييمي لفعالية السياسات والاستثمارات والإنتاج الفلاحي بالولاية في إطار الحوكمة وعلاقتها بتحقيق التنمية الاقتصادية.

5- إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق، وفي ظل الحتمية الاستراتيجية لتجاوز التبعية الهيكلية لقطاع المحروقات، تتبلور معالم المشكلة البحثية لهذه الدراسة حول تقييم مدى نجاعة السياسات الفلاحية المعتمدة في المناطق الجنوبية في ظل آليات الحوكمة، وعليه، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي: إلى أي مدى ساهمت آليات الحوكمة في تحسين فعالية السياسات الفلاحية في الجزائر، وفي تطوير الفلاحة الصحراوية بوصفها خيارا استراتيجيا للتنوع الاقتصادي من خلال دراسة حالة ولاية أدرار (2020-2026)؟

التساؤلات الفرعية:

• كيف تساهم آليات الحوكمة في تحسين نجاعة وفعالية السياسات الفلاحية كأداة للتنمية الاقتصادية؟

مقدمة

- كيف يقيّم الإطار القانوني والمؤسساتي المسير للقطاع الفلاحي في الجزائر؟ وما مدى إسهام الإمكانات الفلاحية الصحراوية في دعم مسار التنوع الاقتصادي؟
- مامدى مساهمة ولاية أدرار ببنيتها الطبيعية ومشاريعها الاستثمارية الكبرى في رفع الإنتاج الفلاحي؟

6-فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: تقوم هذه الدراسة على الافتراضية الأساسية التالية :

كلما تعززت آليات الحوكمة في رسم السياسات الفلاحية وتقييمها، كلما أسهم ذلك في الارتقاء بالفلاحة الصحراوية في الجزائر وتحويلها من قطاع مساند إلى بديل استراتيجي فاعل في مسار التنوع الاقتصادي.

وهو ما تجسده الديناميكية الاستثمارية المتنامية في ولاية أدرار خلال الفترة (2020-2026) كإختبار لهذه الفرضية، غير أن تكريس هذا التوجه يبقى مشروطا بتكليف الإطار المؤسساتي ومعالجة التحديات الهيكلية والميدانية وفق مقارنة تسييرية مندمجة ومستدامة.

الفرضيات الفرعية: وتدرج تحت هذه الفرضية، مجموعة من الفرضيات الفرعية أهمها:

1.الفرضية الفرعية الأولى:

• كلما طبقت مبادئ الحوكمة _ لا سيما الشفافية والرشادة والمساءلة _ في إدارة القطاع الفلاحي، كلما ارتفع مستوى ترشيد السياسات الفلاحية وتحسنت كفاءتها.

2.الفرضية الفرعية الثانية:

• على الرغم من امتلاك الجزائر إطارا قانونيا ومؤسساتيا منظما للقطاع الفلاحي، إلا أن فعاليته تظل مشروطة بالتكليف المستمر مع المتغيرات، في حين أن ما تزخر به الفلاحة الصحراوية من إمكانات طبيعية ومجالية يجعل منها المرشح الاستراتيجي الأجدر لقيادة مسار التنوع الاقتصادي الوطني.

الفرضية الفرعية الثالثة:

• كلما توسع نطاق المشاريع الاستثمارية الكبرى في ولاية أدرار ورفعت جودة تسييرها، كلما انعكس ذلك إيجابا على مستويات الإنتاج الفلاحي الوطني، نباتيا وحيوانيا.

7- حدود الدراسة:

لضبط مسار البحث وتأطيره منهجيا وعمليا، تم حصر هذه الدراسة ضمن الأبعاد المكانية والزمانية التالية:

• الحدود الزمانية (الإطار الزمني):

تمتد الدراسة من سنة 2020 إلى غاية سنة 2026، وهي فترة تعكس مرحلة التحول في التوجهات الاقتصادية الوطنية نحو الفلاحة الصحراوية، في سياق التحولات السياسية والمؤسساتية التي أعقبت الحكومة الجديدة بعد حراك 2019، إلى جانب تداعيات الأزمات الاقتصادية والصحية العالمية، ما يسمح بتقييم ديناميكية المشاريع الاستثمارية وقياس آثارها الفعلية خلال فترة الدراسة.

• الحدود المكانية (المجال الجغرافي):

اقتصرت الدراسة على ولاية أدرار، باعتبارها إحدى أهم الولايات الصحراوية في الجزائر وتشكل نموذجا تطبيقيا لسياسات تطوير الفلاحة الصحراوية ومجالا أساسيا لاحتضان المشاريع الاستثمارية الكبرى في القطاع الفلاحي، مما يجعلها خيارا ملائما لدراسة وتقييم مدى نجاعة السياسات الفلاحية الوطنية.

8- الإطار المفاهيمي:

• **السياسة الفلاحية:** تعرف السياسة الفلاحية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية لتطوير القطاع الفلاحي بما في ذلك ضبط الواردات، ودعم الإنتاج المحلي، وتحسين مداخيل الفلاحين، وتسعى لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأبرزها تعزيز الإنتاج الفلاحي وضمان الأمن الغذائي.¹

• **السياسة العامة الفلاحية:** بالنسبة للسياسة العامة الفلاحية فهي تمثل جزءا من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويتم من خلالها إدماج القطاع الفلاحي ضمن رؤية شاملة للتنمية الوطنية، حيث تهدف إلى تنظيم وتوجيه القطاع بما يضمن الاستخدام الفعال للموارد وتحقيق التنمية الزراعية، مع التنسيق بين مختلف السياسات القطاعية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.²

• **التنوع الاقتصادي:** يقصد به تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد من خلال تنوع مصادر الإنتاج والدخل، وتوزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات مثل الزراعة والصناعة والخدمات، بهدف الحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد الأحادي (كالاعتماد على قطاع المحروقات)، بما يضمن تقوية القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتحقيق نمو أكثر استقرارا واستدامة.³

9- **الاطار المنهجي:** اقتضت الدراسة تبني إطار منهجي متكامل مكون من 3 مناهج علمية تتناسب مع طبيعة هذا البحث لضمان دقة التحليل والنتائج، وذلك على النحو الآتي:

المنهج الوصفي:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لكونه يتيح تقديم وصف دقيق لظاهرة الدراسة من خلال جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بها وتنظيمها قصد تشخيص واقعها، وإبراز مختلف أبعادها والعلاقات القائمة بين عناصرها.⁴ وفي هذا الصدد تم اعتماد هذا المنهج في الدراسة لوصف واقع القطاع الفلاحي وتنظيماته ولتشخيص بنية الفلاحة الصحراوية عموما وواقعها بولاية أدرار خصوصا.

¹ هوارية عباس، السياسات الزراعية ودورها في القضاء على التبعية الغذائية في الجزائر 2000-2014، مذكرة ماستر في العلوم التجارية (جامعة تيارت: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017)، ص 11.

² المكان نفسه.

³ علي صولي، واقع وآليات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، م.06، ع.01 (2023)، ص 61.

⁴ عمار بوحوش، محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.04 (بن عكنون الجزائر، أكتوبر 2007)، ص ص 137، 138.

المنهج التحليلي:

اعتمدت الدراسة كذلك على المنهج التحليلي بهدف تفسير المعطيات المرتبطة بموضوع البحث وتحليل مختلف المؤشرات والنتائج اعتمادا على الإحصائيات والمعطيات العلمية، بما يسمح بفهم الظاهرة المدروسة وتقييمها بصورة موضوعية.¹ حيث تم توظيفه لتحليل مختلف البيانات والإحصائيات الفلاحية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الفلاحية والاقتصادية في الجزائر مع تحليل دور الحوكمة ضمن السياسات الفلاحية.

منهج دراسة الحالة:

يعد منهج دراسة الحالة من المناهج المناسبة للدراسات المعمقة للظواهر، حيث يقوم على جمع وتحليل المعطيات المتعلقة بوحدة معينة كفرد أو مؤسسة أو منطقة جغرافية، بهدف فهم مختلف العوامل المؤثرة فيها والكشف عن العلاقات القائمة بين عناصرها، مع التركيز على دراسة الظاهرة بصورة شاملة ودقيقة.² وتم ذلك في هذه الدراسة من خلال اتخاذ ولاية أدرار نموذجا تطبيقيا لتحليل واقع الفلاحة الصحراوية، بهدف التعرف على الأنماط الفلاحية فيها وكذا مختلف الاستثمارات الكبرى ونتائجها مع تشخيص العوامل المؤثرة فيها والظروف المحيطة بها.

10- أدوات جمع البيانات:

الملاحظة: تُعد الملاحظة أداة منهجية أساسية في البحث العلمي، تقوم على المشاهدة المنظمة والمقصودة للظواهر أو السلوكيات بهدف جمع البيانات وفهم العلاقات القائمة بين عناصرها وتمكّن الباحث من وصف الظاهرة وتحليلها وتفسيرها³، وقد تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة لرصد واقع الفلاحة الصحراوية بولاية أدرار ومتابعة مختلف الجوانب المرتبطة بتطبيق السياسات الفلاحية وأثارها على التنمية الفلاحية.

تحليل الوثائق والتقارير الرسمية: يُعد تحليل الوثائق أداة بحثية تعتمد على دراسة مختلف الوثائق والمصادر المكتوبة والمواد ذات الصلة، بهدف استخراج المعلومات وتفسيرها والكشف عن العلاقات والاتجاهات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة⁴، حيث تم الاعتماد في الدراسة على الإحصائيات والبيانات الصادرة عن الهيئات الرسمية (كوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار) لبناء الجانب التطبيقي وتحليله بلغة الأرقام والمؤشرات الدقيقة.

¹ يمينة داودان، محاضرات مقياس منهجية البحث العلمي، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر 3 (2018/2019)، ص 18، في: <https://shortlink.uk/1vlmu>، تم الاطلاع 18 ماي 2026.

² محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترايات والأدوات، الجزائر (1997)، ص 87.

³ بلوفة بلحضري، الملاحظة العلمية، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، م. 15، ع. 02 (ديسمبر 2024)، ص 255.

⁴ What is document analysis؟، في: <https://h1.nu/1s3l5>، تم الاطلاع 18 ماي 2026.

11-الاطار النظري: تقتضي الضرورة العلمية تبني إطار تحليلي متكامل يربط بين متغيرات الدراسة، وعليه، استندت هذه الدراسة إلى اعتماد 3 اقترابات كالتالي:

• **اقتراب تحليل السياسات العامة:**

ويقوم هذا الاقتراب على فهم المشكلات العمومية من خلال تحديد أسبابها ونتائجها واقتراح حلول لها، مع تقييم آثار تدخل الدولة في معالجتها بهدف تحسين فعالية وكفاءة السياسات العمومية، كما يعد أداة منهجية نقدية وتقويمية لترشيد صنع القرار العمومي عبر مقارنة البدائل المتاحة واختيار الأنسب منها بما يحقق الفعالية والعدالة في توزيع الموارد، كما يجمع بين التفسير والتحليل والتقييم قصد إيجاد حلول عملية للمشكلات الحالية والمستقبلية.¹ ويعتبر الاقتراب الأساسي في هذه الدراسة حيث تم توظيفه لتحليل مسار السياسة الفلاحية في الجزائر من حيث المدخلات والمخرجات، بهدف تقييم مدى توافقها مع مبادئ الحوكمة وقدرتها على دعم التنوع الاقتصادي وكذا معالجة الاختلالات المرصودة.

• **الاقتراب القانوني:**

يركز الاقتراب القانوني على تحليل السياسة العامة من خلال دراسة الدستور والقوانين والتنظيمات التي توطر عمل الدولة، مع تقييم مدى التزام المؤسسات الرسمية بالقواعد القانونية ومبادئ الشرعية والديمقراطية في صياغة وتنفيذ السياسات العامة.² وظف هذا الاقتراب لتسليط الضوء على الترسانة التشريعية والتنظيمية التي توطر القطاع الفلاحي في الجزائر كما سمح لنا هذا الاقتراب بتحليل مدى مرونة ونجاعة النصوص القانونية في القطاع.

• **الاقتراب المؤسسي:**

يقوم الاقتراب المؤسسي على دراسة السياسة العامة انطلاقا من دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صناعة القرار وتنفيذه، باعتبار أن السياسات العامة هي نتاج تفاعل مؤسسات النظام السياسي مع مختلف المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية³، وقد تم توظيف هذا الاقتراب بهدف فهم وتفكيك البيئة التنظيمية المؤسسية والهيكلية المسيرة للقطاع الفلاحي في الجزائر.

12-هيكلية الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية متكاملة تجمع بين الجانب النظري والتحليلي والتطبيقي، وذلك على النحو الآتي:

¹ صافا يمينه، محاضرات مقياس تحليل السياسة العامة في الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة تيارت (2022-2023)، ص ص 9، 10، في <https://shortlink.uk/1vLGi>، تم الاطلاع: 18 ماي 2026.

² أسماء صالح، محاضرات مقياس تحليل السياسة العامة في الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة ام البواقي (2023-2024)، ص01، في: <https://2u.pw/EnQQuh>، تم الاطلاع: 18 ماي 2026.

³ المرجع نفسه، ص01.

- **الفصل الأول:** خصص هذا الفصل لتأصيل الجانب النظري للدراسة، حيث تناول المبحث الأول مفهوم الحوكمة ومبادئها ودورها في ترشيد السياسات العمومية، بينما عالج المبحث الثاني مفهوم السياسات الفلاحية وتطورها وآليات تمويل القطاع الفلاحي وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- **الفصل الثاني:** تناول هذا الفصل الإطار القانوني والمؤسسي للمنظم للقطاع الفلاحي في الجزائر، مع إبراز مكانة الحوكمة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية. كما تم التطرق إلى خصوصيات الفلاحة الصحراوية والإمكانات الطبيعية والاقتصادية التي يزخر بها الجنوب الجزائري ودور القطاع الفلاحي في دعم التنوع الاقتصادي.
- **الفصل الثالث:** خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة، حيث تم التطرق إلى الخصائص الجغرافية والبنية الفلاحية لولاية أدرار وأنماط النشاط الفلاحي بها، إضافة إلى تحليل ديناميكية القطاع الفلاحي من خلال دراسة المشاريع الاستثمارية الكبرى، وتقييم مساهمة الإنتاج الفلاحي في الاقتصاد الوطني، مع تشخيص أبرز التحديات والآفاق المستقبلية للقطاع.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

تمهيد :

يعدّ القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية ذات الأهمية البالغة في الاقتصاد الوطني، نظرا لدوره المحوري في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنوع الاقتصادي، فضلا عن مساهمته في تعزيز الاستقرار بمختلف مناطق البلاد وانطلاقا من هذه الأهمية أولت الدولة الجزائرية اهتماما متزايدا بهذا القطاع من خلال تبني مجموعة من السياسات العمومية والإصلاحات المتتالية التي مست مختلف الجوانب التنظيمية والإنتاجية والتمويلية.

وفي السياق ذاته، أصبح مفهوم الحوكمة أو الحكم الرشيد عنصرا محوريا في تحليل وتقييم فعالية السياسات العمومية بصفة عامة والسياسة الفلاحية بصفة خاصة، باعتباره إطارا يقوم على مبادئ الشفافية والمشاركة وحسن تسيير الموارد وفعالية اتخاذ القرار، بما يضمن تحسين أداء المؤسسات العمومية ورفع جودة تسيير القطاع الفلاحي، وبالتالي دعم تحقيق التنمية .

وعليه، تتناول هذه الدراسة في هذا الفصل توضيح مفهوم كل من الحوكمة والسياسة الفلاحية، مع التطرق إلى أهداف كل منهما، بالإضافة إلى تحليل مسار السياسات الفلاحية في الجزائر ومراحل تطورها.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

•المبحث الأول: ماهية الحوكمة وأبعادها في تسيير السياسات العمومية

•المبحث الثاني: السياسات القطاعية الفلاحية في الجزائر

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

المبحث الأول : ماهية الحوكمة وأبعادها في تسيير السياسات العمومية

تقتضي دراسة حوكمة السياسات العمومية فهم كيفية تسيير المؤسسات على نحو يحقق التنمية المستدامة ويعزز جودة القرارات و يزيد الفعالية ويدعم المشاركة المجتمعية ويحد من مظاهر الفساد وسوء التسيير ، ويشمل ذلك ثلاثة محاور أساسية سيتناولها هذا المبحث: أولا مفهوم الحوكمة وأبعادها المختلفة، ثانيا المبادئ الأساسية للحوكمة التي تحدد معايير الأداء الفعال، وثالثا دور وأهمية الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسي والسياسات العمومية .

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة

يعد مفهوم الحوكمة (Governance) من المفاهيم الحديثة التي برزت بقوة في أدبيات الإدارة العامة والسياسات العمومية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والمؤسسية التي شهدها العالم خلال العقود الأخيرة وقد جاء هذا المفهوم استجابة للحاجة إلى تطوير أساليب تسيير المؤسسات العمومية وتحسين آليات اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العامة بطريقة أكثر كفاءة وفعالية .

ويصنف هذا المفهوم ضمن المفاهيم التي أثارت جدلا واسعا في الأدبيات العربية سواء على مستوى الترجمة الاصطلاحية أو التحديد الدقيق لمدلول المصطلح، ورغم تباين المسميات المتداولة له مثل (الحاكمية، الحكم الراشد، أو إدارة شؤون الدولة والمجتمع) إلا أنه هناك اتفاق على محورية وأهمية هذا المفهوم في الفكر الإداري المعاصر، ويرجع هذا التعدد الاصطلاحي بالدرجة الأولى إلى حداثة المفهوم وتداخل أبعاده، حيث يمكن تحديد بعدين متوازيين يعكسهما المفهوم يمثل الأول المسار الإداري والاقتصادي وهو التوجه الذي تبناه البنك الدولي، حيث ركز على كفاءة الإدارة العامة، وترشيد الإنفاق، وتطوير الآليات المؤسسية لتحقيق التنمية، أما المسار الثاني فهو السياسي والقيمي وهو توجه يتجاوز الكفاءة الإدارية ليركز على "جوهر النظام" الذي يشمل قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والشفافية والمساءلة وفق النموذج الغربي.¹

ولقد ظهر مفهوم الحوكمة في عام 1989 من خلال منشورات وتقارير البنك الدولي، التي تناولت سبل تحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد في افريقيا جنوب الصحراء ، وقد ربطت هذه الأدبيات بين الكفاءة الإدارية للدولة والنمو الاقتصادي مؤكدة أن أدوات الدولة في تنفيذ السياسات الاقتصادية يجب أن تكون عادلة وتضمن المساواة بين المواطنين لا فقط فعالة واقتصادية ، ليتطور المفهوم بعد ذلك عاكسا قدرة الدولة على قيادة المجتمع ضمن إطار سيادة القانون ثم مع بداية التسعينيات تحول التركيز نحو الأبعاد السياسية للحوكمة لاسيما تعزيز المشاركة الشعبية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني بما يضمن شرعية الدولة كممثل لمواطنيها ، وفي اجتماع اللجنة الوزارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي انعقد في باريس في مارس 1996، تم الربط بين جودة وفعالية الإدارة الحكومية مع مدى رفاهية المجتمع، مع التأكيد على أن مفهوم الحوكمة يمتد الى أبعد من مجرد الإدارة الحكومية ليشمل قضايا تطبيق الديمقراطية ومساعدة الدول على مواجهة التحديات والمشكلات التي تعترضها.²

1 لدمية فريجة ، "حوكمة السياسات العامة: بحث في المفهوم و مسوغات التطبيق"، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، م.06 ، ع.02 (أكتوبر

2022)، ص504 .

2 المرجع نفسه، ص504.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

وبالتالي شهد مفهوم الحوكمة تطورا ملحوظا في أدبيات المؤسسات الدولية منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين فقد عرّف البنك الدولي في تلك الفترة الحوكمة تعريفا عاما باعتبارها: ممارسة السلطة السياسية في إدارة شؤون الدولة. ومع بداية تسعينيات القرن الماضي وبالتحديد سنة 1992، سعى البنك الدولي إلى تقديم تعريف أكثر دقة للمفهوم، حيث اعتبر الحوكمة على أنها: الأسلوب أو الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بهدف تحقيق التنمية. وبذلك فالحكم الرشيد أو الحوكمة الجيدة تعتبر لدى البنك الدولي مرادفة للتسيير السليم والفعال لعملية التنمية. وفي تعريف آخر يطرحه البنك الدولي ينظر إلى الحوكمة بوصفه: مجموعة العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة داخل دولة ما، بالاعتماد على التسيير الحسن في المؤسسات واختيار السياسات المناسبة وتنسيقها بما يضمن تقديم خدمات عامة فعالة وذات جودة¹، و الملاحظ هنا ان هذا التعريف ركز على الجانبين السياسي و الإداري معا لتحقيق كل من الفاعلية و الفعالية في التسيير المؤسساتي .

ولقد اتسع استخدام المفهوم بعد ذلك ليشمل مختلف مؤسسات التنمية الدولية فقد تبنته العديد من وكالات التنمية مثل الوكالة الدولية للتنمية ، المؤسسة المالية الدولية، والوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمار الدولي ، إضافة إلى عدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى غير أن كل جهة من هذه الجهات قدّمت تعريفا خاصا بها للحوكمة، وهذا بما يتوافق مع توجهاتها². من جهة أخرى، يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة بأنها: ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على مختلف المستويات ويشمل ذلك مجموعة الآليات والعمليات والمؤسسات التي تمكن الأفراد والجماعات من التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم، وتسوية خلافاتهم بطرق منظمة ومشروعة³. و يقدم هذا التعريف مقاربة شمولية لمفهوم الحكم الرشيد حيث يربطه بممارسة السلطة في أبعادها السياسية والاقتصادية والإدارية، مما يعكس اتساع نطاقه وتداخل مستوياته كما يركز على الجانب الإجرائي من خلال إبراز دور الآليات والمؤسسات في تمكين الأفراد من التعبير عن مصالحهم.

كما تعرّف أيضا بأنها نمط من الحكم تتبناه قيادات سياسية شرعية منتخبة بطريقة حرة ونزيهة، تعمل في إطار مؤسسات إدارية كفؤة تسعى إلى تنمية موارد المجتمع وتحسين نوعية حياة المواطنين ورفاههم، وذلك في ظل علاقة تقوم على الثقة المتبادلة والرضا بين الحاكم والمحكوم، بما يعزز مبدأ الشراكة بين الدولة والمجتمع⁴.

1 العربي بوزيان ، غالم جلطي، "مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها ومجالات استخداماتها"، مجلة المالية و الأسواق ، م.08 ، ع.02 ، (15 سبتمبر 2021)، ص 434 .

2 المرجع نفسه ، ص 435 .

3 حسين عبد القادر ، الحكم الراشد في الجزائر و اشكالية التنمية المحلية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة تلمسان : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2011-2012) ، ص 26.

4 مصطفى حمادي ، عبد الوهاب عمروش ، "دور تقييم السياسات العامة في تجسيد الحكم الرشيد في الجزائر" ، مجلة المعيار ، م.13 ، ع.1 ، (جوان 2022) ، ص 1067 .

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

و يركز هذا التعريف على البعد السياسي والمؤسساتي للحكم الرشيد، من خلال إبراز دور القيادة السياسية الشرعية المنتخبة في إطار ديمقراطي إلى جانب كفاءة المؤسسات الإدارية في إدارة الموارد وتحقيق التنمية ، كما يبرز أهمية العلاقة القائمة على الثقة بين الدولة والمجتمع.

إذا من خلال التعريفات السابقة يتضح أن مفهوم الحوكمة لا يقتصر على بعد واحد، بل يشمل مجموعة من الأبعاد المتكاملة التي تجمع بين الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، كما تتفق هذه التعريفات على أن الحوكمة ترتبط أساسا بكيفية ممارسة السلطة وإدارة الموارد بطريقة تحقق الكفاءة والفعالية في الأداء المؤسسي، الأمر الذي يجعلها أداة أساسية لتحسين أداء المؤسسات العمومية وتعزيز فعالية السياسات العامة كما أن الطابع الشامل للمفهوم يفسر اتساع استخدامه في مختلف مجالات التنمية، بما في ذلك إدارة السياسات القطاعية المختلفة وبالتالي يمكن القول إن الحوكمة تمثل إطارا متكاملًا لتنظيم العلاقات بين الدولة ومختلف الفاعلين في المجتمع بهدف تحقيق التنمية وتحسين جودة السياسات العمومية .

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الحوكمة في إطار هذه الدراسة على أنها: مجموعة الآليات المؤسسية و التنظيمية و القانونية التي تنظم عملية صنع وتنفيذ السياسات العمومية وفق مبادئ الفعالية والشفافية والمشاركة بين مختلف الفاعلين بهدف تحسين الأداء المؤسسي و تحسين كفاءة إدارة الموارد و تعزيز فعالية البرامج وتحقيق التنمية الاقتصادية .

المطلب الثاني : مبادئ الحوكمة

تقوم الحوكمة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحدد كيفية تنظيم العلاقات بين الفاعلين في السياسات العمومية وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، و تعد هذه المبادئ إطارا لتقييم جودة اتخاذ القرار وكفاءة تنفيذ السياسات وتتمثل في مايلي :

مبدأ المشاركة (Participation) :

يشمل مبدأ المشاركة إتاحة الفرصة لكافة قطاعات المجتمع للمساهمة الفعالة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقضايا المجتمعية الهامة وينبغي أن يمتلك كل مواطن صوتا في صنع القرار، سواء بشكل مباشر أو عبر مؤسسات وسيطة تتمتع بالشرعية القانونية والسياسية وتعتمد هذه المشاركة الواسعة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، إضافة إلى قدرة المواطنين أو ممثلهم أو المجتمع المدني على المشاركة البناءة في إعداد السياسات وتطويرها وتقييمها والتأثير في محتوى القرارات المحلية والجهوية، فضلا عن السياسات العامة والتشريعات الوطنية¹ ، ان تطبيق هذا المبدأ يزيد من من قبول السياسات وتعزيز شرعية القرارات ويجعلها أكثر ملاءمة للاحتياجات الواقعية كما يشير هذا المبدأ الى أهمية وجود مؤسسات وسيطة بين المواطن و مؤسسات الدولة و هذا ما يبرز دور حرية تكوين الجمعيات مع حرية

1 عمر كعبوش ، رابح قميحة ، حوكمة السياسات العامة: القضايا العملية و التأثيرات الرئيسية ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، م.10 ، ع.01 ، (2025) ، صص 878- 879 .

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

التعبير كأساس لنجاح المشاركة ، و يؤكد هذا المبدأ على ان عملية المشاركة تكون في كل المراحل بدءا من اعداد السياسات وصولا لتقييمها وتقويمها .

مبدأ حكم القانون (Rule of law):

تستند الحوكمة الفعالة إلى وجود بيئة قانونية عادلة ومنصفة تدار وفق أسلوب حيادي يضمن حماية حقوق جميع الفاعلين ويتطلب تطبيق هذا المبدأ وجود قضاء مستقل بعيدا عن أي سياسات إملائية أو وصاية، إضافة إلى منظومة أمنية محايدة وغير خاضعة لتوجيهات جهات معينة وهذا لضمان احترام القوانين وتحقيق العدالة لجميع أفراد المجتمع، و يتضح من هذا الطرح أن مبدأ حكم القانون يمثل أحد الأسس الجوهرية للحوكمة¹ فوجود إطار قانوني واضح وعادل يساهم في تنظيم العلاقات بين مختلف الفاعلين ويحد من التعسف في استعمال السلطة مما يعزز استقرار المؤسسات و يضمن حماية الحقوق والحريات كما يساهم احترام هذا المبدأ في توفير بيئة مؤسسية مستقرة تشجع الاستثمار والتنمية .

المساءلة (Accountability):

يشترط مبدأ المساءلة أن يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور والرأي العام وكذلك أمام المؤسسات المختصة وتختلف آليات المساءلة وفق طبيعة المنظمة وطبيعة القرار سواء كان داخليا أم خارجيا، بما يضمن الشفافية والمحاسبة على النتائج². اذا المساءلة تضمن عدم انفراد صناع القرار بالسلطة دون رقابة بل تجعلهم خاضعين للمحاسبة أمام المجتمع والمؤسسات الرقابية المختصة ومنه يبرز هذا المبدأ أهمية وجود آليات رقابية فعالة تتيح تقييم أداء المؤسسات فقد تكون مساءلة داخلية تتم عبر الأجهزة الإدارية والرقابية داخل المؤسسة، أو مساءلة خارجية يمارسها البرلمان أو الهيئات الرقابية أو الرأي العام ، وبالتالي إن هذا المبدأ يساهم في تعزيز الشفافية والحد من مظاهر الفساد وسوء استخدام الموارد .

الشفافية (Transparency):

تعتمد الشفافية على التدفق الحر للمعلومات ويتمثل ذلك في الكشف الواضح عن الخطط والقواعد والعمليات والبرامج بحيث تتوفر المعلومات بشكل مباشر لأولئك المعنيين بها ويشمل ذلك توفير بيانات كافية لفهم ومراقبة الأداء، مما يساهم في الاستخدام الأمثل للموارد وترتبط الشفافية بالالتزام بالقواعد التي تعزز الانفتاح والوضوح في المجال العام³.

و بالإضافة الى ان الشفافية تعني توفر المعلومات فهي أيضا تعني إمكانية وصول الفاعلين و المواطنين الى تلك المعلومات في الوقت المناسب ومن ثم تعد الشفافية شرطا أساسيا لنجاح الحوكمة، إذ تتيح للمجتمع والفاعلين المعنيين متابعة القرارات والسياسات العمومية مما يعزز الثقة بين الدولة والمواطنين ويحسن فعالية الأداء المؤسسي .

1 أحمد الذيب، ابراهيم بوعناني ، أثر تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية كمدخل لتفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر، مجلة السراج في التربية و قضايا المجتمع ، م.09 ، ع.03 ، (2025) ، ص191 .

2 كعبوش ، قميحة ، مرجع سابق ، ص 879 .

3 المكان نفسه

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

مبدأ الكفاءة والفعالية (Effectiveness and Efficiency):

يركز مبدأ الكفاءة على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية للمؤسسة دون هدر بما يضمن تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، وقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على ضرورة توافر الكفاءة والفعالية في الحوكمة مع الالتزام بالقواعد القانونية التي تضمن تطبيقها بشكل صحيح¹، هذا المبدأ يؤكد على أن تحقيق الأهداف التنموية يتطلب القدرة على توجيه الموارد المختلفة نحو تحقيق النتائج المرجوة بكفاءة وجودة.

مبدأ العدالة والنزاهة (Equity):

يرتبط مبدأ النزاهة بضمان تطبيق الإجراءات على جميع الفاعلين دون تمييز سواء على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ما يجعل المساواة قاعدة أساسية لفاعلية هذا المبدأ وتشترط النزاهة التزام الإدارة بالسلوكيات والإجراءات المقبولة والمعترف بها دولياً²، كما يضمن هذا المبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين لتحسين أوضاعهم وتحقيق العدالة، وأيضاً احترام هذا المبدأ يسهم في الحد من مظاهر الفساد وسوء استغلال السلطة، ويضمن توجيه الموارد العامة لخدمة الصالح العام.

الاستجابة (Responsiveness):

يقصد بمبدأ الاستجابة قدرة المؤسسات على تلبية مصالح واحتياجات جميع مكونات المجتمع ضمن فترة زمنية محددة ودون استثناء، ويضمن هذا المبدأ تقديم الخدمات لجميع شرائح المجتمع بشكل عادل³، حيث يجب أن تكون الاستجابة بالجودة اللازمة وفي الوقت المناسب. كما ترتبط الاستجابة ارتباطاً وثيقاً ببقية المبادئ كالفعالية والمشاركة والشفافية إذ أن فهم احتياجات المجتمع والاستجابة لها يزيد من فعالية السياسات و من ناحية أخرى فإنه يتطلب إشراك الفاعلين المحليين في عملية اتخاذ القرار وأيضاً إتاحة المعلومات المتعلقة بالسياسات والبرامج المختلفة.

التوجه نحو الإجماع (Consensus Oriented):

يسعى هذا المبدأ إلى التوسط بين المصالح المختلفة للوصول إلى إجماع واسع النطاق حول ما يحقق المصلحة العامة ويعني ذلك إيجاد التوازن بين مصالح المجتمع المتعددة، لضمان صياغة سياسات وإجراءات تتفق عليها أغلبية الأطراف بما يسهم في تحقيق المنفعة القصوى للجميع وتعزيز التوافق الاجتماعي⁴، ومن هنا تظهر أهمية هذا المبدأ الذي يسعى إلى تحقيق نوع من التوازن بين شتى المصالح المختلفة، بما يسمح بصياغة سياسات تحظى بقبول أوسع داخل المجتمع ويساهم ذلك في تعزيز السياسات واستقرارها إذ أن القرارات التي تبني على التوافق تكون أكثر قابلية للتنفيذ وتحظى بدرجة أعلى من الالتزام من قبل الفاعلين المعنيين.

¹ الذيب، بوغثاني، مرجع سابق، ص192.

² المكان نفسه

³ كعيوش، قميحة، مرجع سابق، ص879.

⁴ المكان نفسه

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

الرؤية الاستراتيجية (Strategic Vision):

يشير هذا المبدأ إلى امتلاك القادة والجمهور منظورا واسعا وطويل الأمد فيما يتعلق بالحكم الرشيد والتنمية المستدامة، مع فهم متطلبات هذا المسار ويتطلب ذلك إدراك التعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي يشملها المجتمع لتوجيه السياسات والقرارات بشكل فعال و مستدام¹، هذا المبدأ يعكس فكرة أن الحوكمة لا تتعلق فقط بالقرارات اليومية أو الإدارة الروتينية بل تتطلب تخطيطا مستقبليا قادرا على التعامل مع مختلف التعقيدات و كذا تحديد الأهداف بعيدة المدى بما يضمن الإستدامة .

التضمينية (Inclusiveness):

يتعلق هذا المبدأ بوجود آليات لضمان حقوق جميع الأفراد والمجموعات في المجتمع، مع توفير وسائل قانونية لمراجعة القرارات ومعالجة أي إخلال بهذه الحقوق، لضمان شمولية الحكم الرشيد وتحقيق العدالة²، وبالتالي، يمكن القول إن مبدأ التضمينية يكمل كافة مبادئ الحوكمة الأخرى ، ما يجعل الحكم الرشيد أكثر شمولية وعدالة، وهو أمر ضروري لتحقيق الأهداف المرجوة .

وخلاصة القول، إن إسقاط هذه المبادئ النظرية للحوكمة على واقع السياسات الفلاحية يعد شرطا حاسما لنجاحها، إذ لا يمكن تسيير القطاع الفلاحي بفعالية دون رؤية استراتيجية محكومة واضحة تضمن استدامة مشاريعه و نتائجه، وعليه، تتحول الحوكمة من مجرد إطار نظري إلى صمام أمان يضمن تحويل الإمكانيات الفلاحية وخاصة الصحراوية منها إلى ركيزة متينة للتنمية الفلاحية الوطنية.

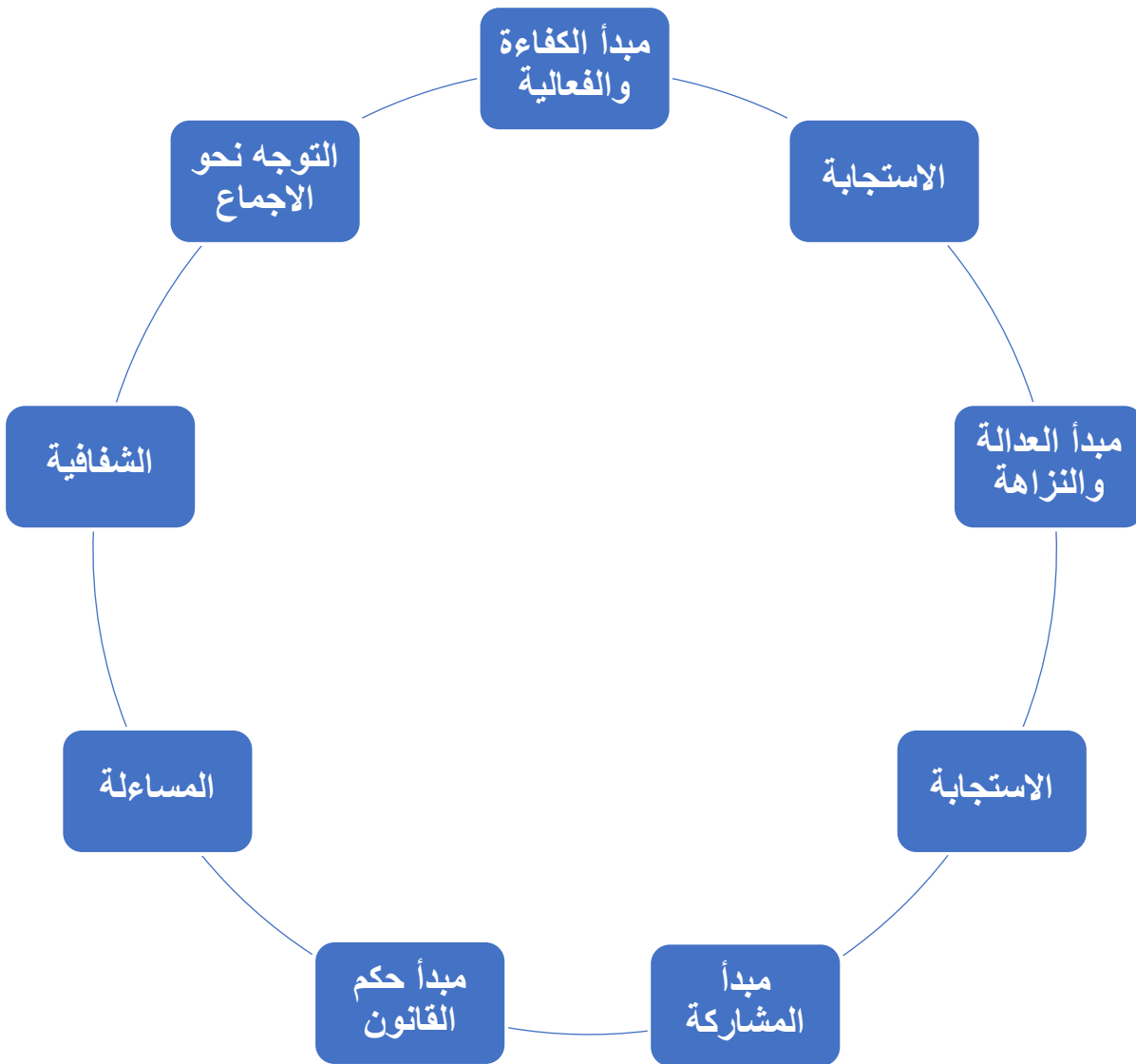
- ولتوضيح هذه المبادئ وإبراز العلاقة التكاملية بينها، نورد الشكل الموالي:

¹ بوزيان، جلطي ، مرجع سابق ، ص 438.

² المكان نفسه

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

الشكل 1: مبادئ الحوكمة الرشيدة



المصدر من اعداد الطالبة استنادا للمعطيات السابقة

يعرض هذا الشكل أبرز مبادئ الحوكمة المعترف بها دوليا ومؤسساتيا كما ذكرناها سابقا، ويتضح من خلاله أن الحوكمة لا تقتصر على كونها إطارا نظريا بل تمثل منظومة متكاملة من المبادئ والممارسات المترابطة الهادفة إلى ترشيد صنع القرار وتعزيز كفاءة إدارة الموارد العمومية فبالتالي إن مبادئ الحوكمة تمثل حلقة دائرية متصلة حيث يؤدي غياب أي مبدأ إلى خلل في المنظومة ككل.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

المطلب الثالث: دور وأهمية الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسي والسياسات العمومية

تعد الحوكمة أداة استراتيجية تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات العمومية وضمان فعالية السياسات العامة فهي تعمل على تعزيز الشفافية، المساءلة، والكفاءة في اتخاذ القرار وتنفيذه، مما ينعكس إيجاباً على النتائج الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة ويمكن توضيح دور الحوكمة في هذا السياق كما يلي:

1. ترشيد اتخاذ القرار:

تعد المشاركة في صنع القرار وسيلة فعالة للوقاية من السياسات التي قد تؤدي إلى انتشار الفساد داخل المؤسسات¹ إذ تساهم الحوكمة في تنظيم العلاقات بين مختلف الفاعلين، مما يتيح اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة وتحليلات علمية وبذلك يمكن اعتبار حوكمة السياسات العامة عملية تهدف إلى رفع جودة صنع القرار وزيادة فعالية تنفيذ السياسات عبر مؤشرات واضحة للتقييم والمساءلة، وفي القطاع الفلاحي تساهم الحوكمة في تحسين عملية اتخاذ القرار من خلال تعزيز المشاركة وتوفير بيانات دقيقة حول الواقع الفلاحي مما يسمح بوضع سياسات مبنية على معطيات علمية بدل القرارات العشوائية كما يساهم ذلك في توجيه البرامج الفلاحية نحو أولويات حقيقية مثل تحسين الإنتاج، وترشيد استغلال الموارد المائية والأراضي الزراعية، بما يضمن فعالية أكبر في تنفيذ السياسات الفلاحية.

2. تعزيز الأداء المؤسسي:

تضمن الحوكمة أن تكون المؤسسات مسؤولة وشفافة في استخدام الموارد وأن تتبع آليات مراقبة وتقييم مستمرة، مع الحد من شتى الممارسات الإدارية الخاطئة من خلال دقة الإجراءات المعمول بها ، ما يساهم في تطوير كفاءة المؤسسات ورفع مستوى الأداء بما يدعم التنمية الاقتصادية²، إذ تعمل الحوكمة على رفع كفاءة المؤسسات الفلاحية من خلال ضمان الشفافية في تسيير الموارد ومراقبة تنفيذ البرامج الفلاحية بشكل دوري وهذا ينعكس على تحسين أداء المؤسسات المكلفة بالقطاع مثل مصالح الفلاحة والبنوك الفلاحية، من خلال تقليل الاختلالات الإدارية وتحسين استخدام الدعم العمومي الموجه للفلاحين، بما يدعم الإنتاجية ويعزز التنمية الفلاحية.

3. دعم المشاركة المجتمعية:

تشكل الحوكمة أداة رفع مستوى المشاركة الفعالة من جانب المواطنين و المجتمع المدني في كل ما يتعلق بهم في محيطهم وهو ما يعزز روح الديمقراطية و المساواة بينهم³ كما يساهم إشراك المجتمع المدني والفاعلين المحليين في تصميم وتنفيذ السياسات في تحسين المخرجات عبر تحقيق استجابة أفضل لاحتياجات المجتمع ذاته وتزيد من فرص نجاح البرامج الموضوعة، أما في القطاع الفلاحي تساهم الحوكمة في إشراك الفلاحين والمجتمع الريفي في صياغة وتنفيذ السياسات الفلاحية، مما يسمح بتكييف البرامج مع احتياجاتهم الفعلية كما أن إشراك التعاونيات والجمعيات

1 محمد مدحت ابو النصر، الحوكمة الرشيدة (القاهرة : المجموعة العربية للتدريب و النشر، 2015) ، ص51 .

2 مخطار بن ساغول، فوزيل يحياتن ، دور الحوكمة في أداء المؤسسات العمومية ، مذكرة ماستر في العلوم المالية (جامعة تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2018-2019) ، ص ص 40-41 .

3 أبو النصر ، مرجع سابق ، ص49 .

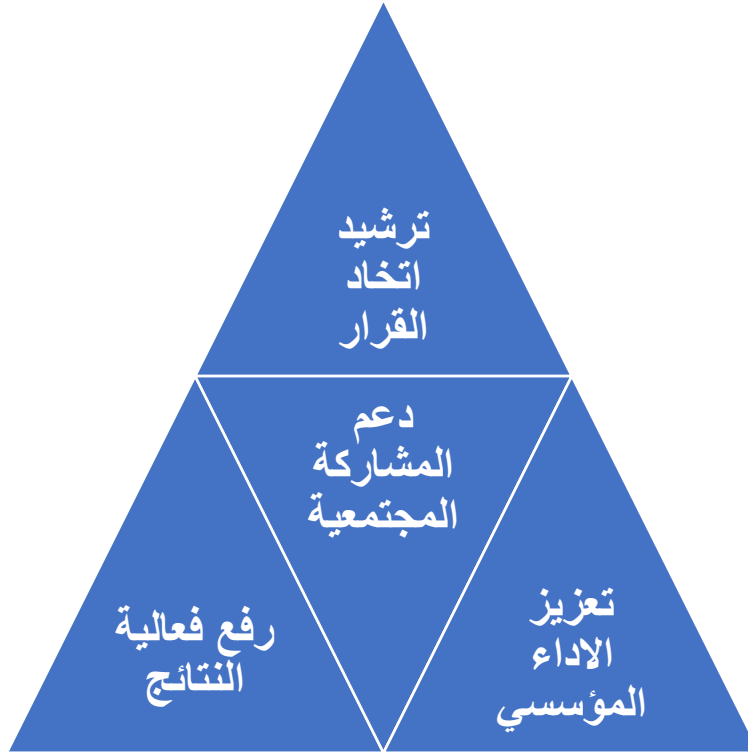
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

الفلاحية يعزز من فعالية السياسات العمومية في هذا القطاع، ويضمن استجابة أفضل لمشاكل الفلاحين مثل التمويل، التوزيع العادل للدعم، وتحسين ظروف الإنتاج في المناطق الريفية.

4. رفع فعالية النتائج والحد من فشل السياسات :

عند تطبيق مبادئ الحوكمة بفعالية تقل المخاطر المتعلقة بسوء التسيير والفساد المالي والإداري وتلتزم المؤسسة بالقواعد واللوائح المعمول بها ما يحسن من مستوى أداء المؤسسات ويعزز التنمية¹، فالحوكمة تساعد المؤسسات على تحديد أهداف واضحة وعلى قياس الأداء ومراجعة النتائج بشكل دوري، و في القطاع الفلاحي يساعد تطبيق مبادئ الحوكمة في تقليص مظاهر سوء التسيير في البرامج الفلاحية، كما يساهم في تحديد أهداف واضحة للسياسات الفلاحية مثل زيادة الإنتاج، مع اعتماد آليات متابعة وتقييم دورية، مما يقلل من فشل البرامج التنموية ويزيد من فعالية النتائج المحققة في القطاع الفلاحي .

الشكل 2: يوضح تكامل دور الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسي والسياسات العمومية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

يبرز الشكل أن الحوكمة تمثل منظومة متكاملة ومتداخلة تقوم على مجموعة من الآليات التي تتفاعل فيما بينها لتحقيق الإدارة الرشيدة للشأن العام، إذ تمثل فيها المشاركة المجتمعية المحور الأساسي لترشيد القرار مما يعزز الأداء المؤسسي ويرفع من فعالية السياسات المنتهجة.

¹ ياسين حمود ، سارة لعبني ، أثر الحوكمة الجيدة على فعالية الرقابة العمومية و جودة الخدمات العمومية:دراسة ميدانية ، مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، م.10 ، ع.01، (أفريل 2025) ، ص849 .

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

و بالإضافة إلى الأدوار العملية للحكومة في تحسين الأداء العمومي، يمكن تبيان أهميتها من عدة منطلقات يمكن توضيحها كما يلي¹:

1 أهمية الحوكمة من منظور الإدارة :

تعتبر الحوكمة أداة استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة وتحقيق رصانة علمية في تسيير الموارد والحد من مظاهر الفساد المختلفة، كما تسهم في بناء الثقة بين الأطراف المعنية وتدعيم القدرة المؤسسية على التطوير والتحسين المستمر.

2 أهمية الحوكمة من منظور المجتمع :

ينظر المجتمع إلى الحوكمة على أنها شكل من أشكال الرقابة والإشراف الذاتي الذي يضمن تطبيق التشريعات والضوابط القانونية بشكل سليم ، ويترتب على ذلك تحسين جودة الإدارة العامة وضمان حماية حقوق المواطنين، مما يؤدي إلى تعزيز رضا المجتمع عن أداء المؤسسات.

3 أهمية الحوكمة من منظور العاملين :

تضمن الحوكمة الرشيدة احترام حقوق ومصالح العاملين دون أي تمييز أو تحيز ويعتبر العاملون الإدارة بأنها الضامنة لمصالحهم، مما يعزز الثقة الداخلية ويحفزهم على المشاركة الفعالة في تنفيذ السياسات وتحقيق أهداف المؤسسة .

إذا من خلال ما سبق يتضح أن أهمية الحوكمة لا تقتصر على جانب واحد فقط، بل تمتد لتشمل مختلف الفاعلين داخل المؤسسة وخارجها ، وبالتالي فهي تشكل منظومة متكاملة توازن بين مصالح الإدارة والمجتمع والعاملين على حدٍ سواء بما يساهم في تحسين الأداء المؤسسي وتحقيق الأهداف التنموية .

¹ أبو النصر، مرجع سابق ، ص ص 50-51

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

المبحث الثاني: السياسات القطاعية الفلاحية في الجزائر

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني، حيث يرتبط تطوره بمدى فعالية السياسات العمومية الموجهة له، وانطلاقا من ذلك، شهدت الجزائر عدة إصلاحات ومراحل تطويرية مست مختلف جوانب التنظيم والإنتاج الفلاحي، بهدف رفع المردودية وتحقيق الغايات المنشودة وفي هذا السياق يتناول هذا المبحث مفهوم السياسات الفلاحية و أهدافها بالإضافة لأهم السياسات والمراحل التي عرفها القطاع الفلاحي في الجزائر، إضافة إلى دراسة آليات تمويله باعتبارها عنصرا أساسيا في دعم التنمية الفلاحية.

المطلب الأول : مفهوم السياسة الفلاحية وأهميتها

تعد السياسات الفلاحية من أهم أدوات الدولة في تسيير القطاع الفلاحي ، حيث تمثل مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية بهدف تنظيم وتطوير النشاط الفلاحي وتحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع الحيوي ويكتسي هذا المفهوم أهمية بالغة نظرا لدوره في دعم الإنتاج المحلي ومنه دعم و ترقية الاقتصاد الوطني .

ونجد عدة تعاريف للسياسة الفلاحية نذكر منها مايلي :

- السياسة الفلاحية هي أحد الفروع الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة، حيث يتم تصميمها وصياغتها وتنفيذها ضمن إطار القطاع الزراعي، مع الحرص على تحقيق التنسيق والتكامل بينها وبين مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى بما يضمن بلوغ الأهداف المسطرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.¹

و يبرز هذا التعريف الطابع الشمولي للسياسة الفلاحية باعتبارها جزءا من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، حيث يتم إدماجها ضمن رؤية كلية تهدف إلى تحقيق التنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما يسمح بتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي شامل.

- تعرّف أيضا بأنها أسلوب تتبعه الدولة في تسيير القطاع الفلاحي، من خلال وضع وتنفيذ مجموعة من الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة ومن بين أبرز هذه الأهداف معالجة الإشكالات والصعوبات التي تواجهها الفئات الريفي وتمكينها من التكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يشهدها هذا القطاع.²

و يركز هذا التعريف على البعد التطبيقي للسياسة الفلاحية من خلال اعتبارها مجموعة من الخطط التي تعتمد عليها الدولة لمعالجة الإشكالات التي تواجه القطاع الزراعي ككل كما يظهر هذا الطرح الدور التكميلي للسياسات الفلاحية في مواجهة شتى التحولات المتوقعة .

- تعدّ السياسة الفلاحية جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، حيث تجسّد مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية التي تعتمد عليها السلطات العمومية، وتنقذ عبر آليات إصلاحية

1 روفية بن عامر، السياسة الحكومية في قطاع الفلاحة في ظل الازمة النفطية 2014-2019 دراسة حالة ولاية الوادي ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية(جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019)، ص12.

2 منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 11.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

مدرسة تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الرفاهية للعاملين في القطاع الفلاحي ويتم ذلك من خلال العمل على رفع مستوى الإنتاج وتحسين جودته وضمان استمراريته¹. يتميز هذا التعريف بتوسيع مفهوم السياسة الفلاحية من خلال التركيز على بعدها الاجتماعي والاقتصادي في آن واحد، حيث لا تقتصر على رفع الإنتاج فقط بل تشمل أيضا تحسين ظروف الفلاحين وتحقيق الرفاهية لهم كما تعتبر جزء أساسي من السياسة العامة للدولة. وانطلاقا من التعريفات السابقة يمكن تعريف السياسة الفلاحية إجرائيا بأنها: مجموعة السياسات والتدابير والإجراءات العملية التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم و توجيه القطاع الفلاحي من خلال تصميم و تنفيذ برامج و خطط تنموية متكاملة تهدف الى تحسين الانتاج كما و نوعا و دعم الفاعلين في القطاع مع معالجة مختلف الاختلالات بما يضمن تعزيز التنمية الاقتصادية و الوطنية الشاملة.

أهمية وأهداف السياسات الفلاحية :

تسعى السياسة الفلاحية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التنمية المستدامة، ومن أبرز هذه الأهداف ما يلي:

1- ترشيد استغلال الموارد الفلاحية:

تميز الموارد الفلاحية بتنوعها الأمر الذي يفرض تنوع أساليب استغلالها وفقا للظروف الزمانية والمكانية ومتطلبات المجتمع ومن هذا المنطلق، يتطلب الأمر القيام بدراسة دقيقة لهذه الموارد وحصرها بهدف تحسين استخدامها وتوجيهها بشكل عقلاني، سواء من خلال التوسع الأفقي أو الرأسي في الإنتاج، وفق الإمكانيات المتاحة ويهدف ذلك إلى تقليص العجز في الإنتاج الفلاحي وتلبية مختلف الحاجات الأساسية والتحسينية للمجتمع.

2- تحقيق الاستقلال الاقتصادي:

تسعى السياسة الفلاحية إلى دعم السيادة الاقتصادية من خلال تقليل التبعية للخارج، وذلك عبر تعزيز الإنتاج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي ويساهم هذا الهدف في تحسين مستوى معيشة الأفراد ويدعم مسار التنمية الاقتصادية المستقلة.

3- استقرار الدخل الفلاحي:

يعد ضمان استقرار دخل الفلاحين من الأهداف المهمة للسياسة الفلاحية، خاصة في ظل ما قد يتعرض له القطاع من مخاطر طبيعية أو اقتصادية، مثل الكوارث والأزمات وتعمل السياسات الفلاحية على حماية الفلاحين من تقلبات الدخل بما يضمن لهم مستوى معيشيا مستقرا.

1 عبد القادر شويرفات ، السياسة الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وامكانيات التصدير ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2018-2019)، ص 21.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

4- تحقيق الكفاءة الإنتاجية:

يرتكز هذا الهدف على تحسين استغلال الموارد الفلاحية المتاحة بهدف رفع الطاقة الإنتاجية، كما يشمل تعزيز القيمة الاقتصادية للإنتاج الزراعي خاصة من خلال دعم الصادرات الفلاحية لما لها من دور في توفير العملة الصعبة وتمويل برامج التنمية.

5- تحقيق الأمن الغذائي:

يعد الأمن الغذائي من الأهداف الأساسية للسياسة الفلاحية، خاصة في ظل تزايد الطلب على الغذاء نتيجة النمو السكاني وارتفاع مستويات المعيشة ويقتضي تحقيق هذا الهدف العمل على استغلال الأراضي الفلاحية بكفاءة، ورفع إنتاجية الأرض والعنصر البشري بما يضمن توفير الاحتياجات الغذائية للسكان بشكل مستمر ومستقر.¹

6- تحقيق العدالة الاجتماعية:

تهدف السياسة الفلاحية إلى تحقيق نوع من العدالة في توزيع الموارد الطبيعية، مثل الأرض والمياه وكذا توزيع المنتجات والدخول الفلاحية ويعد هذا الهدف ذا بعد اقتصادي واجتماعي، حيث يساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق التوازن داخل المجتمع بما يتماشى مع أهداف التنمية الشاملة.

7- تنمية الصادرات الفلاحية:

تسعى السياسة الفلاحية إلى زيادة حجم الصادرات الزراعية، لما لذلك من أثر إيجابي على توفير النقد الأجنبي ويتطلب تحقيق هذا الهدف دراسة الأسواق العالمية، وتحليل قوى العرض والطلب وتحديد المزايا النسبية للمنتجات الفلاحية الوطنية بما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.² و انطلاقا من الأهداف السابقة، يتضح أن السياسة الفلاحية لا تعد مجرد آلية تقنية لتنظيم الإنتاج الزراعي، بل هي إطار استراتيجي شامل يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أبعادها وفي السياق الجزائري، تكتسي هذه الأهداف أهمية كبرى خاصة بالنظر إلى التحديات المرتبطة بالتنوع الاقتصادي، وندرة الموارد المائية، والتفاوت الجهوي بين المناطق لذلك تعمل الدولة على تبني سياسات وبرامج فلاحية متنوعة تسعى إلى تحسين الإنتاج وترشيد استغلال الموارد وتعزيز الاستثمارات الفلاحية بما يساهم في تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي وتقوية مكانة القطاع الفلاحي ضمن الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل التوجه نحو تنمية الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي بديل .

- ويعد الجدول التالي نموذجا إيضاحيا لتصنيف الأهداف الاستراتيجية للسياسات الفلاحية، حيث يتبنى هيكلية شمولية تعكس التوجهات التنموية الحديثة.

1 عبد القادر بوكريطة ، السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي الجزائري ، *Journal of economic growth and entrepreneurship JEGE* ، م.05 ، ع.04 (2022)، صص110-111.

2 عبد القادر بابا و عابد عدة ، السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية ، *مجلة نور للدراسات الاقتصادية*، م.03 ، ع.04 (جوان 2017)، صص76.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

جدول 1: أهداف السياسات الفلاحية

الأهداف الفرعية	المحور الرئيسي
- تحقيق الأمن الغذائي - الاستقلال الاقتصادي (تقليل التبعية)	أهداف سيادية
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية - تنمية الصادرات الفلاحية	أهداف اقتصادية وإنتاجية
- استقرار الدخل الفلاحي - تحقيق العدالة الاجتماعية	أهداف اجتماعية
ترشيد استغلال الموارد	أهداف بيئية وتنظيمية

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لما سبق

يقدم الجدول تحليلا بنيويا متوازنا لأهداف القطاع الفلاحي متجاوزا التركيز التقليدي على الجانب الإنتاجي ليتبنى رؤية متعددة الأبعاد، ويتميز التصنيف بدمج أربعة محاور تكاملية: سيادية (تستهدف الأمن الغذائي)، اقتصادية (تركز على الكفاءة والقدرة التنافسية)، اجتماعية (تهدف لتحقيق التوازن التنموي والعدالة)، وبيئية/تنظيمية (تعنى باستدامة الموارد) إن هذا التوزيع يعكس فهما عميقا لتعقيدات السياسات العامة، حيث يربط بين ضرورة تحقيق الاستقلال الغذائي والالتزام بمعايير الاستدامة والحماية الاجتماعية للفلاحين.

المطلب الثاني: تطور السياسات الفلاحية في الجزائر

أولا: السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر في النظام الاشتراكي

عرفت السياسة الفلاحية في الجزائر منذ الاستقلال مسارا تطوريا تميز بمرحلتين أساسيتين، ارتبطتا بطبيعة التوجهات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة وقد هدفت مختلف هذه الإصلاحات إلى تطوير القطاع الفلاحي وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، غير أن نتائجها لم تكن دائما في مستوى التطلعات، مما يعكس حجم التحديات التي واجهت هذا القطاع الحيوي ويمكن عرض هذه المراحل كما يلي:

1- السياسة الفلاحية (في ظل النظام الاشتراكي)

شهد القطاع الفلاحي خلال هذه المرحلة عدة إصلاحات هيكلية هدفت إلى تحسين الإنتاج الزراعي، ورفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، وتحسين المستوى المعيشي للسكان، ومن أبرز هذه الإصلاحات:

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

1.1- نظام التسيير الذاتي :

ظهر نظام التسيير الذاتي مباشرة بعد الاستقلال نتيجة مغادرة المعمرين للأراضي الزراعية، مما أدى إلى فراغ قانوني شمل حوالي ثلث المساحة الزراعية ولمواجهة هذه الوضعية أصدرت الدولة المرسوم رقم 62-02 المؤرخ في 22 جانفي 1962، والذي نص على حماية الممتلكات الشاغرة ومنع التصرف فيها، مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقيات إيفيان.

وقد سعت الدولة من خلال هذا الإجراء إلى فرض سيطرتها على الأراضي التي تركها المعمرين، والتي قدرت بحوالي 250 ألف هكتار كما تم بموجب مرسوم 22 مارس 1963 (رقم 63-90) إرساء نظام التسيير الذاتي الذي تضمن تأميناً جزئياً لأراضي كبار الملاك، خاصة تلك الموجهة لإنتاج المحاصيل التصديرية. وتعزز هذا التوجه بصدور مرسوم أكتوبر 1963، الذي نص على تأمين جميع الممتلكات الفلاحية التابعة للمعمرين وإدماجها ضمن الأملاك الوطنية، حيث بلغت المساحة المؤممة حوالي 2.6 مليون هكتار ووزعت على 2191 مزرعة مسيرة ذاتياً، اتسمت في الغالب بكبر مساحتها.

غير أن هذا النظام واجه عدة صعوبات، أبرزها ضعف التأطير التقني وقلة الكفاءات، إضافة إلى غياب الاستقلالية المالية للفلاحين، حيث كانت الدولة تتكفل بالتمويل، مما حدّ من فعالية التسيير وأثر سلباً على الإنتاجية.¹

ومنه فإن النتائج التي أفرزها نظام التسيير الذاتي لم تكن في مستوى الأهداف المسطرة، حيث برزت عدة اختلالات من أبرزها ضعف الكفاءة في التسيير وغياب التأطير التقني الكافي، إضافة إلى محدودية الإنتاجية وأمام هذه النقائص اتجهت الدولة إلى تبني إصلاح أعمق تمثل في الثورة الزراعية، بهدف إعادة تنظيم البنية العقارية وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الأراضي.

2.1- مرحلة الثورة الزراعية : جاءت الثورة الزراعية كإصلاح ثانٍ في إطار التوجه الاشتراكي، بهدف معالجة اختلالات نظام التسيير الذاتي وتحقيق العدالة في توزيع الأراضي وقد تم تجسيدها بموجب قانون 14 جويلية 1971 الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1972.

وهدف هذه السياسة إلى إعادة هيكلة البنية العقارية، وإقامة علاقات إنتاج جديدة، وتقليص الفوارق الاجتماعية، من خلال مجموعة من الإجراءات أبرزها:

- تأمين الأراضي وضمها للأملاك الوطنية:
- تم ضم أراضي العروش والبلديات والأوقاف إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية، ووضعت تحت إشراف الدولة، حيث أعيد توزيعها في شكل تعاونيات فلاحية إنتاجية.
- تحديد الملكية الزراعية الخاصة:
- جاء هذا الإجراء للحد من التركيز العقاري حيث تم تحديد الملكيات الكبيرة وفق معايير متعددة، منها قدرة العمل، ومستوى الدخل، ونوعية الأرض، بهدف ضمان استغلال أمثل للموارد.
- تأمين أراضي الملاك المتغيبين:

¹ محمد غردي و نصر الدين بن نير ، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، ع.10، ص ص195-196.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

نظرا لانتشار ظاهرة غياب الملاك عن أراضيهم وما نتج عنها من إهمال في الاستغلال، قامت الدولة بتأميم هذه الأراضي وضمها إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية مع استثناء بعض الحالات الخاصة. وقد أسفر تطبيق هذه السياسة عن تأميم حوالي 600 ألف هكتار، وإنشاء عدد كبير من التعاونيات الزراعية من بينها نحو 7000 تعاونية إنتاجية، إلى جانب تعاونيات للخدمات والاستغلال الجماعي وتربية المواشي. أما من حيث التمويل، فقد أسند إلى البنك الوطني الجزائري، في إطار نظام يقوم على تمويل المزارع وفق مخططات الدولة مع استرجاع القروض من عائدات الإنتاج، وهو ما أدى لاحقا إلى تراكم ديون المزارع التي تكفلت الدولة بتغطيتها.¹

لكن رغم الطابع الاجتماعي الذي ميز الثورة الزراعية إلا أن تطبيقها لم يحقق النتائج المرجوة على مستوى تحسين الإنتاج وتطوير الأداء الفلاحي حيث استمرت العديد من الاختلالات المرتبطة بالتسيير الجماعي وضعف المردودية وهو ما دفع السلطات العمومية إلى إعادة النظر في تنظيم القطاع، من خلال تبني سياسة إعادة الهيكلة كمرحلة جديدة تهدف إلى تحسين كفاءة الوحدات الإنتاجية وتعزيز فعالية التسيير.

2- إعادة الهيكلة وسياسة استصلاح الأراضي:

2.1- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي :

جاءت عملية إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في إطار إصلاحات تنظيمية تبنتها الدولة بهدف تحسين كفاءة التسيير ورفع مردودية الوحدات الإنتاجية وقد تم تحديد مضامين وأهداف هذه العملية بموجب التعليمات الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981، والمنشور الوزاري رقم 707 الصادر في 15 أكتوبر 1981، حيث شملت في البداية المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين قبل أن يمتد تطبيقها لاحقا ليشمل تعاونيات الثورة الزراعية.

وهدف هذه العملية إلى إنشاء وحدات إنتاجية قابلة للتحكم من الناحية البشرية وقادرة على تحقيق الجدوى الاقتصادية وذلك من خلال تكريس استقلالية التسيير، وإعادة تنظيم الملكية العقارية، وتطهير القطاع من الاختلالات، إضافة إلى استصلاح الموارد الزراعية وتهيئة الوسط الريفي.

وخلال سنتي 1981 و1982، تم إعادة تنظيم القطاع العام الذي كان يضم أكثر من 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا و6000 تعاونية، حيث أنشئت 3396 مزرعة فلاحية اشتراكية (DAS)، منها 364 ناتجة عن إعادة هيكلة أراضي الثورة الزراعية كما تقلصت المساحة المتوسطة للمزرعة من 1140 هكتار إلى حوالي 770 هكتار.

وعلى صعيد التأطير رافقت هذه العملية جهود معتبرة في مجال التكوين، حيث تم إعداد عدد هام من الإطارات التقنية من مهندسين وتقنيين ومحاسبين، بما ساهم في دعم التسيير الزراعي.

¹ سميحة روابح ، تحديات السياسة العامة الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية(جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018-2019)، صص 49-50.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

كما تم تعزيز التأطير التقني من خلال إنشاء قطاعات التطوير الفلاحي (SDA)، التي تولت مهمة تقديم الدعم الفني ومتابعة الإنتاج، حيث بلغ عددها 108 قطاعا يشرف كل منها على مجموعة من المزارع ضمن نطاقه الجغرافي.¹

ورغم الأهمية التي اكتسبتها هذه الإصلاحات إلا أن تجربة المزارع الاشتراكية لم تحقق النتائج المرجوة حيث سجلت عجزا ماليا مستمرا تكفلت الدولة بتغطيته ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، برزت الحاجة إلى إصلاحات جديدة تجسدت في صدور قانون المستثمرات الفلاحية.

لاسيما في ظل استمرار الضغط على الموارد الزراعية وضيق المساحات القابلة للاستغلال ومن هذا المنطلق برزت الحاجة إلى تبني سياسات مكتملة تركز على توسيع الوعاء العقاري الفلاحي، وهو ما تجسد في انتهاج سياسة استصلاح الأراضي باعتبارها آلية أساسية لزيادة المساحات المزروعة وتحسين استغلال الموارد الطبيعية.

2.2- سياسة استصلاح الأراضي:

يقصد باستصلاح الأراضي مجموع العمليات التي تهدف إلى جعل الأراضي صالحة للاستغلال الفلاحي من خلال تهيئتها وتحسين خصائصها عبر أشغال تشمل تعبئة الموارد المائية، تجهيز الأراضي، السقي، الغرسة، والمحافظة على التربة.

وقد هدفت هذه السياسة إلى توسيع المساحات الزراعية وتحسين استغلال الموارد الطبيعية، من خلال وضع إطار قانوني ينظم حيازة الملكية العقارية الفلاحية وشروط نقلها مع استثناء الأراضي التابعة لنظام التسيير الذاتي والصندوق الوطني للثورة الزراعية.

كما سمحت هذه السياسة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين من ذوي الجنسية الجزائرية بالاستثمار في الأراضي الفلاحية، وفق شروط محددة بما يساهم في دعم الإنتاج وتعزيز التنمية الزراعية.² لكن مع عجز هذه السياسات في تحقيق كافة أهدافها أصبح من الضروري تبني إصلاحات أكثر عمقا مما مهد للانتقال نحو اقتصاد السوق وصدور قانون المستثمرات الفلاحية.

ثانيا: السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر في اقتصاد السوق

في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خاصة بعد تراجع فعالية النموذج الاشتراكي، تم اعتماد سياسة اقتصادية جديدة قائمة على اقتصاد السوق في إطار برامج التصحيح الهيكلي، وقد ترتب عن ذلك إدخال إصلاحات عميقة على القطاع الفلاحي خاصة في مجال تنظيم الملكية وأنماط الاستغلال.

1- قانون المستثمرات الفلاحية (1987):

¹ نادية بلورغي، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر دراسة تحليلية لمنتج الحليب 2001-2019، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022-2023)، صص 104-105.

² بوكريطة، مرجع سابق، صص 115-116.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

صدر قانون المستثمرات الفلاحية بتاريخ 08 ديسمبر 1987، حيث تم بموجبه إعادة تنظيم المزارع الاشتراكية الناتجة عن إعادة الهيكلة وتحويلها إلى مستثمرات فلاحية جماعية (EAC) وفردية (EAI)، مع الإبقاء على ملكية الدولة للأراضي ومنح حق الاستغلال للفلاحين.

وقد بلغ عدد المستثمرات الجماعية 29556 مستثمرة، مقابل 22206 مستثمرة فردية، إضافة إلى عدد محدود من المزارع النموذجية وهدفت هذه السياسة إلى تحسين استغلال الأراضي، ورفع الإنتاج والإنتاجية، وربط دخل الفلاحين بمستوى الإنتاج مع تعزيز استقلالية التسيير.

وتظهر المعطيات أن هذه المستثمرات تمثل أكثر من 26% من المساحة الفلاحية المستغلة في حين يستحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر التي تفوق 65%، كما أدى هذا التنظيم إلى تقليص حجم المستثمرات حيث بلغ متوسط مساحة المستثمرة الفردية حوالي 11.3 هكتار، مقابل 26.3 هكتار للمستثمرات الجماعية، في حين حافظت المزارع النموذجية على مساحات أكبر.¹

لكن رغم أن قانون المستثمرات الفلاحية قد ساهم في إعادة تنظيم أنماط الاستغلال ومنح الفلاحين قدرا من الاستقلالية، إلا أن نتائجه ظلت محدودة في تحقيق التنمية الفلاحية الشاملة الأمر الذي دفع الدولة إلى تبني مقاربة جديدة أكثر شمولية، تمثلت في إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، بهدف إعادة بعث القطاع وتحقيق تنمية مستدامة.

2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

أطلق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، بهدف إعادة بعث القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في المناطق الريفية والصحراوية وقد ارتكز هذا المخطط على مجموعة من الأهداف الأساسية، من بينها:

- تحقيق الأمن الغذائي
- تنمية الإنتاج الفلاحي
- إدماج الفلاحة الجزائرية في الاقتصاد العالمي
- ولتحقيق هذه الأهداف، تم اعتماد عدة برامج، من أهمها:
- دعم تكثيف أنظمة الإنتاج من خلال تقديم دعم مباشر للفلاحين لضمان استقرار مداخيلهم
- تطوير الإنتاج الوطني عبر تحسين الإنتاجية وتهيئة الموارد الوراثية
- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز خاصة في المناطق الصحراوية
- دعم التشجير بهدف حماية التربة وتحسين المداخيل
- تنمية الفلاحة في الجنوب من خلال استغلال الموارد المحلية، خاصة زراعة النخيل
- كما تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة لتمويل هذه البرامج، من أبرزها:
- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية

¹ المرجع نفسه ، ص116.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

- صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق السهبية
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي

وقد ساهمت هذه الآليات في دعم الاستثمار الفلاحي، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في المناطق الريفية.¹

وبالرغم من الأهمية التي اكتسبها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم الإنتاج وتحسين ظروف الاستثمار الفلاحي، إلا أن نتائجه ظلت جزئية في تحقيق تنمية متوازنة وشاملة خاصة على مستوى المناطق الريفية التي بقيت تعاني من اختلالات تنموية وهيكلية وهو ما دفع السلطات العمومية إلى تبني مقاربة أكثر شمولية وتكاملا، تمثلت في إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2008، والتي لم تقتصر على البعد الإنتاجي فحسب بل سعت إلى إدماج البعد الاجتماعي والبيئي ضمن استراتيجية تنمية القطاع.

3- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008-2014) :

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتجدد التأكيد على الهدف المحوري الذي ارتكزت عليه السياسات الفلاحية في الجزائر منذ الاستقلال، والمتمثل في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، مع السعي إلى جعل القطاع الفلاحي محركا أساسيا للنمو الاقتصادي الشامل وقد شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ هذه السياسة ابتداء من سنة 2008، استنادا إلى قانون التوجيه الفلاحي الصادر في أوت 2008، الذي حدد إطارها العام وأهدافها الاستراتيجية.

وتهدف هذه السياسة إلى تمكين القطاع الفلاحي من الإسهام الفعّال في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وذلك من خلال إرساء توافق وطني حول قضايا الأمن الغذائي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، إلى جانب تحرير المبادرات الاقتصادية، وعصرنة جهاز الإنتاج، واثمين الإمكانات الوطنية المتاحة وقد تمحورت أهدافها الاستراتيجية حول:

- تحقيق تحسن مستدام في الأمن الغذائي
- تحقيق تنمية متوازنة للمناطق الريفية
- مكافحة التصحر وحماية الموارد الطبيعية

وقد تزامن تنفيذ هذه السياسة مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، الذي شكل امتدادا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى انطلاق البرنامج الخماسي (2010-2014)، الذي رصد له غلاف مالي معتبر وقد استفاد القطاع الفلاحي من تمويل هام ضمن هذين البرنامجين مما يعكس الأهمية التي أولتها الدولة لهذا القطاع في إطار التنمية الاقتصادية.

وسعت الحكومة من خلال هذه البرامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الكلية، من أبرزها:

- رفع وتيرة النمو في القطاع الفلاحي
- زيادة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة

1. جمال جعفري وعادل العجالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي، مجلة دفاتر اقتصادية، م.10، ع.02 (2018)، ص105ص106.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

• تقليص معدلات البطالة

وفي هذا السياق، خصص لقطاع الفلاحة ضمن البرنامج الخماسي (2010-2014) غلاف مالي معتبر تم توجيه جزء هام منه لتمويل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث توزع على محاور رئيسية تشمل التجديد الفلاحي، والتجديد الريفي، إضافة إلى دعم القدرات البشرية والمساعدة التقنية¹. ومع ان سياسة التجديد الفلاحي والريفي حققت نتائج إيجابية خاصة في مجال دعم الإنتاج وتحسين الإطار المعيشي في الوسط الريفي، إلا أن التحولات الاقتصادية ومتطلبات المرحلة فرضت ضرورة مواصلة الإصلاحات وتعزيز المكتسبات المحققة وفي هذا السياق، تم اعتماد مخطط عمل الفلاحة للفترة (2015-2019)، كامتداد لهذه السياسة، بهدف تعميق الإصلاحات وتوسيعها، مع التركيز على تنويع الأنشطة الاقتصادية وتحسين تنافسية القطاع.

4- مخطط عمل الفلاحة (2015-2019): في إطار استمرارية الإصلاحات، تم اعتماد مخطط عمل الفلاحة للفترة (2015-2019)، والذي يركز على ثلاث محاور رئيسية:

- تطوير الإنتاج الفلاحي والحيواني من خلال تحديث الهياكل الإنتاجية ودعم المستثمرين
- تعزيز الإنتاج الغابي وتشجيع السياحة البيئية
- تطوير قطاع الصيد وتربية المائيات عبر دعم الاستثمار وتحسين الإنتاج وحماية الموارد البحرية

ويسعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها:

تحقيق معدل نمو سنوي معتبر في القطاع الفلاحي، رفع قيمة الإنتاج الفلاحي، تقليص الواردات وزيادة الصادرات، خلق مناصب شغل جديدة.

كما استهدف المخطط قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية مع رفع الإنتاج وتحسين مردوديته، إلى جانب تعزيز الاستثمارات في هذا المجال².

ورغم هذا ظلت نتائج هذا المخطط نسبية حيث اصطدم بعدة تحديات من أبرزها استمرار التبعية للظروف المناخية، وضعف تنويع الإنتاج، إضافة إلى محدودية فعالية بعض آليات الدعم والاستثمار كما أن تحقيق التوازن بين زيادة الإنتاج والحفاظ على الموارد الطبيعية ظل من بين الإشكالات المطروحة.

لكن مع ذلك، لا يمكن إنكار أن هذا المخطط ساهم في تعزيز ديناميكية القطاع الفلاحي، من خلال دعم الاستثمار وتوسيع مجالات النشاط خاصة في مجالات الصيد وتربية المائيات، مما يعكس توجه الدولة نحو تنويع الاقتصاد الوطني وعليه يمكن اعتبار هذه المرحلة امتدادا لمسار الإصلاحات، مع ضرورة مواصلة الجهود لتجاوز النقائص وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة و هذا ما جاءت به ورقة طريق التنمية الفلاحية .

5- ورقة طريق التنمية الفلاحية والريفية (2020-2024):

1 المرجع نفسه ، ص107.

2 عبد الجبار بن تومي و رمزي عبود، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2019، مذكرة ماستر في العلوم التجارية (جامعة برج بوعريريج : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2020-2021)، ص61.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

في إطار الجهود الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي وتعزيز التنمية الريفية، أعدت السلطات العمومية ورقة طريق للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2020-2024)، وذلك استنادا إلى التزامات رئيس الجمهورية ومخطط عمل الحكومة بهدف ترسيخ مكانة الفلاحة كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي وقد سعت هذه الورقة إلى توفير بيئة تنظيمية وقانونية وتحفيزية ملائمة، لفائدة مختلف الفاعلين في القطاع، من فلاحين ومربين ومستثمرين، بما يضمن تنمية شاملة ومستدامة لمختلف أبعادها. وتندرج هذه الورقة ضمن استمرارية مسار الإصلاحات الفلاحية، حيث تم إعدادها بناء على تقييم مكتسبات السياسات السابقة، وارتكزت على مجموعة من المحاور الأساسية، من أبرزها:

- تنمية الإنتاج الزراعي عبر توسيع المساحات المسقية،
- رفع الإنتاج والإنتاجية
- ترشيد استغلال الأراضي الفلاحية
- تنمية المناطق الجبلية والريفية
- حماية واثمين الثروة الغابية
- تطوير المناطق السهلية والرعية
- دعم التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية
- إدماج الرقمنة والمعرفة في برامج التنمية.

كما تم تحديد جملة من الأولويات ضمن برنامجين: برنامج قصير المدى يركز أساسا على تطوير الفلاحة الصحراوية من خلال توسيع المساحات ذات الإمكانات العالية وتشجيع الزراعات الصناعية (كالذرة، وفول الصويا، والبنجر السكري)، إلى جانب إنشاء الديوان الوطني لتنمية الزراعات الصناعية في المناطق الصحراوية، وبرنامج آخر ذو طابع مستمر يهدف إلى دعم استدامة القطاع¹. وترتكز هذه الاستراتيجية على مجموعة من الأسس، أهمها:

- تشجيع الاستثمار المهيكل وتنمية الشعب الاستراتيجية، خاصة الحبوب مع ترشيد النفقات العمومية وتقليص فاتورة الاستيراد، إلى جانب تامين المنتجات الفلاحية وتعزيز التصدير،
- إدماج رأس المال والتكنولوجيات الحديثة لاسيما الرقمنة من أجل تحسين كفاءة التسيير، ودعم الابتكار، وترقية المؤسسات الصغيرة، وتحسين مداخيل السكان في الوسط الريفي،
- تطوير الزراعات الصناعية وفق مقاربة مدمجة خاصة في مجالات إنتاج الزيوت الغذائية (كالصويا والفول السوداني)، والسكر (البنجر السكري)، والذرة، نظرا لأهميتها الاستراتيجية في دعم الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية للخارج².

و بالتالي تظهر ورقة الطريق (2020-2024) توجهها استراتيجيا واضحا نحو عصنة القطاع الفلاحي وتعزيز دوره في تحقيق التنوع الاقتصادي و كذا تحقيق الأمن الغذائي وتقليص التبعية للخارج، من خلال

¹ تطور السياسات الفلاحية و الريفية، الجزائر المجد، في : <https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178>، تاريخ الاطلاع 22 مارس 2026 على 10:00 صباحا.

² المكان نفسه .

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

التركيز على تطوير الزراعات الاستراتيجية خاصة في المناطق الصحراوية، وإدماج الرقمنة وتحفيز الاستثمار كما تعكس هذه الورقة مقارنة شمولية تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية الريفية، غير أن فعالية هذه الاستراتيجية تبقى مرتبطة بمدى قدرتها على تجاوز التحديات المناخية من جهة و التحديات البيروقراطية من جهة أخرى، ومنه فإن تحقيق الأهداف المسطرة يتطلب تعزيز آليات المتابعة والتقييم وتفعيل مبادئ الحوكمة لضمان نجاعة التنفيذ وتحقيق نتائج مستدامة.

- ولتوضيح مختلف مراحل تطور السياسة الفلاحية في الجزائر بشكل أكثر تنظيماً

وإختصاراً، يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول 2: مراحل تطور السياسة الفلاحية في الجزائر

المرحلة	الفترة	أهم السياسات	الأهداف	النتائج
التسيير الذاتي	1962-1971	تأميم الأراضي الفلاحية	استرجاع الأراضي وتنظيم القطاع	ضعف التسيير والمردودية
الثورة الزراعية	1971-1980	توزيع الأراضي وإنشاء التعاونيات	تحقيق العدالة الاجتماعية	محدودية الإنتاج
إعادة الهيكلة	1980-1987	إنشاء المزارع الاشتراكية (DAS)	تحسين التسيير	عجز مالي وضعف الأداء
اقتصاد السوق	بعد 1990	قانون المستثمرات (EAC/EAI)	رفع الإنتاج والاستقلالية	تحسن نسبي
السياسات الحديثة	2000-2025	PNDA، التجديد الفلاحي، ورقة الطريق	التنمية المستدامة	نتائج محسنة و متفاوته

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا للمعطيات السابقة

ومن خلال هذا الجدول يتبين أن السياسة الفلاحية في الجزائر لم تتبع مساراً ثابتاً، بل مرت بجملة من التحولات المتعاقبة التي اختلفت من حيث الأهداف والآليات والنتائج المحققة، وقد عكست هذه التحولات تطور الرؤية الاستراتيجية للدولة تجاه القطاع الفلاحي وانتقالها من منطق التسيير الإداري المركزي إلى مقاربات أكثر مرونة تستند إلى تشجيع الاستثمار وتحسين الأداء الاقتصادي للقطاع بدءاً من سياسة التسيير الذاتي وصولاً للسياسات الحديثة والمعاصرة.

المطلب الثالث: مصادر تمويل القطاع الفلاحي

يعد تمويل القطاع الفلاحي من الركائز الأساسية لضمان استمرارية النشاط الزراعي وتحقيق التنمية الريفية، بالنظر إلى خصوصية هذا القطاع وارتباطه بالمخاطر الطبيعية والاقتصادية المتعددة و ينقسم تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من حيث المصدر إلى تمويل غير رسمي وتمويل رسمي، حيث يلجأ

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

الفلاح إلى أحد هذين المصدرين أو كليهما تبعا لدرجة سهولة الحصول على التمويل وشروطه، ويتميز كل نوع بخصائص معينة تعكس طبيعة الإطار الذي يعمل ضمنه ويمكن عرض ذلك كما يلي :

1.1 التمويل غير الرسمي:

يشمل التمويل غير الرسمي مختلف المصادر التي تساهم في تمويل الأنشطة الفلاحية، سواء المتعلقة بالاستغلال أو الاستثمار خارج الأطر القانونية والمؤسسية الرسمية التي تعتمد عليها الدولة كالبنوك والهيئات المالية المتخصصة، وقد يكون هذا النوع من التمويل مشروعا أو غير مشروع، بالنظر إلى ارتباطه بالاقتصاد غير الرسمي.

ومن أبرز مصادر التمويل غير الرسمي في القطاع الفلاحي ما يلي:

أولاً: التمويل الذاتي :

يعد التمويل الذاتي المصدر الأساسي والأكثر شيوعاً لدى الفلاحين حيث يعتمدون عليه بدرجة كبيرة في تمويل أنشطتهم الفلاحية، ولا يلجؤون إلى مصادر أخرى إلا في حالات الضرورة ولا يقتصر هذا النوع من التمويل على الادخار الناتج عن النشاط الفلاحي فقط، بل يشمل أيضاً المدخرات الآتية من أنشطة أخرى يمارسها الفلاح أو أفراد أسرته داخل أو خارج الموسم الفلاحي.¹

ثانياً: بيع المحصول مقدماً :

يمثل بيع المحصول آلية تمويل تعتمد على اتفاق مسبق بين الفلاح والمشتري حول سعر الإنتاج، حيث يلتزم هذا الأخير بتمويل جزء أو كامل تكاليف الإنتاج خلال الدورة الزراعية مقابل الحصول على المحصول عند جنيهه ويساهم هذا الأسلوب في تخفيف عبء التمويل عن الفلاح خلال مراحل الإنتاج.

ثالثاً: الشراكات الإنتاجية (الإنتاج المشترك) :

تعتمد هذه الآلية على إقامة شراكة بين صاحب الأرض ومالك رأس المال حيث يساهم كل طرف بأحد عناصر الإنتاج ويتم تقاسم الأرباح وفق نسبة المساهمة، ويتيح هذا النمط للفلاح تقليل الحاجة إلى التمويل المباشر، والتركيز على العملية الإنتاجية وهو من الأساليب المنتشرة في الوسط الفلاحي.

رابعاً: قرض المورد :

يقوم هذا النوع من التمويل على منح الموردين أو مقدمي الخدمات الفلاحية تسهيلات للفلاحين من خلال تمكينهم من الحصول على المعدات أو المدخلات الفلاحية (كالبذور والأسمدة) مع تأجيل الدفع، ويشمل هذا التمويل أيضاً بدرجة أقل تمويل الاستثمارات الفلاحية كمعدات الري والحراث، وغالباً ما يمنح للفلاحين الذين تتوفر فيهم شروط الجدية والقدرة على السداد.²

و بالتالي يعدّ التمويل غير الرسمي من أبرز المصادر التي يعتمد عليها الفلاحون، خاصة في ظل الصعوبات التي تعترضهم في الوصول إلى القنوات الرسمية ويتميز هذا النوع من التمويل بالمرونة وسرعة الحصول عليه، إضافة إلى بساطة إجراءاته وعدم خضوعه لشروط معقدة، مما يجعله ملائماً لطبيعة النشاط الفلاحي الذي يتسم بالموسمية وعدم الاستقرار كما يسمح للفلاح بتغطية احتياجاته الآتية سواء

1 عائشة حريتي، نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، م.57، ع.05 (2020)، ص453.
2 بن تومي و عبود ، مرجع سابق ، ص ص 61-62.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

في الاستغلال أو الاستثمار، ورغم مرونة هذا النوع من التمويل وسهولة الحصول عليه الا انه يبقى محدودا من حيث الحجم، ولا يفي غالبا بمتطلبات المشاريع الكبرى كما يفتقر إلى التأطير والضمانات القانونية، مما قد يعرض الفلاحين لمخاطر الاستغلال وعدم الاستقرار المالي.

2.1 التمويل الرسمي :

يقصد بالتمويل الرسمي ذلك التمويل الذي يتم في إطار قانوني وتنظيمي معتمد من قبل الدولة، من خلال مؤسسات وهيئات مختصة تهدف إلى دعم وتطوير القطاع الفلاحي ومن أبرز هذه المصادر:

أولاً: الخزينة العمومية :

تعد الخزينة العمومية أحد أهم مصادر التمويل الرسمي للقطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال، حيث يتم تحديد مخصصاتها ضمن قوانين المالية السنوية وتتكفل بتمويل الاستثمارات الفلاحية، خاصة الكبرى منها كما تتحمل الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية وتساهم في تسوية الديون المتعثرة، إضافة إلى دعم القروض الفلاحية.

وقد عرفت مخصصات التمويل الفلاحي تطورا ملحوظا خاصة بعد سنة 2000، حيث بلغت ذروتها سنة 2008، قبل أن تتراجع تدريجيا نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وتوجه الدولة نحو تقليص النفقات العمومية ورغم هذا التراجع، تبقى الخزينة العمومية المحرك المالي الأساسي للقطاع الفلاحي.

ثانياً: التعاضديات الفلاحية :

يعد التمويل التعاوني من أنسب صيغ التمويل للقطاع الفلاحي نظرا لمرونته وقربه من الفلاحين وتعتبر التعاضدية الفلاحية (CNMA) من أبرز المؤسسات في هذا المجال، حيث أنشئت في سبعينيات القرن الماضي وكانت في البداية مختصة في التأمينات الفلاحية، قبل أن يتوسع نشاطها ليشمل العمليات البنكية بموجب المرسوم التنفيذي سنة 1995.

وقد أصبحت هذه المؤسسة منذ اعتمادها كمؤسسة مالية سنة 2009، تقدم قروضا لفائدة الفلاحين إلى جانب خدمات التأمين معتمدة في تمويلها على اشتراكات الأعضاء وعائدات نشاطها، مما ساهم في تنامي دورها في دعم الاستثمار الفلاحي.

ثالثاً: البنوك التجارية :

لعبت البنوك دورا مهما في تمويل القطاع الفلاحي، حيث تولى البنك الوطني الجزائري هذه المهمة في مرحلة أولى إلى غاية إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982، الذي تخصص في تمويل الأنشطة الفلاحية والريفية.

غير أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد سنة 1990، خاصة في إطار تحرير الاقتصاد أدت إلى تغير طبيعة تدخل هذا البنك حيث أصبح يعتمد على معايير تجارية في منح القروض، مما أدى إلى تشديد شروط التمويل وتقليص حجم القروض الموجهة للفلاحين.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

ومع بداية الألفية الجديدة، تم تعزيز التعاون بين وزارة الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، في إطار دعم برامج التنمية الفلاحية مما أعاد لهذا البنك دورا محوريا في تمويل القطاع، خاصة مع انتشاره الواسع عبر مختلف مناطق الوطن.¹

ومنه يمثل التمويل الرسمي الركيزة الأساسية لدعم القطاع الفلاحي، نظرا لما يوفره من موارد مالية معتبرة وإطار قانوني منظم يضمن استمرارية التمويل وتوجيهه نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية كما يساهم هذا النوع من التمويل في تمويل المشاريع الكبرى، وتطوير الإنتاج، وتحسين الإنتاجية، خاصة من خلال تدخل الدولة والبنوك والمؤسسات المتخصصة ويعكس هذا التعدد في مصادر التمويل الرسمي سعي الدولة إلى مرافقة القطاع الفلاحي، إلا أن فعالية التمويل الرسمي تبقى مرتبطة بجملة من التحديات من بينها تعقيد الإجراءات الإدارية، وطول آجال دراسة الملفات، إضافة إلى تشدد المؤسسات المالية في منح القروض، وهو ما يحدّ من استفادة فئة واسعة من الفلاحين خاصة صغار المنتجين، كما أن ربط التمويل بمعايير تجارية بحتة قد لا يتلاءم دائما مع خصوصية النشاط الفلاحي.

و يمكن تلخيص أنواع التمويل في الجدول الآتي :

جدول 3: أنواع التمويل

نوع التمويل	المصدر	الخصائص	الحدود
تمويل رسمي	الخزينة ، البنوك ، CNMA	منظم ، مبالغ كبيرة	الإجراءات المعقدة وصعوبة الحصول عليه
تمويل غير رسمي	التمويل ذاتي ، الشركات	مرن وسريع	محدودية التمويل والخطورة القانونية

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لما سبق

يعرض الجدول مختلف مصادر تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، من خلال التمييز بين التمويل الرسمي المتمثل في المؤسسات البنكية وآليات الدعم الحكومي، والتمويل غير الرسمي الذي يشمل التمويل الذاتي والشركات وغيرها، ويُبرز هذا التصنيف طبيعة الموارد المالية المتاحة للفاعلين في القطاع، كما يوضح الاختلاف بين هذين النمطين من حيث شروط الاستفادة والإجراءات المعتمدة وآليات التمويل.

وفي المجمل، يتضح أن تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر يعتمد على مزيج من المصادر الرسمية وغير الرسمية، حيث يوفر كل منهما مزايا وحدودا معينة غير أن تحقيق فعالية أكبر في تمويل هذا القطاع يقتضي زيادة تعزيز دور المؤسسات المالية، وتبسيط إجراءات الحصول على القروض، بما يتلاءم مع خصوصيات النشاط الفلاحي ويضمن استدامته.

¹ المرجع نفسه ، ص ص63-64.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

جدول 4: يوضح الاعتمادات المالية للقطاع الفلاحي حسب قوانين المالية من 2000-2020.

قوانين المالية	المبلغ المخصص لقطاع الفلاحة (دج)	النسبة المئوية (%)	الميزانية الاجمالية (دج)
2000	16.134.111.000	1.67	965.328.164.000
2001	16.569.003.000	1.98	836.294.176.000
2002	16.888.293.000	1.61	1.050.166.167.000
2003	19.115.932.000	1.74	1.097.385.900.000
2004	9.214.410.000	0.76	1.200.000.000.000
2005	9.520.084.000	0.79	1.200.000.000.000
2006	21.143.889.000	1.64	1.283.446.977.000
2007	21.342.869.000	1.35	1.574.943.361.000
2008	53.312.802.000	2.05	2.017.969.196.000
2009	210.881.313.000	8.13	2.593.741.485.000
2010	115.991.244.000	4.08	2.837.999.823.000
2011	115.907.074.000	3.37	3.434.306.634.000
2012	242.383.415.000	5.25	4.608.250.475.000
2013	215.686.294.000	4.97	4.335.614.484.000
2014	233.232.749.000	4.94	4.714.452.366.000
2015	255.101.097.000	5.13	4.972.278.494.000
2016	254.253.914.000	5.28	4.807.332.000.000
2017	212.797.631.000	4.63	4.591.841.961.000
2018	211.814.118.000	4.62	4.584.462.233.000
2019	235.295.108.000	4.74	4.954.476.536.000
2020	225.179.207.000	4.60	4.893.439.095.000

المصدر فاروق أهناي، سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر دراسة تقييمية 2019-2000، رسالة دكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية (جامعة الجزائر 03:كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020-2019)، ص

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

من خلال معطيات الجدول، يتضح أن الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2019 عرفت تذبذبا ملحوظا، لاسيما خلال السنوات الأولى حيث سجلت أدنى نسبة سنة 2004 بما قدره 0.76، وذلك في إطار مرحلة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، قبل أن تعرف ارتفاعا تدريجيا بلغ ذروته سنة 2009 بنسبة قدرت بـ 8.13، تزامنا مع انطلاق مرحلة التجديد الفلاحي والريفي التي شهدت توجهها واضحا نحو تعزيز التمويل العمومي للقطاع مقارنة بالمراحل السابقة، لتعرف بعدها ميزانية القطاع نوعا من الاستقرار النسبي إلى غاية سنة 2019.

ويعكس هذا التطور تزايد اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي باعتباره ركيزة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص التبعية للمحروقات، من خلال توجيه اعتمادات مالية متنامية لدعم الاستثمار الفلاحي وتحسين القدرات الإنتاجية، غير أن تحقيق هذه الأهداف يبقى مرهونا بمدى فعالية السياسات المنتهجة وتكامل الجهود المؤسسية، والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التنمية الزراعية، بما يسمح بتحويل القطاع الفلاحي إلى دعامة حقيقية للتنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكومة والسياسات الفلاحية

خلاصة الفصل :

يتبين من خلال هذا الفصل أن القطاع الفلاحي يعدّ قطاعا محوريا هاما في اقتصاد البلاد، وقد أظهرت الدراسة أن تطور هذا القطاع في الجزائر ارتبط بسلسلة من السياسات العمومية المتعاقبة التي عكست التحولات الاقتصادية التي عرفتھا الدولة منذ الاستقلال، حيث انتقل من مرحلة التسيير الاشتراكي إلى مرحلة إعادة الهيكلة، ثم إلى إصلاحات أكثر شمولاً تقوم على مقارنة تنمية مستدامة. كما أبرز الفصل أن السياسة الفلاحية لم تعد تقتصر على الجوانب الإنتاجية والتنظيمية فقط بل أصبحت ترتبط أيضا بمفهوم الحوكمة، باعتبارها إطارا حديثا يركز على الشفافية، والمشاركة، وحسن التسيير، بما يساهم في تحسين فعالية السياسات العمومية ورفع أداء القطاع الفلاحي. وبناء عليه، فإن فعالية السياسة الفلاحية في الجزائر تتوقف على مدى قدرة الدولة على تفعيل مبادئ الحوكمة في تسيير هذا القطاع، وتكامل السياسات الإصلاحية مع متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة، بما يسمح بتحقيق تنمية فلاحية أكثر كفاءة واستقرارا.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسسي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

تمهيد :

تعد الفلاحة الصحراوية في الجزائر أحد أهم المحاور الاستراتيجية في مسار إعادة هيكلة القطاع الفلاحي، وذلك في ظل التحولات الاقتصادية التي فرضت البحث عن بدائل حقيقية لتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتكتسي المناطق الصحراوية أهمية متزايدة باعتبارها فضاء يزخر بإمكانات طبيعية هائلة جعلت منها مجالا واعدا للاستثمار الفلاحي ورافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، من خلال السياسات العمومية الهادفة إلى إدماج هذا الإقليم في الديناميكية الاقتصادية الوطنية.

وفي هذا السياق، لا يمكن دراسة الفلاحة الصحراوية بمعزل عن الإطار التشريعي والمؤسساتي الذي ينظم القطاع الفلاحي في الجزائر، والذي عرف تطورا تدريجيا نحو تبني مقاربة حديثة قائمة على مبادئ الحوكمة الرشيدة بما يضمن تحسين التسيير، وترشيد استغلال الموارد، ورفع فعالية السياسات العمومية في المجال الفلاحي.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تحليل واقع الفلاحة الصحراوية في الجزائر من خلال التطرق إلى الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للقطاع الفلاحي ومكانة الحوكمة في الاستراتيجية الوطنية للفلاحة، ثم دراسة الخصوصيات والإمكانات الفلاحية التي تزخر بها المناطق الصحراوية، وصولا إلى إبراز الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تضطلع به الفلاحة الصحراوية في دعم مسار التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لحوكمة القطاع الفلاحي في الجزائر
- المبحث الثاني: الفلاحة الصحراوية وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لحوكمة القطاع الفلاحي في الجزائر

تعدّ حوكمة القطاع الفلاحي في الجزائر إحدى الركائز الأساسية لتوجيه السياسات العمومية الهادفة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي، ويقتضي فهم حوكمة هذا القطاع تحليل التشريعات المنظمة له، إلى جانب إبراز دور المؤسسات والتنظيمات المهنية في تنفيذ السياسات الفلاحية. وعليه، يتناول هذا المبحث دراسة الإطار القانوني المنظم لآليات تسيير القطاع الفلاحي، ثم الإطار المؤسساتي المكلف بتجسيد سياساته، إضافة إلى تحليل مكانة الحوكمة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية.

المطلب الأول: التشريعات والتنظيمات المرتبطة بتسيير القطاع الفلاحي

شهد الإطار التشريعي للقطاع الفلاحي في الجزائر تحولات عميقة انتقلت بموجبها الإدارة العامة من التسيير الكلاسيكي المركزي إلى مقاربة حوكمة تعتمد على آليات الضبط، الرقمنة، والصرامة في حماية المقدرات الوطنية، ويتشكل هذا الإطار من نصوص محورية تتمثل في التالي:

قانون التوجيه الفلاحي : يمثل القانون رقم 16-08 المؤرخ في 3 أوت 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي الأساس المرجعي للسياسة الفلاحية الحديثة، ويحدد هذا القانون عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية وكذا التنمية المستدامة للفلاحة والعالم الريفي¹.

و يرمي قانون التوجيه الفلاحي هذا إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية²:

مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.

- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.

- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي .

- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملأئم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

ورغم الأهمية المرجعية التي يكتسبها قانون التوجيه الفلاحي باعتباره الإطار العام المنظم للسياسات الفلاحية في الجزائر، تبقى فعاليته نسبية على المستوى التطبيقي فالقانون يتضمن أهدافا طموحة تتعلق بتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، غير أن تجسيد هذه الأهداف اصطدم بعدة عراقيل أبرزها غياب آليات تنفيذ دقيقة ومؤشرات قياس أداء واضحة، كما يلاحظ أن المقاربة التشاركية التي ينص عليها القانون لم تفعّل بالشكل الكافي حيث لا يزال إشراك الفاعلين المحليين محدودا، مما

¹ القانون رقم 16-08 المؤرخ في 3 أوت 2008، يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 46، الصادرة في 10 أوت 2008، المادة 01، ص 5.

² المادة 2 من نفس القانون، ص ص 5-6.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسسي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

يضعف من ملائمة السياسات مع الخصوصيات الميدانية، إضافة إلى ذلك، فإن الطابع العام لبعض موادها يجعلها أقرب إلى التوجيهات النظرية منها إلى الأدوات العملية القابلة للتنفيذ.

حوكمة العقار الفلاحي وحق الامتياز:

استندت الدولة إلى القانون رقم 03-10 المؤرخ في 15 أوت 2010 لإقرار حق "الامتياز الفلاحي" كبديل لحق الانتفاع الدائم (حق التملك)، يعد هذا التحول أداة لترشيد الاستغلال حيث يربط حيازة الأرض بالأداء الاقتصادي الفعلي للمستثمر لمدة 40 سنة قابلة للتجديد وفق شروط محددة، مما يضمن احتفاظ الدولة بملكية الرقبة* مع تدخلها كضابط اقتصادي ونظرا للتعقيدات الإدارية التي واجهت هذا النظام، برز توجه تشريعي وتنظيمي متمم متمثل في المنشور الوزاري المشترك (بموجب المرسوم التنفيذي رقم 55-24 الصادر سنة 2024، المحدد لشروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز²) والذي أسس لعملية التطهير الشامل للعقار الفلاحي وإحصاء الأراضي غير المستغلة، إلى جانب إدراج آليات رقمية في معالجة طلبات الامتياز ومتابعتها.

غير أنه يؤخذ على القانون رقم 03-10 عدم قدرته على إحداث قطيعة فعلية مع الاختلالات التاريخية المرتبطة بتسيير العقار الفلاحي، إذ اقتصر تدخله على معالجة جزئية لأزمة الشيوخ من خلال منح عقود امتياز اسمية لكل مستفيد دون تصفية فعلية للملكية المشتركة الأمر الذي أبقى على مسببات النزاعات وعرقل الاستغلال العقلاني للأراضي الفلاحية، كما تجلّى هذا القصور في استمرار الهيكلة التنظيمية السابقة إذ أعاد القانون استنساخ النموذج القانوني للشركات المدنية الموروثة عن القانون 19-87 مع الاكتفاء بإحلال الورثة محل الملاك الأصليين بدل الاحتكام لمعايير الاستثمار والكفاءة، وقد أفضت هذه الآلية إلى تفاقم مشكلات التسيير نتيجة التمسك بالحصص المشاعة وتفتيتها وهو ما انعكس سلبا على المردودية الفلاحية وأدى إلى بروز نزاعات عائلية وقضائية ساهمت في إخراج مساحات شاسعة من الأراضي من دائرة الإنتاج لسنوات طويلة، وفي هذا السياق، اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره لسنة 2024، تشجيع إنشاء "شركات فلاحية مدنية" بين الورثة بما يسمح بالحفاظ على وحدة المستثمرة وضمان استمرارية استغلالها الاقتصادي، مع تقاسم العائدات بدل تقسيم الأرض.³

ومن جهة أخرى، لا تزال آليات المتابعة والرقابة الميدانية تعاني من محدودية الفعالية الأمر الذي يسمح باستمرار بعض مظاهر الاستغلال غير الأمثل للأراضي الفلاحية، كما أنّ تعقيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بالحصول على حق الامتياز وطول آجالها قد يشكلان عائقا أمام المستثمرين للإنخراط ضمن هذا النظام، بالإضافة إلى ذلك فإن ضعف التنسيق بين مختلف الهيئات المتدخلة في تسيير العقار الفلاحي ينعكس سلبا على فعالية منظومة الحوكمة العقارية في القطاع الفلاحي.

* حق الرقبة: يقصد به في المفهوم القانوني العام امتلاك أصل الشيء وحق التصرف فيه، أما في سياق الامتياز الفلاحي، فيعني احتفاظ الدولة بالملكية السيادية والمطلقة لأصل الأراضي الفلاحية في حين يقتصر حق المستثمر على الاستغلال الاقتصادي لتلك الأراضي لمدة 40 سنة قابلة للتجديد وفق شروط مضبوطة لا يجب الإخلال بها.

¹ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 15 غشت 2010، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 46، الصادرة في 18 أوت 2010، المادة 01، ص 04.

² المرسوم التنفيذي رقم 55-24 المؤرخ في 23 جانفي 2024، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، المواد 1-2، ص 9.

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تطوير أنظمة العقار الفلاحي والاستصلاح لاسيما الأراضي الصحراوية ودعم الزراعات الاستراتيجية والصناعات الغذائية (الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2024)، ص 6، 13.

قانون الاستثمار كآلية لتحفيز القطاع الفلاحي:

يشكل قانون الاستثمار رقم 22-18 الصادر في 24 جويلية 2022، الإطار التشريعي المحوري الذي تعتمد عليه الدولة حاليا لجلب وتأطير الاستثمارات الكبرى في مختلف القطاعات، إذ يولي المشرع الجزائري أهمية بالغة للقطاع الفلاحي حيث أدرجه بوضوح ضمن النشاطات ذات الأولوية التي تستفيد من حزمة قوية من التحفيزات والضمانات، فالمادة 26 نصت على أن أنشطة "الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري" هي من بين المجالات التي تستفيد من "نظام القطاعات"، مما يعني أن المستثمر الفلاحي يحق له الاستفادة من عدة مزايا واعفاءات كإعفاء من الحقوق الجمركية و الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وغيرها، كما نجد في اطار هذا القانون الدعم المضاعف للفلاحة في مناطق الجنوب والهضاب (نظام المناطق) فإذا كان الاستثمار الفلاحي يقع في الهضاب العليا أو الجنوب والجنوب الكبير حسب المادة 28 فإنه يستفيد من مزايا إضافية لتعويض صعوبة البيئة الجغرافية حسب المادة 29 وتتضمن ارتفاع مدة الإعفاء من الضرائب (IBS و TAP) في مرحلة الاستغلال لتصبح من 5 إلى 10 سنوات، أما بالنسبة للمشاريع الفلاحية الضخمة التي تخلق ثروة عالية ومناصب شغل كثيرة وتساهم في إحلال الواردات (كالمشاريع الزراعية-الصناعية الكبرى)، فقد خصص لها القانون "نظام الاستثمارات المهيكلية" وهذا حسب المادة 30، ومزاياها حسب المادة 31 تشمل:

- إعفاءات ضريبية تمتد من 5 إلى 10 سنوات في مرحلة الاستغلال.
 - إمكانية أن تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بأعمال التهيئة والمنشآت الأساسية الضرورية لتجسيد المشروع الفلاحي (مثل شق الطرقات أو إيصال الكهرباء).
- وفي ظل قانون الاستثمار تم إنشاء الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار حسب المادة 18 مع تخصيص منصة رقمية لها خاصة بالمستثمر حسب المادة 23، مما يقضي على البيروقراطية ويسهل إجراءات الحصول على العقار والتراخيص¹.

وبالتالي يعد قانون الاستثمار من أهم الآليات التشريعية الرامية إلى جذب رؤوس الأموال نحو القطاع الفلاحي، خاصة من خلال الحوافز الجبائية ونظام المناطق لكن هذا القانون لم يخل من نقائص على المستوى العملي، إذ أن فعالية الإصلاحات المرتبطة بمناخ الاستثمار لا تتوقف عند إصدار النصوص القانونية فحسب بل ترتبط أساسا بمدى قابليتها للتجسيد الميداني فرغم اعتبار قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 ونصوصه التطبيقية لسنة 2023 خطوة مهمة على المستوى التشريعي، إلا أن نجاحه يبقى مرهونا بفعالية تطبيقه على أرض الواقع خاصة في ظل ما قد يواجهه من عراقيل بيروقراطية وتنظيمية. ومن هذا المنطلق وجب التأكيد على ضرورة اعتماد آليات تقييم مستمرة للإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بهذا القانون، مع مواصلة التشاور مع الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين بهدف استيعاب انشغالاتهم وتعديل الاختلالات التي قد تعيق تنفيذ المشاريع الاستثمارية، كما تظهر أهمية المورد البشري باعتباره عنصرا محوريا لتعويض النقائص المرتبطة بضعف تنفيذ برامج التجهيز والتهيئة، حيث إن

¹ القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 50، الصادرة في 28 جويلية 2022، المواد 1-2، 26، 28-31، ص 5، 8-9.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسساتي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

التأخر المسجل في إنجاز البنى التحتية والتجهيزات العمومية يحد من فعالية السياسات الاقتصادية ويؤثر على جاذبية الاستثمار لذلك، لابد من تعزيز قدرات الهيئات المكلفة بالاستثمار من خلال تكوين الموارد البشرية وتأهيلها بما يسمح بمرافقة المستثمرين وتسهيل إجراءاتهم وتجاوز العراقيل الميدانية، وفي السياق ذاته، يؤكد تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على ضرورة إرساء نظام دائم للرصد والمتابعة يقوم على مراقبة تنفيذ المشاريع وتقييم نتائجها بصورة مستمرة، بما يسمح بالكشف المبكر عن الاختلالات والتدخل السريع لتصحيحها سواء عبر تعديل آليات التنفيذ أو مراجعة بعض التوجهات الاستراتيجية،¹ ويعكس هذا التوجه تبني مقاربة قائمة على الحوكمة الاستباقية والمرنة التي تستند إلى التقييم المستمر والتكيف مع المعطيات الواقعية بدل الاكتفاء بالحلول النظرية الجامدة.

التشريعات الرادعية وحماية المقدرات الوطنية :

في إطار تعزيز آليات الحوكمة والرقابة تدخل المشرع من خلال القانون رقم 18-23 المؤرخ في 30 نوفمبر 2023 المتعلق بحماية أراضي الدولة، والذي رغم طابعه العام إلا أنه يتضمن أحكاما هامة تخص حماية العقار الفلاحي من التعدي أو الاستغلال غير القانوني، ويهدف هذا القانون على الخصوص إلى تحديد ما يأتي :

آليات حماية أراضي الدولة من الاستيلاء عليها.

القواعد المطبقة على البنايات والمنشآت المقامة بطريقة غير شرعية على أراضي الدولة.

العقوبات المطبقة في حالة التعدي على أراضي الدولة.²

وبالتالي من زاوية أخرى جرّم هذا القانون التعدي على العقار الفلاحي أو تغيير طابعه، مانحا السلطات آليات استرجاع فورية للأراضي المهملة لضمان استمرارية الأداء التنموي، ومنه تعكس هذه التشريعات توجهها صارما نحو حماية أراضي الدولة بوجه عام والعقار الفلاحي بوجه خاص ومكافحة مختلف أشكال التعدي وهو ما يعزز من دور الدولة كضابط للقطاع، لكن فعالية هذه القوانين تبقى رهينة بمدى تطبيقها الصارم على أرض الواقع خاصة في ظل وجود تفاوت في التنفيذ على المستوى المحلي واستمرار بعض العراقيل البيروقراطية.

حيث أشار تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بوضوح إلى الفشل الميداني الذريع لكل من المصالح الفلاحية وإدارة أملاك الدولة في الرقابة على استغلال الأراضي الفلاحية وردع الاعتداء عليها، وذلك بالرغم من الإمكانيات التي تزخر بها كلتا الإدارتين وكفاءة أعوانها، من جهة أخرى أكد التقرير على النقص الحاد في الكوادر الرقابية المتخصصة حيث تعاني الهيئات المعنية من نقص في الإطارات المتخصصة في المجال الفلاحي بشقيه الزراعي والقانوني، مما أدى إلى غياب الفعالية وهو ما استدعى التوصية بتعزيز القدرات وخلق مناصب مفتشين ومراقبين للعقار الفلاحي كسبيل للحد من هاته

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2023) ص 18-19.

² القانون رقم 18-23 المؤرخ في 28 نوفمبر 2023، المتعلق بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 75، الصادرة في 30 نوفمبر 2023، المواد 1-2، ص 5.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسساتي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

المشكلات،¹ إضافة إلى ذلك، فإن التركيز على الطابع الرديدي دون معالجة الأسباب الهيكلية للتبعديات مثل ضعف التأطير أو غياب المتابعة قد يحد من الأثر الفعلي لهذه التشريعات على المدى الطويل.

المطلب الثاني: التنظيمات المهنية والمؤسساتية للقطاع الفلاحي

يعتمد التنفيذ الفعال للسياسة الفلاحية على هيكل مؤسساتي مركب، يضم أجهزة وصاية مركزية وهيئات محلية إلى جانب تنظيمات مهنية تجسد مبدأ المشاركة في صنع القرار وتتمثل في التالي:

أولاً: الفاعلون المؤسساتيون المركزيون:

1-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري :

تعدّ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجهة الوصية على القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث تضطلع بدور محوري في إعداد السياسات الفلاحية الوطنية وذلك في إطار السياسة العامة للدولة وبرنامج الحكومة، كما تسهر على متابعة تنفيذ هذه السياسات على المستويين المركزي والمحلي من خلال المديرات الجهوية والولائية، وفقاً للتشريعات والتنظيمات السارية المفعول وتتولى الوزارة كذلك مهام التخطيط الاستراتيجي، والاستشراف، إلى جانب العمل على رقمنة القطاع بهدف تحسين الأداء وتعزيز فعالية التسيير.²

ورغم الدور المحوري الذي تضطلع به الوزارة في إعداد وتنفيذ السياسات الفلاحية إلا أن الطابع المركزي لعملية اتخاذ القرار لا يزال يطرح إشكالية الفعالية، خاصة في ظل تباين الخصوصيات الجهوية للبلاد لاسيما في المناطق الصحراوية، كما أن تعدد المهام بين التخطيط والتنفيذ والرقابة قد يؤدي إلى نوع من التداخل الوظيفي مما يحد من سرعة الاستجابة للتحديات الميدانية.

2-الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA) :

الديوان الوطني للأراضي الفلاحية هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئ عملاً بنص القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-339 المؤرخ في 22 أكتوبر 2009، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-87 المؤرخ في 24 فيفري 1996، والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 21-59 المؤرخ في 04 فبراير 2021، ويخضع الديوان للقواعد الإدارية المطبقة على الإدارة في علاقته مع الدولة ويعد تاجراً في علاقته مع الغير، كما يكلف بالتنظيم العقاري وفقاً لما هو منصوص عليه في المواد 52، 56، 61 و62 من القانون 90-25 المذكور أعلاه، ويتولى الديوان باعتباره أداة تابعة للدولة تنفيذ السياسة العقارية الفلاحية من خلال تسيير العقار الفلاحي التابع للدولة وتنظيم عمليات الاستغلال في إطار الامتياز الفلاحي، إضافة إلى متابعة ومراقبة استغلال الأراضي.³

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تطوير أنظمة العقار الفلاحي والاستصلاح، مرجع سابق، ص 7.

² وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، "الإدارة المركزية"، الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، في:

<https://madr.gov.dz/ministere/administration-centrale>، تاريخ الاطلاع 2026/04/13 على 9 صباحاً.

* حق الشفعة يقصد به في المفهوم القانوني العام: (الحق في اخذ العقار) أي حق الحلول محل المشتري في عقود البيع العقارية للحلول مكانه بالشروط ذاتها

³ الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، "التعريف والتنظيم والمهام"، الموقع الرسمي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، في:

<https://www.onta.dz/presentation-ar> ، تاريخ الاطلاع 2026/04/16 على 11 صباحاً.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسساتي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

وبالتالي يمثل ONTA أداة أساسية في تنفيذ السياسة العقارية الفلاحية، غير أن فعاليته تبقى رهينة بمدى قدرته على ضبط السوق العقارية الفلاحية بشكل فعلي، حيث يواجه الديوان تحديات هيكلية تحد من نجاعته المؤسسية وتتجلى أساسا في تضخم حجم المهام الموكلة إليه بموجب النصوص القانونية مقارنة بقدراته الفعلية، ويتفاقم هذا العبء في ظل العجز المسجل في الكوادر البشرية المتخصصة سواء في المجال التقني الزراعي أو القانوني، مما يستوجب تعزيزها لتفادي ضعف آليات الرقابة الميدانية على العقار الفلاحي، علاوة على ذلك، يعاني الديوان من فراغ إجرائي يحول دون ممارسته لـ "حق الشفعة" * بفعالية وذلك نتيجة غياب إطار قانوني تنسيقي يفرض الإخطار الآلي بين المحافظيات العقارية والديوان بشأن المعاملات العقارية الفلاحية المبرمة بين الخواص، مما يعطل تدخله الضبطي في الوقت المناسب.¹

بالإضافة إلى ذلك فإن ضعف التنسيق مع الهيئات الأخرى المتدخلة في العقار الفلاحي يفضي إلى ازدواجية في الصلاحيات وتأخر في معالجة الملفات، وهو ما ينعكس سلبا على مناخ الأعمال، إذ يحد بطء الإجراءات المرتبطة بتسوية الوضعيات العقارية من جاذبية الاستثمار في هذا القطاع، مما يؤكد على حتمية إرساء آليات تنسيق فعالة لتحقيق نتائج مؤسسية ناجعة وملموسة.

3-ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية (ODAS):

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265 سنة 2020، تم إنشاء ديوان للتنمية الزراعية الصناعية بالأراضي الصحراوية بصفته مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويخضع في علاقاته مع الدولة لقواعد القانون العام بينما يعد تاجرا في علاقاته مع الغير، ويوضع الديوان تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة، ويهدف إلى تجسيد السياسة الوطنية الرامية إلى ترقية وتنمية الزراعة الصناعية الاستراتيجية بالأراضي الصحراوية، والتي تعرف بأنها الزراعات الموجهة للتحويل لتلبية الاحتياجات الوطنية والتقليص من الاستيراد، وفي هذا الإطار يضطلع الديوان بمهام ترقية الاستثمارات الزراعية والزراعية الصناعية خاصة من خلال استصلاح الأراضي الصحراوية، كما يتولى تسيير المحفظة العقارية التي تمنحها له الدولة بشكل عقلائي بناء على دراسات مسبقة، وتحدد الولايات المعنية بمجال تدخله وكذا شروط وكيفيات استغلال المحفظة العقارية ومساحات المحيطات وحدودها وإحداثياتها بموجب قرارات مشتركة بين القطاعات الوزارية المختصة، لاسيما قطاعات الداخلية والمالية والفلاحة والموارد المائية، كما يقوم الديوان ضمن هذه المحفظة بتحديد المحيطات المخصصة لاحتضان المشاريع الكبرى وإجراء الدراسات التقنية المعمقة بالتعاون مع مكاتب دراسات متخصصة.²

أنشأ هذا الديوان تجسيدا للتوجه نحو الزراعة الاستراتيجية الكبرى في الصحراء حيث تم استحداثه لتوفير شبك موحد للمستثمرين في الجنوب وتجريد الإدارة المحلية من تسيير المشاريع الكبرى، وهذا لترقية الحوكمة في مسارات التنمية الصحراوية ومنه يعد إنشاء ODAS خطوة متقدمة نحو تعزيز الاستثمار الفلاحي في المناطق الصحراوية، لكن فعاليته تبقى مرتبطة بمدى قدرته على التنسيق مع باقي

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تطوير أنظمة العقار الفلاحي، مرجع سابق، ص 6-7.

² المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 57، الصادرة في 27 سبتمبر 2020، المواد 1-16، ص 7.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسساتي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

الفاعلين المؤسساتيين على غرار ONTA والوكالات المحلية، إذ أن إشكالية تداخل الصلاحيات قد تؤدي إلى نوع من الازدواجية في التسيير بدل التكامل.

على صعيد آخر، يواجه ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية جملة من العراقيل التي تحد من فعاليته المؤسساتية ومسار الاستثمار الزراعي وتؤدي إلى تدني نسب استغلال المحيطات الممنوحة، فمن الناحية المادية تبرز التكلفة الباهظة لعمليات الاستصلاح والتي تتفاقم بفعل العجز الفادح في البنية التحتية كغياب الربط بشبكات الطاقة وصعوبة الولوج إلى المحيطات المعزولة بمسالك رملية، فضلا عن محدودية حصول المستثمرين التابعين للديوان على الدعم المباشر لاقتناء التجهيزات المائية والتقنية المكلفة كحفر الآبار وأنظمة الرش الذكية، أما من الناحية التنظيمية والتشريعية، فيعاني نشاط الديوان من فراغ قانوني يغفل التداخل بين القطاعين الفلاحي والصناعي ليتعامل مع الاستثمار كقضية عقارية بحتة، ناهيك عن إلزام المستثمرين بحد أدنى تفوق مساحته 250 هكتارا وهو شرط إقصائي يقيد توسيع قاعدة المستثمرين¹، وهو ما يساهم في إضعاف دور الفاعل المحلي ويستدعي هذا أن تدمج هذه المشاريع ضمن رؤية تنموية شاملة تحقق التوازن بين الاستثمار الكبير والفلاح المحلي.

وإلى جانب ذلك يبرز العائق السوسيو-مجالي المتمثل في انعدام التجمعات العمرانية المحاذية لمناطق الاستصلاح، مما يحول دون تحقيق الاستقرار العائلي للعمال والمستثمرين، والذي يعد شرطا أساسيا لاستدامة ونجاح المشاريع الفلاحية.²

وعليه فإن تجاوز هذه العراقيل يظل مرهونا بتوفير بيئة استثمارية متكاملة تشمل البنية التحتية، التمويل، والدعم التقني بما يضمن فعالية واستدامة الاستثمار الزراعي في المناطق الصحراوية.

ثانيا: التنظيمات التشاركية والهيئات الاستشارية:

نظم المشرع الجزائري المتدخلين في القطاع الفلاحي ضمن الفصل الثاني من قانون التوجيه الفلاحي تحت مسمى التنظيم المهني الفلاحي وقد حددت المادة 48 من هذا القانون الأشكال القانونية المتعددة التي يمكن أن تتخذها هذه التنظيمات لتأطير الفلاحين ودعم مسار التنمية الفلاحية، والتي تحظى بتشجيع الدولة في إطار سياستها الوطنية وتتوزع هذه التنظيمات على 6 هياكل رئيسية متكاملة الأدوار كالتالي:

1-الجمعيات المهنية للفلاحين: تعتبر هذه الجمعيات الخلية الأساسية للتنظيم المهني الفلاحي وفقا للمادة 51 حيث تسمح للمستثمرين بالانضمام لترقية نشاطاتهم، وتحدد مهامها المحورية في الإرشاد إلى التقنيات الزراعية، ترقية المنتجات الفلاحية، والقيام بدور التحسيس والتوعية للفلاحين في مختلف الميادين المتعلقة بنشاطهم الفلاحي اليومي.³

2-التعاونيات الفلاحية: صنفها المشرع في المادة 54 كشركات مدنية تؤسس على مبدأ حرية الانضمام ولا تهدف إلى تحقيق الربح، ويهدف هذا الإطار التعاوني إلى تسهيل عمليات الإنتاج والتحويل والتسويق مع

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تطوير أنظمة العقار الفلاحي والاستصلاح، مرجع سابق، ص 24-25.

² المكان نفسه

³ القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي، الفصل الثاني المتعلق بالتنظيم المهني الفلاحي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة في 10 أوت 2008، المواد 50-52، ص11.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسساتي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

التركيز على تخفيض سعر تكلفة المنتجات والخدمات لفائدة الأعضاء عبر تظافر الجهود المشتركة، كما أتاح القانون لهذه التعاونيات فرصة التكتل في اتحادات لضمان تسيير أمثل لمصالحها المشتركة.¹

وقد شهد هذا الإطار دفعا مؤسساتيا هاما عبر التعديل الوارد في المرسوم التنفيذي رقم 20-274 المؤرخ في 29 سبتمبر 2020، الذي حسن شروط عملها عبر التخفيف من الطابع الإداري المركزي، وتعزيز التأطير المؤسساتي للتعاونيات ودعم دورها في تجميع الفلاحين الصغار، إضافة إلى رفع قدرتها الاقتصادية والتفاوضية.²

3- **الغرف الفلاحية:** تتأسس هذه الهيئات على المستوى المحلي لكل ولاية وتتحد لتشكيل الغرفة الفلاحية الوطنية، وقد أضفى عليها المشرع في المادة 58 طابعا مهنيا لتكون فضاء مؤسساتيا للاستشارة والتشاور بين السلطات الإدارية العمومية من جهة وممثلي المصالح المهنية للفلاحين من جهة أخرى، مع تكليفها بتأدية نشاطات ذات منفعة عمومية تخدم السياسة الفلاحية للدولة.³ وبالتالي تعتبر الغرف الفلاحية مؤسسات عمومية ذات طابع مهني تلعب دور الوسيط بين الإدارة العمومية والفلاحين، كما تقود الغرف الفلاحية مسار التحديث التكنولوجي للقطاع عبر الإشراف على الإحصاء الفلاحي وإصدار بطاقة الفلاح البيومترية، مما يسمح بتوجيه الدعم لمستحقيه الفعليين.

4- **تجمعات المصالح المشتركة:** تمثل صيغة تعاقدية مرنة نصت عليها المادة 60، وتسمح لمستثمرين فلاحين أو أكثر بالاتحاد لمدة محددة بهدف توفير الوسائل الضرورية لتطوير نشاطهم الاقتصادي وتحسين مردوديته، ومن أبرز أدوار هذا التجمع إحداث وتسيير منشآت الري المشتركة التي تعتبر عصب الإنتاج الفلاحي.⁴ وبالتالي يتمثل هدفها الأساسي في تجميع الوسائل وتنسيق الجهود لخدمة نشاط اقتصادي مشترك.

5- **المؤسسات والهيئات المهنية المشتركة:** تتخذ هذه الهيئات شكل مجالس ودواوين مهنية وتهدف أساسا إلى جمع كافة المتدخلين الذين تلتقي مصالحهم في منتج فلاحي أساسي أو فرع معين، وتعمل المجالس المهنية المشتركة على التوفيق بين مهن الفرع الواحد ومتابعة حركة العرض والطلب لتكييف الإنتاج، فضلا عن ترقية التصدير، بينما تكلف الدواوين المهنية المشتركة بمهام ذات طابع اقتصادي وضبطي تشمل إنجاز الدراسات للتحكم في تسيير الفرع الفلاحي واقتراح التدابير الوقائية لضمان التوازن في السوق، إلى جانب تولي المهام الضبطية التي تسندها إليها السلطات العمومية.⁵

6- **التعاضدية الفلاحية:** أفرد المشرع الجزائري القسم السادس من قانون التوجيه الفلاحي لهذا الإطار المؤسساتي الهام، وطبقا للمادة 67 تعتبر التعاضدية الفلاحية هيئة مهنية يركز هدفها الأساسي على تحقيق كافة عمليات التأمين وإعادة التأمين والقرض والتعويض، ويقوم هذا الإطار المالي على مبدأ التضامن والتآزر لفائدة الأعضاء الشركاء المنخرطين أو المستفيدين، ومن الناحية القانونية والهيكلية

¹ المواد 53-56، ص 11، من القانون نفسه.

² المرسوم التنفيذي رقم 20-274 المؤرخ في 29 سبتمبر 2020، المتعلق بتعديل عمل التعاونيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادرة في 14 أكتوبر 2020، المدة 01، ص 4.

³ المواد 57-59، ص 12، من القانون السابق المتضمن التوجيه الفلاحي الفصل الثاني المتعلق بالتنظيم المهني الفلاحي.

⁴ المواد 60-61، ص 12، من القانون نفسه.

⁵ المواد 62-66، ص 12، من القانون نفسه.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسساتي والامكانات الفلاحية الصحراوية

نصت المادة 68 على أن صناديق التعاضدية الفلاحية تصنف كشركات مدنية ذات طابع تعاوضي لا تهدف إلى تحقيق الربح وتنشأ بموجب عقد رسمي، ولضمان تغطية وطنية شاملة تتحد الصناديق الجهوية للتعاضدية الفلاحية لتشكيل الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية،¹ والذي يمثل الشريك المالي والتأميني المحوري لحماية الاستثمارات الزراعية والمحاصيل الاستراتيجية من مختلف المخاطر الطبيعية والاقتصادية.

إذا، ومن الناحية التحليلية، رغم تعدد الهيئات التنظيمية التشاركية التي تميز القطاع الفلاحي في الجزائر والتي تهدف إلى تعزيز المقاربة التشاركية عبر إشراك مختلف الفاعلين في عملية صنع القرار، إلا أنها تتسم باختلالات بنيوية عميقة تحد من فعاليتها وتبرز في مقدمتها ظاهرة التبعية الإدارية والبيروقراطية المطلقة لأجهزة وزارة الفلاحة فقد جردت هذه التبعية التنظيمات من استقلاليتها وحرية مبادراتها وأحالتها إلى مجرد هياكل إدارية تابعة تعمل تحت الوصاية الحكومية المباشرة، لاسيما في ظل استحواذ الوزارة الوصية على العديد من الوظائف والأدوار التي تدخل في صميم المهام الأصلية لهذه التنظيمات، وقد أفرز هذا الواقع أزمة تمثيل حقيقية أدت إلى فقدان مصداقية هذه الهيئات حيث أبان نظام التمثيل عن قصور وظيفي واضح في تجميع مصالح الفلاحين والتعبير عنها بشفافية، مما أفقدها القدرة على بلورة رؤية مستقلة ومنعها من الارتقاء لتكون "قوة اقتراح" فاعلة ومؤثرة تساهم في تطوير وتحديث القطاع الفلاحي.²

كما أن ضعف التنسيق بين هذه الهياكل من جهة وبينها وبين الإدارة المركزية من جهة أخرى يؤدي في كثير من الأحيان إلى تداخل في المهام وضعف في التأثير على السياسات العمومية، إضافة إلى ذلك، فإن الثقافة التنظيمية لدى بعض الفاعلين لا تزال غير مكرسة بالشكل الكافي خاصة فيما يتعلق بالعمل التعاوني والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، وهو ما يحد من تجسيد المقاربة التشاركية بالشكل المطلوب، وبالتالي، فإن هذه التنظيمات رغم أهميتها النظرية تحتاج إلى إعادة تفعيل وتدعيم مؤسساتي وهيكلية لضمان مساهمتها الفعلية في دعم التنمية الفلاحية من جهة وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة من جهة أخرى.

ثالثا: التنظيم النقابي والشريك الاجتماعي :

الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين UNPA :

الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين هو منظمة فلاحية ونقابية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية والتنظيمية وتعمل في إطار القوانين المنظمة للنشاط النقابي، ويستمد هذا التنظيم قوته من قدرته على تمثيل مختلف الفاعلين في القطاع الفلاحي حيث يضمن الانخراط لفئات واسعة تشمل الفلاحين، مربّي الثروة الحيوانية، وكذا الجمعيات والتعاونيات، كما يكتسي بعدا خاصا من خلال نصه القانوني المتضمن لإدماج المستثمرين والمستصلحين في ولايات الجنوب، وتتمثل الأهداف الأساسية للاتحاد في الدفاع عن حقوق المنخرطين من جهة والمشاركة في البرامج التنموية الوطنية من جهة أخرى،

¹ المواد 67-68، ص13، من القانون نفسه.

² نعيم شلغوم، "الكوربوراتية ومسألة تنظيم المهنة وتمثيل المصالح في قطاع الفلاحة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م.11، ع.1 (ديسمبر 2025)، ص ص 857، 897-898.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسسي والامكانات الفلاحية الصحراوية

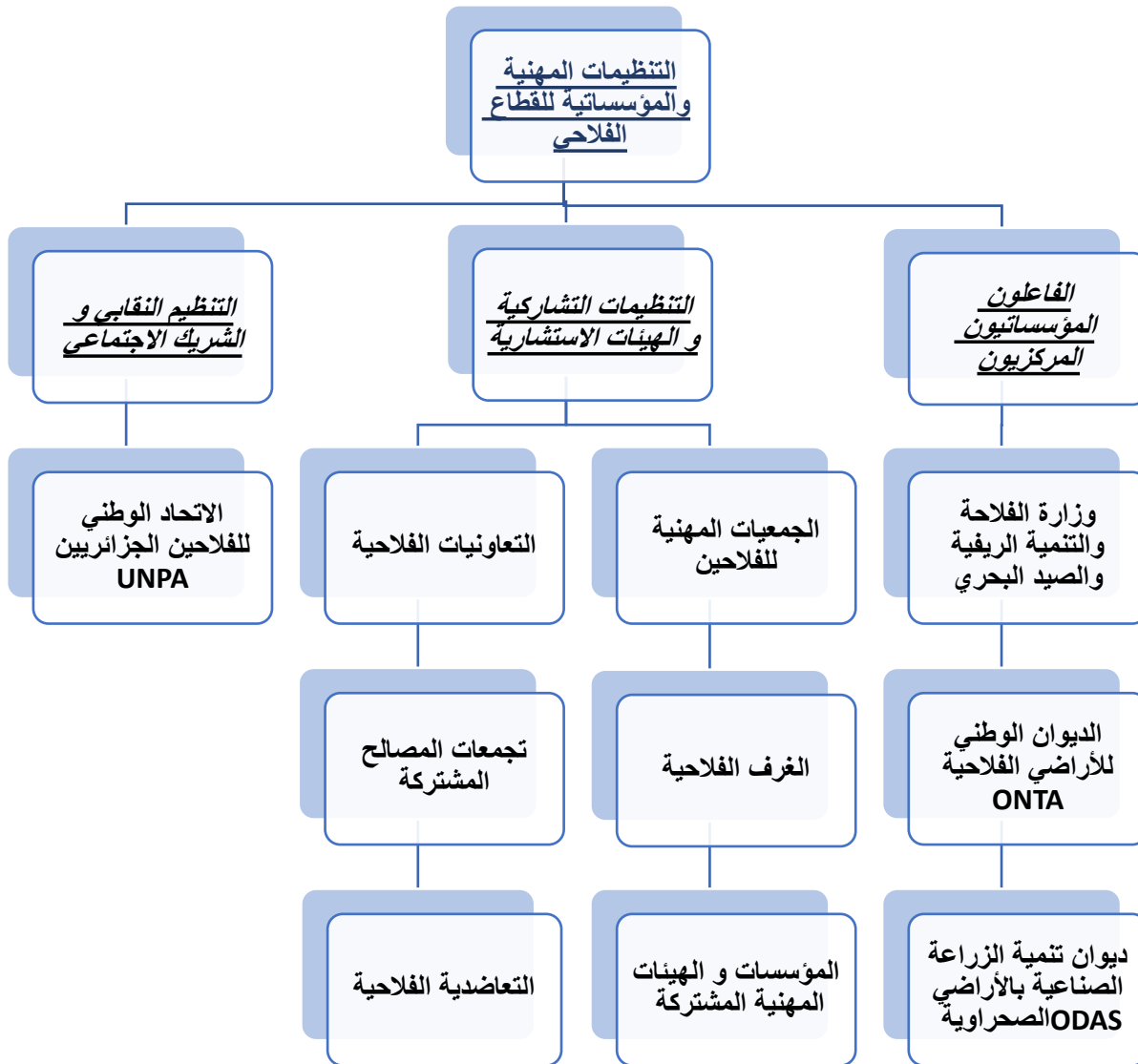
إلى جانب المساهمة في تحقيق الاستقرار داخل القطاع الفلاحي وتعزيز الأداء الإنتاجي، كما يسعى هذا التنظيم إلى تطوير علاقات التعاون على المستويين الإقليمي والدولي، ويندرج ضمن أهدافه المؤسسية الكبرى السعي نحو إنشاء المجلس الأعلى للفلاحة لتمكين الفاعلين المهنيين من المساهمة في صنع القرار.¹

غير أن الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين يواجه انتقادات بنيوية ووظيفية عميقة، تنصدها تبعيته المطلقة للأجهزة البيروقراطية لوزارة الفلاحة وافتقاره لأي إرث من النضال النقابي المستقل مما أوقعه في حالة من الجمود المطلبي والسلبي، وقد تعمق هذا القصور بفعل التوظيف السياسي للتنظيم وانخراطه في خدمة أجندات النخبة الحاكمة على حساب دوره النقابي المتمثل في مهمة الوساطة المهنية و الدفاع عن الفلاحين وهو ما أدى إلى تآكل مصداقيته وتراجع قاعدته، وإلى جانب ذلك، أظهر الاتحاد عجزا هيكليا في التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق والتحول نحو الممارسة "المهنية" ليظل حبيس التصورات التقليدية الموروثة بدلا من الاحترافية المهنية، مع بقاءه منفصلا عن الفلاحين الحقيقيين لافتقاده إلى قاعدة مهنية صلبة ومتينة.²

وبالتالي، تبرز الحاجة الملحة لإعادة هيكلة هذا الاتحاد وتصحيح اختلالاته البنيوية والوظيفية بما يسمح له باستعادة دوره النقابي كهمزة وصل حقيقية تنقل انشغالات الفلاحين في الميدان، وعليه، يمكن القول إن الأهداف المسطرة لهذا التنظيم لا تزال في مجملها بعيدة عن التجسيد الميداني الفعال الأمر الذي يحد من قدرته في مرافقة التنمية الفلاحية وتمثيل الفلاحين تمثيلا حقيقيا.

¹ القانون الأساسي للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، المصادق عليه خلال المؤتمر الوطني الثامن المنعقد بتاريخ 01، 02 مارس 2014، الجزائر، المواد 1-6، ص ص 3-4.

² شلغوم، مرجع سابق، ص ص. 890، 892-894، 896.



المصدر من إعداد الطالبة استنادا لما سبق

يقدم المخطط التوضيحي خلاصة بصرية متكاملة للهيكل التنظيمي للقطاع الفلاحي في الجزائر، والتي تم تفصيلها أعلاه .

المطلب الثالث: مكانة الحوكمة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية

تعد الحوكمة حجر الزاوية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية المعاصرة حيث انتقلت المقاربة الحكومية من الدور الرعوي المباشر إلى دور الضبط والمرافقة وتفعيل آليات الرقابة والشفافية وكذا تفعيل الرقمنة، وقد تجسد هذا التوجه بشكل واضح من خلال ورقة طريق التنمية الفلاحية والريفية (2020-2024) المذكورة سابقا والمرحلة اللاحقة لها (2024-2026) التي جاءت في إطار التزامات السلطات العمومية الرامية إلى جعل القطاع الفلاحي محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسساتي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

وقد تضمنت هذه الاستراتيجية مجموعة من العناصر التي تعكس بشكل ضمني مبادئ الحوكمة من خلال التركيز على تحسين تسيير الموارد وتعزيز الاستثمار وتطوير آليات اتخاذ القرار، ومنه تتجلى مكانة الحوكمة في هذا القطاع باعتبارها إطارا موحدا لهذه العناصر الاستراتيجية الكبرى التي تهدف إلى ضمان ديمومة الاستثمار وتحقيق التنوع الاقتصادي الوطني، والتي تم تقسيمها كما يلي:

أولاً: عصرنة التسيير الإداري ورقمنة القطاع: تضع الاستراتيجية الوطنية للقطاع الفلاحي حوكمة البيانات في مقدمة أولوياتها وذلك من خلال رقمنة الإجراءات المتعلقة بمنح العقار الفلاحي وتعميم نظام البطاقة الوطنية البيومترية للفلاح والمستثمر، وفي هذا السياق يعكس هذا العنصر توجهها للانتقال من التسيير الظرفي والإداري المجرد إلى مقارنة هيكلية رقمية قائمة على تحليل المعطيات والقضاء على البيروقراطية، بهدف توجيه القرار الفلاحي بناء على مؤشرات دقيقة وهو ما يتم تجسيده ميدانيا عبر الآليات التنفيذية التالية:¹

1-الرقمنة الإدارية والتقنية: تفعيل الرقمنة في تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار ومنح العقار الفلاحي، من خلال توظيف التكنولوجيات الذكية (كنظم المعلومات الجغرافية ومحطات الأرصاد المصغرة) بما يسمح ببناء قواعد بيانات وطنية محينة تدعم فعالية التخطيط والشفافية وترشيد اتخاذ القرار.

2-تبني النظام المعلوماتي الموحد: إرساء نظام وطني متكامل يتيح التتبع الرقمي لمسار المنتجات الفلاحية من الحقل إلى السوق، مما يضمن شفافية التوزيع ومراقبة الأثر الفعلي للدعم الموجه.

3-التمويل المبتكر: التحضير لإطلاق آليات تمويل حديثة تهدف إلى استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وتجاوز الطرق الكلاسيكية في تمويل المشاريع الزراعية.

وتهدف هذه الآلية إلى إضفاء الشفافية المطلقة على مسارات توزيع الدعم العمومي وضمان وصول التحفيزات المالية والتقنية إلى المستحقين الفعليين بناء على مؤشرات أداء ميدانية دقيقة، مما يقلص من البيروقراطية الإدارية ويحد من هدر الموارد العمومية، وهو ما يؤكده الخبير كريم حسن باعتباره الرقمنة أداة لإعادة صياغة السياسة الفلاحية وتقليص الهدر، كما ينتقد مجرد الاكتفاء بجمع البيانات داعياً إلى تشكيل فرق تقنية متخصصة لتحويل هذه البيانات إلى توصيات ميدانية قابلة للتنفيذ للمزارعين، في حين يذهب نصر الدين ساري إلى أن عصرنة التسيير تظل حبرا على ورق إن لم تنتقل من التشخيص الإداري السليم إلى "التنفيذ الصارم" والفعل الميداني.² يضاف إلى ماسبق مشكلة تفاوت مستوى تطبيق الرقمنة بين الولايات خصوصاً بين المناطق الشمالية والجنوبية، وهو ما قد يؤثر على دقة اتخاذ القرار.

ثانياً: إصلاح المنظومة العقارية وتكريس دولة القانون: يشكل الإطار التشريعي والمؤسساتي حجر الزاوية في أي مقارنة لتحديث القطاع الفلاحي، وهو ما يتجسد في التوجه نحو التالي:

¹ إطلاق دراسة نجاعة لتقييم مختلف السياسات العمومية القطاعية، وكالة الأنباء الجزائرية، 27 أكتوبر 2025، في: <https://2u.pw/KQkwrB>، تاريخ الاطلاع: 2026/05/13، على الساعة 20 مساءً.

² كاتيا موهوني، "من الحقول إلى القرار السيادي: الفلاحة في قلب الاقتصاد الوطني"، جريدة المستثمر، 14 يناير 2026، في: <https://mosta.cc/43vr1>، تاريخ الاطلاع 2026/05/13، على الساعة 21 مساءً.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسساتي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

1- التطهير العقاري والتميز بين المستثمر الفعلي والمضارب: يعكس هذا العنصر البعد الميداني والاجتماعي-الاقتصادي للإصلاح فتكريس مبدأ "الأرض لمن يخدمها" لم يعد مجرد شعار، بل تحول إلى التزام صارم من الدولة بتسوية العقار لفائدة الفاعلين الحقيقيين ومحاربة الاستغلال الشكلي.

2- الانتقال من جمود النصوص إلى الضبط الاقتصادي للسوق: إذ لا يقتصر الإصلاح القانوني على توزيع الأراضي أو استرجاعها، بل يمتد إلى مراجعة قانون التوجيه الفلاحي كخطوة مفصلية لإعادة ضبط آليات التنظيم وضبط الإنتاج، فالإطار القانوني الحالي رغم استمرارية تعديلاته لم ينجح في خلق توازن مستدام بين العرض والطلب ولا في تأطير الاستثمار الفلاحي بشكل فعال.

وفي قراءة تقييمية لهذا التوجه، يبرز تفاؤل تشريعي عبر عنه الخبير لعلّى بوخالفة الذي ثمن المعالجة الصارمة ملف العقار والالتزام بتسويته نهائيا قبل نهاية سنة 2025، معتبرا أن إلغاء قاعدة (49/51) فتتح المجال أمام شراكات جادة تخدم الأرض فعليا ويمثل هذا الإلغاء خطوة مفصلية نحو تكريس دولة القانون وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، في حين يشدد الخبير نصر الدين ساري على أن الإشكال الحقيقي للقوانين الحالية يكمن في محدودية قدرتها على تنظيم العلاقة بين الدولة والمنتج بما يضمن حماية الاستثمار واستقرار مداخل الفلاحين، ويزداد هذا الطرح أهمية في ظل التقادم الفعلي للمنظومة القانونية المعمول بها وهو ما دفع الخبير عبد المجيد صغييري إلى توجيه نقد مباشر لهذه الترسنة التشريعية داعيا إلى إدراج محددات جديدة في التعديل المرتقب تمنح الأولوية للكفاءات الوطنية في الولوج إلى العقار الاستثماري وعلى رأسهم المهندسون الزراعيون.¹

ومن جهة أخرى تتجلى بوضوح الفجوة بين النص التشريعي والممارسة الميدانية، ففي حين يعكس ربط منح الأراضي بشرط الاستصلاح الفعلي والالتزام بدفتر الشروط جوهر الحوكمة الفلاحية القائمة على المساءلة وربط الامتيازات بالنتائج، يظهر الواقع أنه لاتزال تفرز تجاوزات مستمرة تمس العقار الفلاحي وتجسد إخلالا صريحا بالضوابط القانونية المتفق عليها.

ثالثا: مبدأ الكفاءة والفعالية: يكرس هذا المبدأ الاعتماد على المعرفة العلمية والمسارات التقنية الحديثة باعتبارها أدوات أساسية لرفع الفعالية الإنتاجية، مع ربط الدعم العمومي بمستوى النتائج المحققة ومردودية المشاريع الفلاحية وهذا ما يظهر في التالي:

1- الارتكاز على المردودية: حيث يركز هذا التوجه على رفع الإنتاجية في الهكتار الواحد كأولوية بدلا من التوسع الأفقي العشوائي بالإضافة الى التركيز على المناطق ذات الإنتاجية العالية (مثل الجنوب الذي حقق أكثر من 50 قنطار/هكتار للقمح)، مع توسيع المساحات المسقية باعتبارها عاملا أساسيا في دعم النشاط الفلاحي خاصة في المناطق ذات المناخ الجاف

2- تقييم السياسات العمومية: من خلال إطلاق دراسة علمية لنجاعة الدعم الفلاحي المقدم على مدار 50 سنة الماضية بهدف مواءمة القرارات المستقبلية مع التحولات الاقتصادية كخطوة غير مسبوقة نحو إرساء "حوكمة رشيدة" للمال العام في القطاع الفلاحي.

¹ المكان نفسه.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسسي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

3-المرجعية العلمية: باستحداث "المجلس الوطني العلمي للأمن الغذائي" بغية إدخال التكنولوجيا والبحث العلمي في رسم الاستراتيجيات الفلاحية، وهذا ما يكرس مبدأ صنع السياسات المبني على الأدلة حيث تبنى الاستراتيجيات على معطيات دقيقة و مجدية.¹

وفي سياق متصل، تتبنى الاستراتيجية الفلاحية الحالية مقاربة تركز على ترشيد استغلال الأراضي من خلال محاربة أنماط الاستغلال العشوائي وتوجيه بوصلة الاستثمار نحو مشاريع ذات جدوى اقتصادية عالية ويهدف هذا التوجه الاستراتيجي إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (الطبيعية، المالية، والبشرية) مما يؤسس لقطاع فلاحي مستدام على المدى الطويل، غير أن طموح هذه السياسات الرامية إلى رفع الإنتاجية يظل مرهونا بجملة من التحديات الهيكلية على أرض الواقع تأتي في طليعتها محدودية الموارد المائية وهشاشة البنية التحتية وتحديدًا في مناطق الاستصلاح الصحراوية، فضلا عن ضعف إدماج التقنيات الزراعية الحديثة لدى فئة واسعة من المستثمرين وهي عوائق من شأنها أن تكبح وتيرة تحقيق الأهداف المسطرة وتقوض نجاعتها الميدانية.

وهو التشخيص الذي يتقاطع بشكل وثيق مع القراءة النقدية الاستشرافية لكن من الخبراء نصر الدين ساري وعبد المجيد صغيري، كريم حسن وحمزة مليك، الذين يجمعون على أن بلوغ 'الفعالية الفلاحية' وتجاوز هذه العقبات يستوجب إحداث قطيعة جذرية مع التسيير الإداري الفوقي والارتكاز على حتمية علمية وميدانية تبنى على مرتكزين أساسيين:

1-عقلنة المسارات التقنية: حيث يؤكد الخبراء أن المردودية العالية لا يمكن أن تتحقق في ظل استمرار الممارسات المستنزفة للموارد (كالتسقي المكثف العشوائي والحرث التقليدي)، مما يستدعي التوجه نحو ممارسات ذكية ومستدامة (كالزراعة الحافظة وأنظمة الري المقتصدة للمياه) التي ترفع من كفاءة المستثمرين وتتجاوز محدودية الموارد.

2-تثمين رأس المال البشري وردم الفجوة المعرفية:ففي مواجهة ضعف إدماج التقنيات الحديثة يبرز إجماع الخبراء على ضرورة تحرير المعرفة التقنية من المخابر لتجسيدها في الحقول، وهو مسار لا يتأتى إلا بإنهاء تهميش المهندسين الزراعيين وإعادة الاعتبار لدورهم المحوري في الإرشاد ومرافقة المستثمرين لضمان الاستغلال العقلاني والأمثل للمقدرات الفلاحية.²

رابعا: المقاربة التشاركية وإشراك الفاعلين المهنيين: تركز الاستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية على الانتقال من المقاربات الإدارية المركزية إلى مقاربة تشاركية تقوم على استحداث وتفعيل التعاونيات المتخصصة والتنظيمات المهنية، مع إشراك المنتجين والمربين والخبراء الميدانيين في صياغة الحلول بما يساهم في تحقيق استقرار السوق والحد من الاختلالات المسجلة في القطاع من خلال:

1-مأسسة الشراكة: باعتبار الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين والغرفة الوطنية للفلاحة شريكين أساسيين في صياغة وتنفيذ السياسات العمومية إدراكا بأن هذه السياسات لا يمكن أن تنجح وتحقق أهدافها دون انخراط كبير للشريك الاجتماعي.

¹ إطلاق دراسة نجاعة لتقييم مختلف السياسات العمومية القطاعية، مرجع سابق.

² موهوني، من الحقول إلى القرار السيادي، مرجع سابق.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسساتي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

2-إدماج الشريك العلمي: من خلال ارتقاء المقاربة التشاركية لتتجاوز الشريك الاجتماعي والمهني وتدمج "المجلس الوطني العلمي للأمن الغذائي" المذكور سابقا كفاعل أكاديمي واستشاري في صلب عملية صنع ورسم السياسات الفلاحية.¹

3-تفعيل دور التعاونيات والتنظيمات المهنية: حيث أن إشراك هذه الهياكل الميدانية في عملية صنع القرار وتقييم السياسات العامة يساهم في تقليص الفجوة بين الإدارة المركزية والقاعدة الفلاحية، وهو ما يضمن استجابة البرامج التنموية للاحتياجات الحقيقية للميدان ويسهل انخراط المستثمرين وصغار الفلاحين في التوجهات الاستراتيجية الكبرى للدولة لا سيما في الشعب الاستراتيجية.

وعلى الرغم من الترسانة التنظيمية وتعدد الهيئات المهنية والاستشارية إلا أن المقاربة التشاركية لا تزال تعاني من قصور يحول دون الإدماج الفعلي للفاعلين المحليين في دوائر صنع القرار، وتتجلى هذه الفجوة بوضوح في هيمنة النزعة المركزية الفوقية على هندسة وتقييم البرامج التنموية على حساب الرؤية المنبثقة من القاعدة الفلاحية وهو خلل بنيوي يحد من نجاعة السياسات العمومية ويفقدها القدرة على الاستجابة للواقع الميداني.

وهذا التشخيص هو ما تؤكدته المقاربات التحليلية باعتبارها أن أي استراتيجية لتطوير القطاع الفلاحي تظل قاصرة ما لم تتبنى مقاربة تشاركية فعلية تعيد صياغة أدوار الفاعلين الميدانيين والهياكل المهنية، فعلى الصعيد المؤسساتي والتنظيمي، وجه الخبراء نقدا هيكليا لواقع التعاونيات الفلاحية إذ يتوافق كل من نصر الدين ساري وحزمة مليك في التحذير من خطورة الإنشاء الإداري الشكلي لهذه الهياكل مؤكدين على ضرورة تخليصها من عقلية الدعم غير المنتج، ولتحويل هذه التعاونيات إلى درع حقيقي يكسر المضاربة ويحمي المنتجين يطرح صغييري مقاربة اقتصادية شاملة تدعو إلى إخراجها من حيز الإنتاج الضيق وإدماجها ضمن سلسلة القيمة الكاملة (كالتخزين، التبريد، التحويل، والتسويق)، لتصبح بذلك تنظيمات فعالة تركز التنمية الفلاحية والأمن الغذائي كقضية سيادية ومجتمعية بعيدا عن الحلول الإدارية المجردة.²

تأسيسا على ما سبق، نخلص في هذا المطلب إلى أن إرساء دعائم الحوكمة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية لم يعد مجرد خيار تنظيمي بل يمثل ضرورة حتمية لضمان نجاعة الاستثمارات الكبرى على المستوى الوطني بوجه عام وفي المناطق الصحراوية بوجه خاص، إذ تعتبر الحوكمة الرشيدة الآلية الكفيلة بتحويل الإمكانيات الطبيعية الهائلة المتاحة إلى إنتاج فعلي ومستدام، لكن تبقى فعالية هذه الحوكمة مرهونة بمدى قدرتها على تقليص الهوة بين الإطارين النظري والتطبيقي، من خلال تعزيز التنسيق المؤسساتي، وتطوير آليات الرقمنة، وتوسيع نطاق إشراك الفاعلين المحليين بشكل أكثر فعالية.

¹ إطلاق دراسة نجاعة لتقييم مختلف السياسات العمومية القطاعية، مرجع سابق.

² موهوني، من الحقول إلى القرار السيادي، مرجع سابق.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسسي والامكانات الفلاحية الصحراوية

المبحث الثاني: الفلاحة الصحراوية وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية

يعد القطاع الفلاحي الصحراوي أحد أهم الرهانات الاقتصادية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، نظرا لما تزخر به المناطق الجنوبية من إمكانات طبيعية وبشرية ومجالية كبيرة يمكن استثمارها في دعم التنمية الفلاحية وتعزيز الاقتصاد الوطني وتنويعه، وقد أصبح هذا القطاع يشكل محورا استراتيجيا ضمن السياسات التنموية المعتمدة.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى دراسة الفلاحة الصحراوية في الجزائر من خلال التطرق إلى خصوصياتها ثم دراسة إمكاناتها، إضافة إلى إبراز دورها في تحقيق التنوع الاقتصادي الوطني.

المطلب الأول: خصوصيات الفلاحة في المناطق الصحراوية

تتسم الفلاحة الصحراوية بخصوصية بيئية طبيعية استثنائية تفرض أنماطا خاصة في الإنتاج والاستغلال الفلاحي وهو ما يستدعي التطرق إلى أبرز خصائصها وعناصرها الأساسية من خلال ما يلي:

التحديد الجغرافي لإقليم الصحراء:

تتميز الجزائر بشريط ساحلي يمتد لـ 1622 كلم وتعمق قاري في إفريقيا يتجاوز 2000 كلم، وينقسم مجالها الجغرافي إلى ثلاث كتل رئيسية:

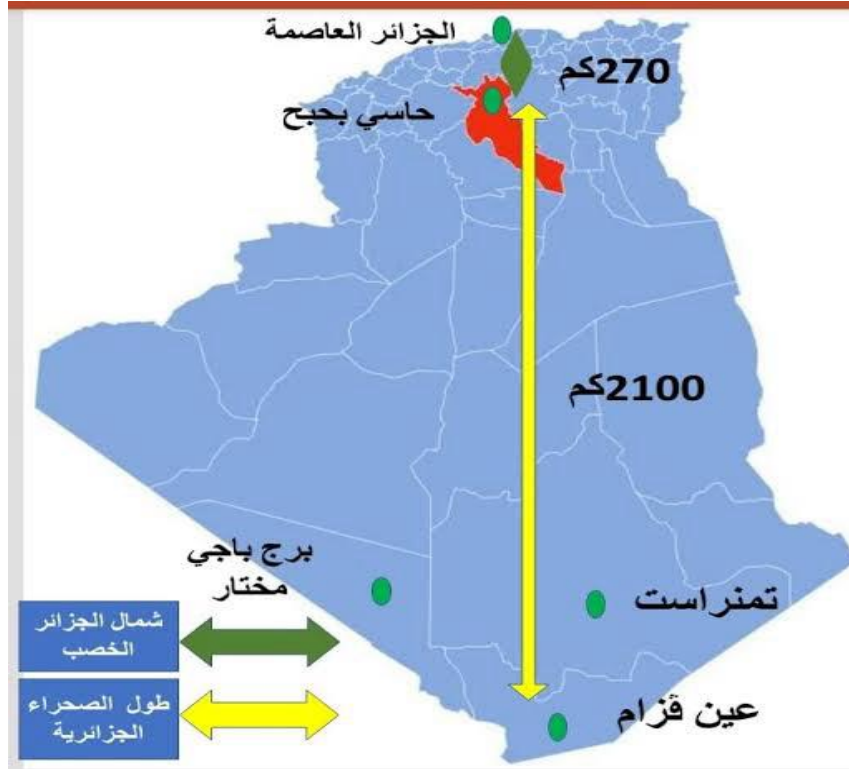
- جبال التل (4% من الإقليم).
- الهضاب العليا (9% من الإقليم).
- الصحراء (87% من مساحة الإقليم).

وتعرف خريطة أراضي العالم "الصحراء" بأنها مناطق قاحلة تفتقر للغطاء النباتي والمياه وتتسم بارتفاع درجات الحرارة.

أما "الصحراء الجزائرية" فتتمدد من سلسلة الأطلس الصحراوي شمالا إلى منطقة عين قزام جنوبا ومن تندوف غربا إلى الوادي شرقا، وتمثل مساحة الإقليم الصحراوي الجزائري 1,940,500 كلم مربع، أي ما يقارب 87% من المساحة الاجمالية للوطن، وتمتد على طول حدودي يقارب 5000 كلم، وهذا ما جعلها تتميز بثروات باطنية هائلة: كالبترول، الغاز، الذهب، المعادن... وغيرها، أما المجال الفلاحي فلها منتوجات ذات خصوصية لمناخ المنطقة مثل: التمور، الخضروات كالباطا و الطماطم ، الحبوب، وأيضا تربية المواشي.¹

ورغم شساعة المجال الصحراوي الجزائري وما يحتويه من تنوع طبيعي وباطني كبير إلا أن هذا الامتداد الجغرافي الواسع لا يتحول تلقائيا إلى قوة اقتصادية بل يحتاج إلى استغلال عقلائي واستثمارات موجهة، كما أن هذا المجال يمثل في المقابل احتياطا استراتيجيا مهما يمكن أن يشكل قاعدة لتوسيع النشاط الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية المتنوعة في حال توفرت مختلف شروط التهيئة والبنية التحتية اللازمة.

¹ فاروق أناني، سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر دراسة تقييمية 2000-2019، اطروحة دكتوراه في الحقوق و العلوم السياسية (جامعة الجزائر 03:كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019-2020)، ص159، 158.



المصدر: <https://www.facebook.com/share/18aUNG8xUu/?mibextid=wwXlfr>

توضح الخريطة التباين الجغرافي الحاد في الجزائر بين شمال خصب ضيق (السهم الأخضر 270 كم) وجنوب صحراوي شاسع يهيمن على المساحة (السهم الأصفر 2100 كم)، وبالتالي توضح الخريطة شساعة المنطقة الصحراوية الهائلة والتي تمثل أكثر من 85% من مساحة الجزائر الكلية، كما تبرز ولاية الجلفة (المظللة بالأحمر) كم منطقة انتقالية استراتيجية تربط بين التل الساحلي وعمق الصحراء.

التضاريس:

يتسم المظهر الجيولوجي للصحراء بمحدودية الجبال باستثناء الطاسيلي أو المرتفعات المعقدة والالتواءات والسهول الضيقة المحصورة بين الجبال، غير أنها تضم أحواضا واسعة و عروق رملية متحركة عديدة، ويقسم هذا الإقليم إلى ثلاث مناطق رئيسية¹:

1/ الصحراء المنخفضة الشرقية (الحوض الشرقي الكبير): هي مسطحات أرضية طباشيرية تمتد بين الأطلس الصحراوي شمالا ومرتفعات الهقار جنوبا، بطول يقارب 700 كلم وبعرض يساوي تقريبا نصف طوله، مع ارتفاعات منخفضة تتراوح بين 100 و200م مما يساعد على انتشار الواحات فيها، كما تتميز بتوفر المياه الجوفية، وتنقسم إلى:

منطقة سوف: تقع شرقا وتتميز بكثبان رملية متحركة تتجاوز 100 متر في الارتفاع.

منطقة ورقلة: تقع في منخفض محاط بانحدارات صخرية على الحواف الغربية للعرق الشرقي.

¹ سندس الصديق، الزراعة الصحراوية كآلية لتنويع صادرات الجزائر: دراسة حالة ولاية الوادي 2016-2021، مذكرة ماستر في العلوم السياسية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2022-2023)، ص 51، 50.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسساتي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

منطقة الزاب أو الزيبان: هي سهول تمتد من بسكرة إلى الحضنة وتشتهر تاريخيا بغابات النخيل وجودة تمورها.

2/ الهضاب الصخرية الشمالية (الوسطى): هي كتلة مرتفعة تمتد من هضبة ميزاب شرقا إلى حمادة "غير" غربا، ومن الأطلس الصحراوي شمالا إلى خط عرض 26° شمالا، بارتفاع يتراوح بين 600 و700 متر وتتميز بانحدار الوديان من الغرب إلى الشرق، وتضم التالي:

سلاسل أوغرطة و الساور: تعتبر سلاسل جيرية قديمة تحد العرق الغربي الكبير.

العرق الغربي الكبير: كثبان رملية تمتد لـ 80,000 كلم مربع، تحاذي الحدود الموريتانية.

هضبة ميزاب: تفصل بين العرقين الشرقي والغربي وتتميز بمنحدرات وعرة وشبكة من الوديان.

حمادة غير (guir): عبارة عن رواسب رملية وحصى خشن تقع في الشمال الغربي.

هضبة تادمايت: هضبة مرتفعة تفصل بين المنخفضات وتطل على وادي قورارا.

3/ مرتفعات الجنوب الشرقي الجبلية (الهقار - الطاسيلي): تقع كتلة الهقار بهضبة الطاسيلي

مركز وسط الصحراء الكبرى، تمتد على نحو 300 ألف كلم² بمتوسط ارتفاع يقارب 100م، وتضم عدة مناطق فرعية كالتالي:

الأتاكوروتوابعها: وهي أعلى قمم الهقار (تتجاوز 1000م).

أناحف: سلسلة جبلية تتصل بالأتاكور.

تنزروفت: المنطقة الأكثر قحولة وانعداما للحياة تمتد لـ 500 كلم.

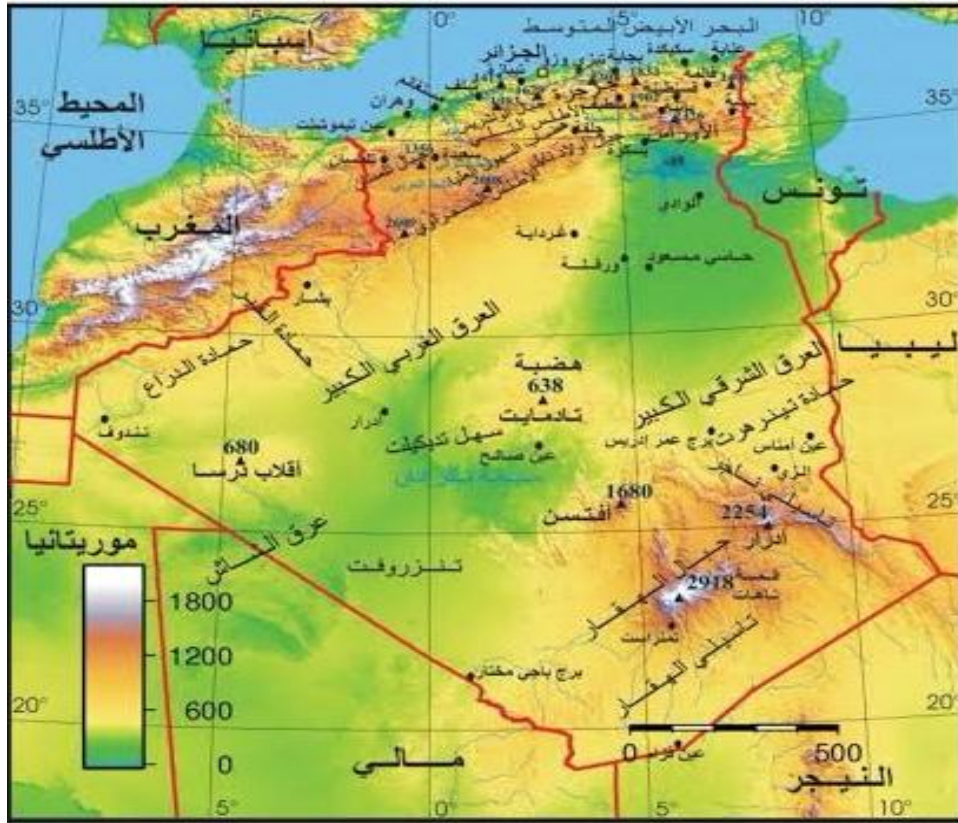
الأمدارور: منطقة صحراوية رقيقة شمال الأتاكور خالية من المياه وتشتهر بالملح.

طاسيلي الناجر: سلسلة جبلية تمتد نحو الحدود الليبية ارتفاعها يصل لـ 1200م.

أحنات: سلسلة بركانية جنوب الطاسيلي يبلغ ارتفاعها 650م.

طاسيلي الجنوب: نطاق محيط بالهقار تغطيه الحصى والأحجار الرملية.

ومنه يمكن القول إن التنوع التضاريسي الذي يميز الصحراء الجزائرية يحدث تباينا واضحا في الإمكانيات الفلاحية حيث تختلف فرص الاستغلال بين الأحواض والمنخفضات من جهة، والمناطق الجبلية والعرقية من جهة أخرى، هذا التباين يفرض اعتماد مقاربة مجالية دقيقة تقوم على تكييف النشاط الفلاحي حسب خصوصية كل منطقة بدل اعتماد نمط زراعي موحد، بما من شأنه تعزيز فعالية الاستثمار الفلاحي في هذا الإقليم.



المصدر: <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=409120168641516>

تبرز الخريطة بدقة التباين التضاريسي الحاد بين الشمال الجبلي (جبال الأطلس التلي والصحراوي) والصحراء الشاسعة المتباعدة الأطراف في الجنوب و يوضح مقياس الارتفاع على اليسار تدرجات الألوان، مشيرا إلى أعلى قمة وهي قمة تاهات (2918 م) في جبال الهقار، كما تحدد الخريطة بوضوح أهم المدن الصحراوية والمعالم الجغرافية الكبرى (كالعرق الشرقي والغربي) بالإضافة لمختلف الحمادات المذكورة سابقا.

المناخ:

يتميز المناخ الصحراوي بارتفاع درجات الحرارة وندرة التساقطات وعدم انتظامها إلى جانب ضعف الغطاء النباتي، ويعد هذا النمط المناخي العامل الرئيسي في انتشار ظاهرة التصحر وهو المؤذي إلى الجفاف حيث تفقد التربة رطوبتها بسرعة مما يحد من نمو النباتات، كما تلعب العوامل الجغرافية دورا مهما في تكريس هذه الخصائص إذ تسهم الحواجز الطبيعية كسلسلة جبال الأطلس في تقليل تأثير الكتل الهوائية الرطبة وهو ما يزيد من حدة الظروف المناخية القاسية.

وعموما، يتسم مناخ الصحراء بالجفاف وتبقى كميات الأمطار محدودة في أغلب المناطق الصحراوية إذ لا يتجاوز متوسطها السنوي عادة 100 ملم، مع تفاوت محلي بين بعض المناطق، كما أن جزءا كبيرا من هذه الأمطار يتبخر سريعا أو يتسرب إلى باطن الأرض ما يقلل من الاستفادة منها، وتظهر المعطيات المناخية تفاوتات في معدلات التساقط بين بعض المناطق حيث تسجل حوالي 30 ملم سنويا في

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسسي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

تندوف، و61 ملم في غرداية، و100 ملم في الوادي، و110 ملم في ورقلة، و160 ملم في تمنراست، و170 ملم في الأغواط، وهو تفاوت يعكس عدم انتظام الأمطار ويؤثر على الاستقرار المناخي العام.¹ أما درجات الحرارة فتعد من أبرز خصائص المناخ الصحراوي إذ يبلغ متوسطها حوالي 38° مئوية صيفا و13° مئوية شتاء، مع مدى حراري سنوي يقارب 25° مئوية، وقد تصل درجات الحرارة خلال فصل الصيف إلى مستويات مرتفعة جدا حيث تتراوح بين 50 و55° مئوية في الظل، وقد تتجاوز ذلك تحت أشعة الشمس المباشرة، وفي المقابل، تنخفض درجات الحرارة بشكل ملحوظ ليلا مع تسجيل فروق حرارية كبيرة بين الليل والنهار قد تصل إلى 36° مئوية، كما قد تنخفض إلى حدود الصفر خلال فصل الشتاء، خاصة في المناطق المرتفعة مثل الهقار وهذا ما يعكس تباين حراري واضح بين الليل والنهار نتيجة عدة عوامل متداخلة.²

ومن ناحية أخرى تتأثر الصحراء كذلك برياح حارة وجافة، مثل رياح السيروكو التي تزيد من شدة الحرارة والجفاف وقد تتسبب أحيانا في اضطرابات بيئية، ونتيجة لهذه الظروف القاسية نجد مناطق في الصحراء خالية و تسمى صحراء الصحراء.³

وبالتالي يعد المناخ الصحراوي العامل الأكثر تأثيرا على النشاط الفلاحي حيث يشكل ارتفاع درجات الحرارة وندرة التساقطات عائقا طبيعيا أمام تنوع الإنتاج، لكن هذا العامل لا يعني انعدام الإمكانيات بل يفرض إعادة توجيه النشاط الفلاحي نحو الزراعات المتكيفة مع الجفاف، مع ضرورة الاعتماد على تقنيات الري الحديثة واستغلال المياه الجوفية، مما يحول التحدي المناخي إلى فرصة في بعض الشعب الفلاحية. وعليه، يعدّ المجال الصحراوي الجزائري فضاء ذا ظروف طبيعية قاسية لكنه يحمل إمكانيات واعدة للتنمية الفلاحية، شريطة اعتماد سياسات ملائمة قائمة على التكيف مع خصوصيات المنطقة الصحراوية، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار الفلاحي، بما يسمح بتحويله إلى مجال إنتاج اقتصادي فعّال.

المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية في الجنوب الجزائري

تستند استراتيجية التنمية الفلاحية في الجنوب إلى أهداف جيواستراتيجية تشمل حماية البيئة، ودمج الإقليم اقتصاديا واجتماعيا، وخلق تنمية محلية تفضي إلى تنمية اقتصادية تسهم في التنوع الاقتصادي وتعتمد هذه التنمية على الموارد التالية:

1- الموارد الأرضية :

تمثل المناطق الصحراوية كما أشرنا سابقا حوالي 87% من المساحة الإجمالية للجزائر، إذ يشير الديوان الوطني للأراضي الزراعية إلى أن إجمالي مساحة هذه الأراضي يتجاوز 49 مليون هكتار، غير أنّ المساحة المستغلة فعليا في النشاط الزراعي تقدّر بنحو 8.4 مليون هكتار موزعة بين أراضي ذات ملكية خاصة تقدر بـ 5.9 مليون هكتار، وأراضي تابعة للملكية الدولة تقدّر بنحو 2.8 مليون هكتار، كما تسجّل

1 اسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ديسمبر 1982، ص 15.

2 محمد رشدي جراية، الصحراء الجزائرية دراسة في الجغرافيا، مجلة البحوث والدراسات، ع. 24 (2017)، ص 346.

3 العربي، مرجع سابق، ص 15.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسساتي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

مساحات شاسعة من الأراضي شبه الصحراوية تقدر بحوالي 12.9 مليون هكتار¹، وتشمل صحراء الجزائر 20 ولاية من أصل 69 ولاية، من بينها: أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية، البيض، الأغواط، ورقلة، تمنراست، تندوف، برج باجي مختار، تيميمون، بني عباس، أولاد جلال، المغير، المنيع، جانت، تقرت، عين صالح، وعين قزام.

كما تضم هذه المناطق عددا من الأقاليم الطبيعية، من أبرزها: الصحراء الشمالية، الزاب، وادي ريغ، وادي ميزاب، القصور، الهقار، الساورة، التوات، الطاسيلي، وغيرها.

وتقدر المساحة القابلة للاستصلاح بحوالي 1.4 مليون هكتار، في حين عرفت المساحات المسقية توسعا ملحوظا حيث انتقلت من حوالي 106000 هكتار إلى ما يقارب 359110 هكتار، وهو ما يمثل نحو 30% من إجمالي المساحة المسقية وطنيا، وتتركز أساسا في مناطق مثل الزيبان، وادي ريغ، التوات، ميزاب، السوق، وورقلة.²

2- مورد التربة: تعتبر التربة الركيزة الأساسية لعملية التنمية الزراعية وتبلغ مساحة الأراضي ذات الطابع الفلاحي في الصحراء ملايين الهكتارات، كما تمثل العوامل المناخية المتراكمة عبر السنين من رياح ودرجات حرارة وأمطار، عناصر أساسية أسهمت في إعادة تشكيل ملامح الصحراء وتغيير خصائصها عما كانت عليه سابقا وقد أفضى هذا التحول إلى ترسيخ تصور شائع يربط مفهوم الصحراء مباشرة بالكثبان الرملية أو بالمرتفعات الصخرية مثل الطاسيلي والهقار، غير أنّ الدراسات العلمية والأبحاث الميدانية أثبتت لاحقا أنّ هذه المناطق تتباين في درجة خصوبة تربتها تبعا لاختلاف خصائصها التضاريسية، إذ قد تقع ضمن بيئات جيومورفولوجية متباينة كالعروق الرملية، والحمادات الصخرية، والرقوق، وبناء على ذلك، يمكن تصنيفها إلى نوعين أساسيين:

أ/ التربة الحصوية (الحصى): تمثل 70% من إجمالي التربة تتميز بقدرة ضعيفة على الاحتفاظ بالماء وتوصيل حراري قوي، وتسمح بغسل الأملاح السطحية بسهولة.

ب/ التربة الطينية: أقل خصوبة تحتفظ بالماء بشكل أفضل لكنها تعاني من تبخر قوي يساهم في تشكل الأملاح (الشطوط)، ومنه تبقى التربة الحصوية هي الأكثر تحفيزا للاستثمار الزراعي.³

3- الموارد المائية: تعدّ المياه الجوفية الركيزة الأساسية والحيوية للفلاحة في المناطق الصحراوية، نظرا لندرة الجريان السطحي وتتميز هذه المناطق بتوفر موارد مائية جوفية معتبرة توجد على أعماق كبيرة تحت سطح الأرض يصل عمقها إلى نحو 2000 متر، ويستثنى من ذلك منطقة أدرار التي تتواجد المياه الجوفية فيها على أعماق تتراوح بين 200 و300 متر، كما تنتظم هذه الموارد المائية في ثلاث طبقات رئيسية يختلف كل منها بحسب عمق تواجدها وهي كالتالي:

أ/ المياه السطحية: تعتبر مياه شحيحة وموسمية تعتمد على الجريان المفاجئ للوديان وتستغل عبر السدود الصغيرة أو "الفقارات".

¹ الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، معلومات، في: <https://www.onta.dz/informations-utiles-ar>، تاريخ الاطلاع 2026/05/13 على 11 صباحا.

² فتية خومية، فاطنة سنوساوي، الزراعة الصحراوية كرافد لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة جامعة فزان العلمية، 2025، ص439.

³ أهناي، مرجع سابق، ص165، 164.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسساتي والامكانات الفلاحية الصحراوية

ب/ المياه الجوفية: تمتلك الصحراء احتياطات هائلة من المياه الجوفية (تتجاوز 72% من الإجمالي الوطني) وتوزع على ثلاث طبقات:

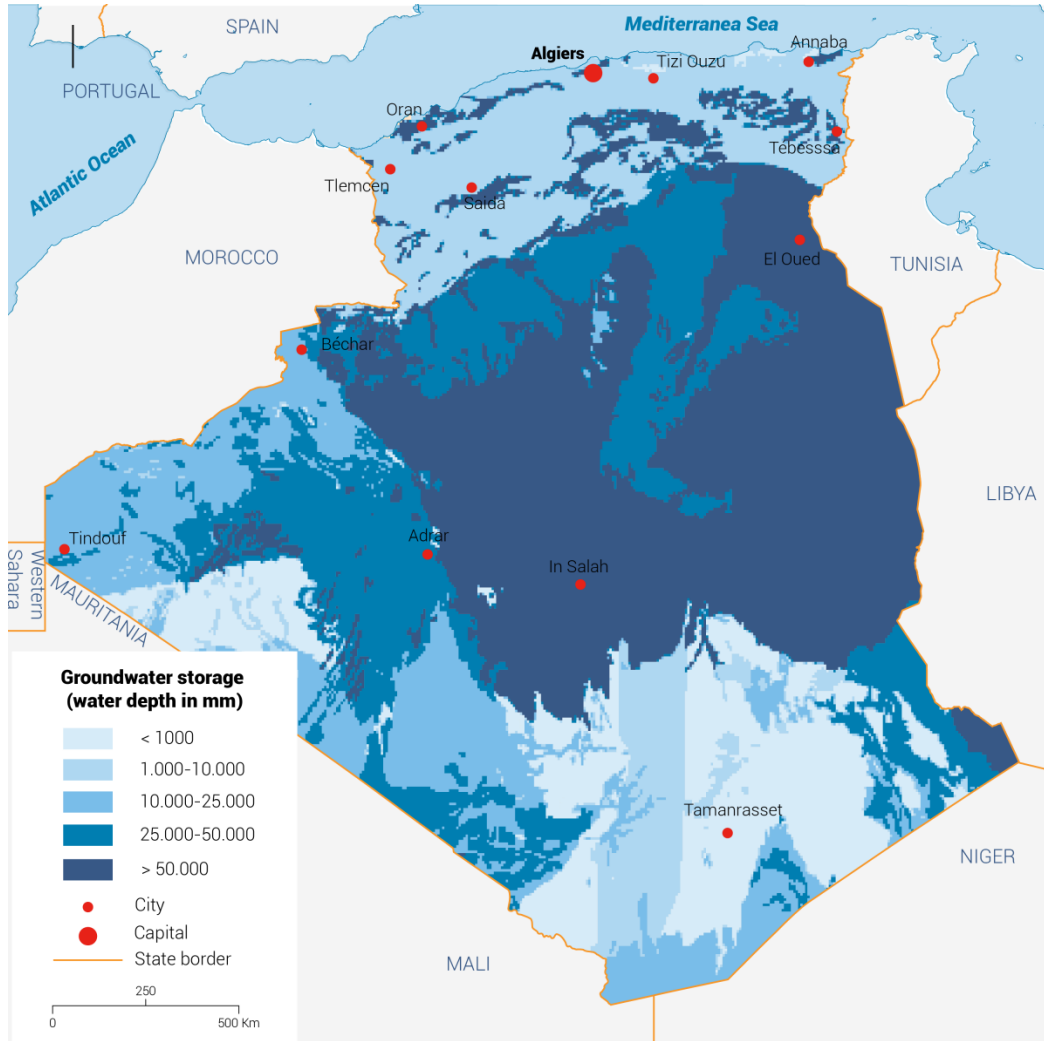
أ/ طبقة الفرياتيك: تعتبر مياه سطحية نسبيا (حوالي 30م تحت الأرض) ذات ملوحة عالية.

ب/ طبقة الأرتيزان (Complexe Teminal): تعتبر مياه أعمق (80 إلى 400م) وشديدة الملوحة.

ج/ طبقة الألبيان (Continental Intercalaire): تعتبر خزان مياه استراتيجي ضخم يمتد تحت ثلثي الصحراء الشمالية.¹

ومنه تزخر الصحراء الجزائرية بموارد مائية هامة يستغل منها سنويا حوالي 7.1 مليار متر مكعب لتلبية حاجيات السكان، مع توفر احتياطي إضافي يقدر بـ 3.3 مليار متر مكعب قابل للاستغلال في تنمية الزراعة الصحراوية، كما تقدر الإمكانيات المستقبلية للموارد المائية بنحو 6.1 مليار متر مكعب بحلول عام 2050 وفق نموذج (SASS).²

الشكل 7: مخزون المياه الجزائرية



المصدر: <https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources>

¹ المرجع نفسه، ص 166، 167.

² عبد الرحيم تركي، محمد العربي ببوش، دور الفلاحة الصحراوية في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر - دراسة حالة ولاية الوادي خلال الفترة الزمنية 2018-2023، مجلة البحوث والدراسات، م. 22، ع. 02 (2025)، ص 175.

تبرز خريطة المخزون الجوفي للمياه في الجزائر مفارقة هيدرولوجية واضحة حيث يتركز المخزون الأضخم (أكثر من 50,000 ملم) في مناطق الوسط والشرق الصحراوي شديدة الجفاف وبنسبة (أكثر من 25.000 ملم) في غرب الصحراء، وهذا ما يمثل "مياها أحفورية جوفية" غير متجددة تجمعت في طبقات جيولوجية عميقة عبر آلاف السنين.

وفي المقابل، يسجل النطاق الشمالي للبلاد - رغم كونه الأكثر استقبالا للأمطار السطحية - مخزونا جوفيا ضئيلا بسبب طبيعته التضاريسية والجيولوجية، وهو نفس الحال في أقصى الجنوب (منطقة الهقار) ذات الصخور الصلبة.

4- الموارد الطاقوية :

تعد الصحراء الجزائرية خزاناً هاماً للطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث تتميز بإشعاع شمسي مرتفع يقدر بحوالي 9 كيلوواط/ساعة/م² يوميا وتعتبر من أكبر خزانات الطاقة الشمسية عالمياً (تصل إلى 3500 ساعة/سنة في الصحراء) مما يوفر طاقة نظيفة ومستدامة للقطاع الزراعي، إضافة إلى طاقة رياح تقدر بحوالي 35 تيراواط/ساعة سنوياً حيث تشكل التيارات الهوائية المستمرة طاقة حركية يمكن استغلالها في عمليات السقي الفلاحي، كما تتوفر المنطقة على إمكانات في مجال الطاقة الحرارية الجوفية وهو ما يعزز فرص استغلال هذه الموارد في دعم النشاط الفلاحي خاصة في مجال تشغيل أنظمة الري وربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة، كذلك تتوفر الصحراء على مورد الطاقة الأحفورية أي (الغاز الصخري) ورغم أنه يمثل تحدياً بيئياً للزراعة إلا أن الصحراء الجزائرية تحتوي على ثالث أكبر احتياطي قابل للاستخراج من الغاز الصخري في العالم، والذي يقدر بـ 707 تريليون قدم مكعب ويتوزع هذا الاحتياطي على سبعة أحواض رئيسية معظمها يقع في الصحراء (مثل تندوف، تيميمون، عين صالح، وإليزي)¹، وتعد هذه الموارد الطاقوية عنصراً استراتيجياً في تطوير الفلاحة الصحراوية، لما توفره من حلول بديلة ومستدامة لتقليص تكاليف الإنتاج وتحسين مردودية الاستثمارات.

5- الموارد النباتية: يتميز الإقليم بتنوع مناخي يوفر غطاء نباتياً يضم آلاف الأصناف حيث شهدت المساحة الفلاحية المروية توسعاً ملحوظاً كما أشرنا سابقاً، وعليه تتنوع المحاصيل الزراعية كالتالي:

• زراعة النخيل: تمثل النشاط الأبرز بمساحة 167,279 هكتاراً وإنتاج 10,255,000 قنطار، يتصدره صنف دقلة نور (53%) وتتركز في الزيبان ووادي سوف ووادي ريغ.

• الحبوب: تغطي أكثر من 81,900 هكتار، خاصة في الزيبان وجبال الضاية.

• الخضروات: تمتد على 92,736 هكتاراً، 41% منها للبطاطا وتنتشر في وادي ريغ وميزاب ووادي سوف والتوات والزيبان.

• الأشجار المثمرة: تشغل 21,203 هكتارات، أبرزها الزيتون ثم المشمش والرمان خاصة في الزيبان وميزاب.

¹ Redha Bouchenafa and Amina Arous, Sustainable agricultural development and agricultural production in the Algerian Sahara: ways to respond to the challenges of food security, water and energy security, and climate change, *Journal of Economics and Rural Development*, vol.05, no.01 (2025), p36.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسستي والامكانات الفلاحية الصحراوية

• محاصيل أخرى: 19,196 هكتارا للأعلاف و5,225 هكتارا للمحاصيل الصناعية (التبغ، الحناء، الزعفران، الطماطم).

• الإنتاج الحيواني: تهيمن تربية الأغنام ب(69%) في قصور الضاية ووادي سوف والزيبان، إضافة إلى تربية الإبل بتعداد 339,784 رأسا في الجنوب.¹

6- القدرات البشرية: يمثل المورد البشري محور العملية التنموية حيث يستقطب القطاع الفلاحي نسبة هامة من اليد العاملة الوطنية، و يبلغ عدد السكان النشطين في المناطق الصحراوية حوالي 1,203,725 نسمة من بينهم 465,177 فلاحا، أي ما يعادل 38.64% من إجمالي السكان ويعكس هذا المعطى توفر يد عاملة محلية يمكن توجيهها نحو تطوير النشاط الفلاحي، خاصة وأن هذا القطاع في المناطق الصحراوية يعتمد في كثير من الأحيان على نمط الاستغلال الواسع الذي يتطلب كثافة في اليد العاملة.²

جدول 5: تطور حجم اليد العاملة الفلاحية الوطنية على مستوى المستثمرات الفلاحية حسب السنة والجنس

المؤشرات	2020	2021	2022	2023	2024
اليد العاملة الإجمالي:	2,653,865	2,585,818	2,431,549	2,422,268	2,378,045
منها: (1) - رجال،	2,511,131	2,446,414	2,297,290	2,293,342	2,255,760
و (2) - نساء،	142,734	139,404	134,259	128,926	122,285

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

نلاحظ من خلال الجدول تراجع هيكلي مقلق حيث يسجل إجمالي العمالة انخفاضا مستمرا وحادا بنسبة 10.4% (خسارة حوالي 276 ألف عامل) وهذا يشير إما إلى استمرار النزوح الريفي وعزوف الشباب مايعني نتيجة سلبية (-) أو بداية تحول نحو المكننة والتحديث وبالتالي نتيجة إيجابية (+).

كذلك نلاحظ هيمنة ذكورية مطلقة إذ تظهر الإحصاءات هيمنة الرجال على القطاع بنسبة تفوق 94% هذا الرقم لا يعكس الحجم الحقيقي لمساهمة المرأة الريفية، التي غالبا ما تصنف ضمن "العمل العائلي غير المأجور" ولا تظهر في الإحصاءات الرسمية للمستثمرات المهيكلية.

ومنه يلاحظ انكماش العمالة النسوية حيث تراجعت نسبة تشغيل النساء في العمل الرسمي بـ 14.3% ، وهي وتيرة أسرع من تراجع العمالة الذكورية بنسبة (10.1%)، مما قد يشير إلى تزايد تهميش المرأة في سوق العمل الزراعي المهيكل أو إلى تأثرها الأكبر بالتحولات التكنولوجية.

¹ تركي، بوش، مرجع سابق، ص 176، 177.

² خومية، سنوساوي، مرجع سابق، ص 439.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسسي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

وبالتالي فإن القطاع يشهد "انكماشاً بشرياً" متسارعاً ترجّح أسبابه إلى تأثيرات الأزمات المناخية وجائحة كوفيد-19 منذ سنة 2020، مما يستدعي تبني استراتيجيات وتحفيزات لجذب الشباب نحو القطاع، إلى جانب تحديث آليات الإحصاء لضمان دقة إحصاء نسبة العمالة في القطاع الفلاحي.

7- القدرات العلمية و التقنية: يشكل البحث العلمي والتقني رافداً أساسياً لدعم الفلاحة، وذلك عبر شبكة واسعة من المؤسسات الوطنية (المعاهد الوطنية للبحث، معاهد التكنولوجيا، مراكز التكوين والإرشاد الفلاحي، المدارس العليا للفلاحة، ومراكز تنمية السلالات وحماية النباتات) حيث تلعب هذه المؤسسات دوراً حيوياً في تطوير تقنيات الإنتاج، تحسين طرق الري، مكافحة الأمراض، وتوجيه الفلاحين نحو الأساليب الحديثة لرفع المردودية وتجاوز الضعف المسجل في الإرشاد الزراعي الميداني.¹

وعليه، رغم ما يتميز به الجنوب الجزائري من تعدد في الموارد الطبيعية والبشرية والطاقوية، إلا أن تحليل هذه الإمكانيات يكشف أن قيمتها الاقتصادية الفعلية لا ترتبط فقط بوفرتها بل بمدى قدرة السياسات العمومية على تحويلها إلى عناصر إنتاج فعالة ضمن منظومة تنموية متكاملة، فالإمكانيات الفلاحية في هذا الإقليم تظل رهينة جملة من المحددات البنيوية التي تجعل من استغلالها مسألة معقدة تتطلب مقارنة شاملة تجمع بين الحوكمة، الاستثمار، والتخطيط الإقليمي الدقيق.

فعلى مستوى الموارد الأرضية، ورغم الشساعة الكبيرة للمجال الصحراوي وتوفر مساحات قابلة للاستصلاح غير أن هذا الرصيد العقاري لا ينعكس بشكل متناسب على حجم الإنتاج الفلاحي الفعلي حيث تظهر مفارقة شاسعة بين الإمكانيات النظرية التي تقارب 49 مليون هكتار والمساحة المستغلة فعلياً، ويرتبط هذا الوضع أساساً بطبيعة الحوكمة العقارية في القطاع الفلاحي التي لا تزال تعاني من بيروقراطية التدابير الإدارية وتعدد المتدخلين مما يطيل آجال الحصول على العقار ويؤثر على جاذبية الاستثمار، كما أن ضعف التهيئة القاعدية في العديد من المناطق الصحراوية خاصة من حيث الربط بالكهرباء وشبكات النقل والمياه، يحد من إمكانية استغلال المساحات المتاحة بشكل فعال، ومنه فإن الإشكال لا يكمن في وفرة الأرض بل في فعالية إدماجها ضمن دورة الإنتاج الفلاحي.

وهذا ما يؤكده تقرير جريدة المستثمر الذي يربط نجاح استصلاح الأراضي المتاحة بدور الدولة الحاسم في تهيئة العقار.²

أما فيما يتعلق بالتربة، فإن التباين في خصائصها الفيزيائية والكيميائية يجعل من النشاط الفلاحي نشاطاً انتقائياً يعتمد على تقنيات دقيقة في التهيئة والاستصلاح، فضعف خصوبة أغلب الترب إلى جانب ارتفاع نسبة الملوحة في بعض المناطق يفرضان تكاليف إضافية على المستثمرين ما يقلل من جاذبية بعض المشاريع الفلاحية، وبالتالي يؤدي هذا الوضع إلى تقييد توسيع المساحات المستغلة ويجعل استدامة

¹ أهناني، مرجع سابق، ص 171.

² محمد الصالح براهمي، الفلاحة الصحراوية في الجزائر دفع للصادرات وتحريك للاقتصاد، جريدة المستثمر، 24 ديسمبر 2025، في: <https://mosta.cc/dv6y2> تاريخ الاطلاع 2026/05/14 على 17 مساءً.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسساتي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

الاستثمار الفلاحي رهينا بتدخل الدولة من خلال الدعم التقني والمالي وتطوير تقنيات ملائمة لتحسين خصوبة التربة والحد من آثار التملح.

حيث نظمت ضمن هذا الاطار دورات تكوينية وورشات ميدانية قصيرة ومكثفة لفائدة حاملي المشاريع والفلاحين، بإشراف مهندسين وتقنيين مختصين في الفلاحة الصحراوية تشمل تحسين خصوبة التربة الرملية والفقيرة بالمواد العضوية.¹

وفي ما يخص الموارد المائية، فإن الاعتماد شبه الكلي على المياه الجوفية العميقة يمثل في آن واحد عنصر قوة استراتيجية ومصدر هشاشة محتمل، فرغم الوفرة النسبية لهذه الموارد إلا أن استغلالها المكثف دون تخطيط عقلاني قد يؤدي إلى استنزاف غير مستدام لا سيما في ظل تزايد الطلب على المياه في النشاط الفلاحي، ومن ثم، فإن الإشكال لا يرتبط فقط بتوفر المورد المائي بل بكيفية حوكمته وترشيد استخدامه من خلال تبني أنظمة ري حديثة وفعالة تضمن استدامته.²

أما الموارد الطاقوية، فتعد أحد أهم عناصر القوة المستقبلية للفلاحة الصحراوية خاصة في ظل الإمكانيات الكبيرة التي توفرها الطاقات المتجددة وعلى رأسها الطاقة الشمسية، إلا أن هذا التحول نحو الطاقات النظيفة لا يزال في مرحلة غير مكتملة من التفعيل نتيجة ضعف إدماجها في المشاريع الفلاحية ومحدودية الإطار التنظيمي الرابط بين السياسات الطاقوية والفلاحية مما يحد من الأثر الاقتصادي الفعلي لهذه الموارد.

ويعود هذا الوضع إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار الأولي حيث تشير التقارير إلى أن تكلفة بناء محطات الطاقة الشمسية في الصحراء الجزائرية أعلى بنسبة 30% من المتوسط العالمي.³

وفيما يتعلق بالإنتاج النباتي والحيواني، فإن التنوع المسجل يعكس وجود قاعدة إنتاجية قابلة للتطوير غير أن هذا التنوع لا يزال يعاني من ضعف في سلاسل القيمة، خاصة ما يتعلق بعمليات التحويل والتخزين والتسويق، وبالتالي تبقى القيمة المضافة محدودة مقارنة بالإمكانيات المتاحة مما يحد من مساهمة القطاع في تحقيق التنوع الاقتصادي بشكل فعلي، ويعود هذا الضعف أساسا إلى محدودية البنية التحتية الخاصة بسلاسل التبريد والتخزين إضافة إلى ضعف التنظيم في مسالك التوزيع وغياب التكامل بين الإنتاج الفلاحي والصناعات التحويلية مما يؤدي إلى تسويق جزء كبير من الإنتاج في شكله الأولي دون تحويله إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى.⁴

أما العنصر البشري، فرغم توفر يد عاملة معتبرة إلا أن التحدي الأساسي يتمثل في ضعف مستوى التأهيل ومحدودية برامج التكوين، إذ لا يزال القطاع بحاجة إلى كفاءات تقنية ومهنية تتماشى مع متطلبات الفلاحة الحديثة القائمة على الرقمنة والتقنيات الذكية، حيث أن ضعف التأطير للفلاحين يحد من مردودية اليد العاملة ويؤثر سلبا على الإنتاجية العامة.

¹ مدير المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية يؤكد لـ"بركة نيوز" الزراعة الصحراوية في الجزائر "خزان الأمن الغذائي وآفاق التنمية المستدامة"، بركة نيوز، 15 أوت 2025، في: <https://2u.pw/OUHIP9>، تاريخ الاطلاع: 2026/05/14 على 18 مساء.

² براهيم، الفلاحة الصحراوية في الجزائر دفع للصادرات وتحريك للاقتصاد، مرجع سابق.

³ ايمان بوسالم، تحديات الانتقال الطاقوي في البلدان المعتمدة على النفط، transnationale institute، 5 سبتمبر 2022، في: <https://2u.pw/xOAF2G>، تاريخ الاطلاع: 2026/05/14 على 18 مساء.

⁴ براهيم، الفلاحة الصحراوية في الجزائر دفع للصادرات وتحريك للاقتصاد، مرجع سابق.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسسي والامكانات الفلاحية الصحراوية

وهو ما يبرز ضرورة مرافقة الفلاح من خلال التكوين المستمر وتوفير الخدمات الذكية وآليات الدعم التقني، حيث شدد وزير الفلاحة ياسين وليد على ضرورة تأهيل اليد العاملة المتخصصة لاسيما في مجال قيادة وصيانة آلات الحصاد إلى جانب مختلف المهام التقنية المرتبطة بالنشاط الفلاحي.¹

وأخيرا، فيما يتعلق بالقدرات العلمية والتقنية، فرغم وجود مؤسسات بحثية وتكوينية متعددة إلا أن الإشكال الجوهري يتمثل في ضعف الربط بين البحث العلمي والواقع الميداني مما يحدث اختلال بين إنتاج المعرفة وبين تطبيقها في القطاع الفلاحي، وعليه، فإن تعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة نحو الفلاحين والمستثمرين يعد شرطا أساسيا لرفع كفاءة استغلال الإمكانيات المتاحة، وهو الوضع الذي يرتبط كذلك بضعف آليات تجميع نتائج البحث التطبيقي ومحدودية التنسيق بين مراكز البحث والفاعلين الاقتصاديين مما يحد من فعالية الابتكار في تطوير القطاع الفلاحي.

وهو التشخيص الذي اتفق عليه كل من الخبراء أحمد علالي وكرامي طاهر في تقرير جريدة المستثمر حيث يؤكدان على أن الأبحاث الأكاديمية السابقة ظلت في الغالب دراسات نظرية حبيسة الأدراج دون أثر ميداني ويشددان على حتمية إقحام الباحثين مباشرة في الحقل الفلاحي لمرافقة المستثمرين، وتحويل المعرفة العلمية إلى حلول تطبيقية وابتكارات فعلية تعالج المشاكل الحقيقية للإنتاج وترفع من المردودية.

2

المطلب الثالث: دور الفلاحة الصحراوية في تحقيق التنوع الاقتصادي الوطني

تعد الجزائر من بين الدول التي يعتمد اقتصادها الوطني بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات حيث تبقى مساهمة القطاعات الأخرى وعلى رأسها القطاع الفلاحي محدودة نسبيا، غير أن التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط، دفعت إلى إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي باعتباره بديلا استراتيجيا يساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي للبلاد.

وفي هذا الإطار، اعتمدت الدولة جملة من السياسات الفلاحية من أبرزها استصلاح الأراضي الصحراوية، بهدف تعزيز الإنتاج الوطني وتوسيع القاعدة الاقتصادية حيث أن مساهمة القطاع الفلاحي في دعم الاقتصاد الوطني بدأت تأخذ منحى تصاعديا، ويتجلى ذلك من خلال عدة أبعاد مترابطة كما يلي:

- المساهمة في ترقية الصادرات والحد من الواردات، وذلك من خلال رفع الإنتاجية الزراعية مما يسمح بتقليص الاعتماد على الاستيراد وتحقيق عائدات من النقد الأجنبي عبر تصدير المنتجات الفلاحية.
- تحسين ميزان المدفوعات، نتيجة انخفاض فاتورة استيراد المنتجات الزراعية وهو ما ينعكس إيجابا على التوازنات المالية للدولة.

- تعزيز إيرادات الخزينة العمومية، من خلال الرسوم والضرائب المرتبطة بالأنشطة الفلاحية لا سيما تلك المتعلقة بنقل ملكية الأراضي والاستثمارات الزراعية.

¹ محمد فاسي، اتفاقية لاقتناء 2131 معة فلاحية وإطلاق تكوين متخصص لدعم المكننة الزراعية، الشروق اونلاين، 5 أفريل 2026، في: <https://h1.nu/1w4h8>، تاريخ الاطلاع 2026/05/15 على 10 صباحا.

² سمية جيل، إقحام الجامعة بالواقع الفلاحي لتعزيز الطاقة الوطنية وتحسين الإنتاج الزراعي، جريدة المستثمر، 20 أوت 2022، في: <https://mosta.cc/zsc0v>، تاريخ الاطلاع 2026/05/15 على 11 صباحا.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسسي والامكانيات الفلاحية الصحراوية

- رفع مستوى الدخل الوطني، حيث يساهم النشاط الفلاحي في زيادة الناتج الداخلي الخام مما يؤدي إلى تحسين نسبي في مستوى الدخل الفردي.
 - دعم النمو الاقتصادي، من خلال تشجيع الاستثمار والمقاولاتية خاصة في مجال الصناعات الغذائية المرتبطة بالإنتاج الفلاحي.
 - تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية، عبر توفير قاعدة إنتاجية محلية تقلل من هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.
 - المساهمة في تكوين رأس المال، والذي يمكن توجيهه نحو تطوير قطاعات اقتصادية أخرى بما يدعم مسار التنمية الشاملة.¹
- ومن جهة أخرى تعتبر الفلاحة ركيزة أساسية في تحقيق الأمن الغذائي الذي أضحي من أبرز أولويات الدول، ويسهم هذا التوجه في تقليص التبعية الغذائية للخارج حيث تعمل استراتيجيات الفلاحة الصحراوية على توفير منتجات أساسية مثل الحبوب، الخضروات، الأعلاف، والتمور، بما يعزز الاكتفاء الذاتي.
- كما تلعب الفلاحة الصحراوية دورا مهما في البعد الاجتماعي والاقتصادي معا، من خلال خلق مناصب الشغل والمساهمة في الحد من البطالة وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الصحراوية.²
- وعليه، تمثل الفلاحة الصحراوية خيارا استراتيجيا واعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر، غير أن تحقيق نتائج ملموسة على المدى البعيد يبقى مرتبطا بفعالية السياسات الفلاحية، واستمرارية الاستثمارات، وتوفير الظروف الملائمة للاستغلال الأمثل للموارد.
- ومن ثم، فإن نجاح هذا التوجه يظل رهينا بقدرة السياسات العمومية على مرافقة هذا التحول وضمان استدامته.

¹ بلقاسم ساهي، البعد الاقتصادي لاستصلاح الأراضي الصحراوية في الجزائر في ظل القانون 83/18، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، ع.04 (ديسمبر 2020)، ص242، 243.

² هاجر سويد، بوحفص اولاد العيد، أثر استراتيجية الفلاحة الصحراوية في الجزائر على الاقتصاد الوطني: ولاية غرداية أنموذجا، مجلة الاقتصاد و التجارة الدولية، م.06، ع.01 (2024)، ص81.

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين الاطار المؤسساتي والامكانات الفلاحية الصحراوية

جدول 6: قيمة تغيرات الناتج الداخلي الخام وقيمة مساهمة القطاع الفلاحي ونسبة مساهمته خلال الفترة (2022-2017)

السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	قيمة مساهمة قطاع الفلاحة (مليار دينار)	قيمة مساهمة قطاع الفلاحة بالنسبة المنوية %
2017	18876,2	2219,1	11,8
2018	20259	2427	12
2019	20500,3	2529,1	12,3
2020	18477	2546,8	13,8
2021	22079	2688,3	12,2
2022	27688,9	3207,8	11,6

المصدر: لامية طورش، حياة سيد، الاستثمار الفلاحي الصحراوي ومساهمته في تنمية الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الإقتصاد والتجارة الدولية، م.07، ع.01 (2025)، ص48.

من خلال المعطيات المذكورة في الجدول يتضح أن الناتج الداخلي الخام في الجزائر عرف ارتفاعا تدريجيا بين 2017 و2019 قبل أن ينخفض سنة 2020 نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 وإجراءات الحجر الصحي، ثم عاد للارتفاع خلال سنتي 2021 و2022 ليبلغ حوالي 27688.9 مليار دينار. في المقابل، سجل القطاع الفلاحي مسارا أكثر استقرارا نسبيا حيث واصل مساهمته في الناتج الداخلي رغم الجائحة، باعتبار أن نشاطه يتم غالبا في المناطق الريفية الأقل كثافة سكانية، وقد بلغت مساهمته سنة 2020 حوالي 2546.8 مليار دينار أي ما يقارب 13.8% من إجمالي الناتج الداخلي الخام. وهي أعلى نسبة خلال الفترة 2017-2022.

ومع ذلك، فإن ارتفاع قيمة الإنتاج الفلاحي لم يكن دائما كبيرا من حيث الحجم وهذا بسبب تأثر القطاع بعوامل غير مباشرة مثل صعوبات التمويل بالمدخلات والعتاد خلال الجائحة، أما في سنة 2022 ارتفعت مساهمته إلى حوالي 3207.8 مليار دينار مع تراجع نسبي في النسبة إلى 11.6%، وذلك بفعل تأثيرات مناخية غير ملائمة وارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية وهو ما أثر على ديناميكية الإنتاج الفلاحي رغم استمرار مساهمته النسبية في الاقتصاد الوطني، ويبقى سبب هاته المساهمة الضئيلة لقطاع الفلاحة ومختلف القطاعات الصناعية الأخرى في الاقتصاد الوطني هو كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بدرجة أولى وبنسبة أكثر من 90% من النسبة الإجمالية للاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل الأهمية الكبرى للفلاحة الصحراوية في الجزائر باعتبارها محورا استراتيجيا هاما للبلاد، وقد أظهرت الدراسة أن الدولة الجزائرية سعت إلى تطوير منظومة تشريعية ومؤسسية تقوم على مبادئ الحوكمة، من خلال تنظيم العقار الفلاحي، تشجيع الاستثمار، تعزيز الرقمنة، وإشراك الفاعلين المهنيين في تسيير القطاع، إلا أن فعالية هذه المنظومة لا تزال تواجه عدة تحديات مرتبطة بضعف التنسيق المؤسسي، وتعقيد الإجراءات الإدارية، والفجوة القائمة بين الإطار التشريعي والتطبيق الميداني.

كما بين الفصل أن الصحراء الجزائرية تمتلك مؤهلات فلاحية ضخمة، تشمل الأراضي القابلة للاستصلاح، والموارد المائية الجوفية، والإمكانات الطاقوية، إضافة إلى تنوع الإنتاج النباتي والحيواني غير أن تهمين هذه الموارد يبقى رهينا بمدى قدرة السياسات العمومية على تحقيق استغلال عقلاني ومستدام لها، وهذا في ظل التحديات المرتبطة بالمناخ، والبنية التحتية، والتأهيل التقني والبشري. وعليه، فإن الفلاحة الصحراوية تمثل خيارا استراتيجيا واعدة لدعم التنمية المحلية وتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية، غير أن نجاح هذا التوجه يظل مرتبطا بمدى تكريس حوكمة فعالة قادرة على تحويل الإمكانيات المتاحة إلى قيمة اقتصادية حقيقية ومستدامة.

**الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في
تحقيق التنوع الاقتصادي**

تمهيد:

يعد هذا الفصل التطبيقي تنويعا للمقاربة التحليلية التي تم تناولها في الفصلين السابقين، من خلال إسقاط السياسات والاستراتيجيات الوطنية المرتبطة بالفلاحة الصحراوية على ولاية أدرار باعتبارها نموذجا استراتيجيا للتحويلات التي يشهدها القطاع الفلاحي في الجزائر، إذ تعد هذه الولاية نموذجا حيا ومخبرا استراتيجيا للتحويلات العميقة التي يشهدها القطاع الفلاحي في الجزائر حيث تتجسد فيها الإرادة الفعلية للانتقال من الاقتصاد الواحاتي المعيشي التقليدي إلى الاستثمار الزراعي التكثيفي واسع النطاق، مدعوما بالاستثمارات العمومية والخاصة والشراكات الأجنبية، وهو ما انعكس في ارتفاع الإنتاج الزراعي الكلي.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تشخيص واقع الفلاحة في إقليم أدرار من خلال إبراز مقوماته الطبيعية والمجالية، واستعراض أضخم المشاريع الاستثمارية في المنطقة بالإضافة لحجم مساهمة المنتج الفلاحي بأدرار في الإنتاج الاقتصادي الوطني، كما يسعى هذا الفصل إلى تفكيك التحديات الهيكلية والميدانية التي تعيق مسار التنمية الفلاحية بأدرار، وصولا إلى استشراف الآليات والحلول الكفيلة بضمان استدامتها.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

- المبحث الأول: الإطار الطبيعي والبنية الفلاحية لولاية أدرار.
- المبحث الثاني: ديناميكية القطاع الفلاحي في ولاية أدرار وتقييم سياساته

المبحث الأول: الإطار الطبيعي والبنية الفلاحية لولاية أدرار

يعدّ القطاع الفلاحي بولاية أدرار من بين القطاعات الحيوية التي حظيت باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل التوجه نحو استغلال الإمكانيات الصحراوية في تحقيق التنمية الاقتصادية. وتصنّف الولاية اليوم كوجهة واحدة للاستثمار الفلاحي، بالنظر إلى ما تزخر به من مؤهلات طبيعية ومجالية، مما يستدعي الوقوف على أهم خصائصها الجغرافية ومقوماتها الفلاحية.

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية لولاية أدرار

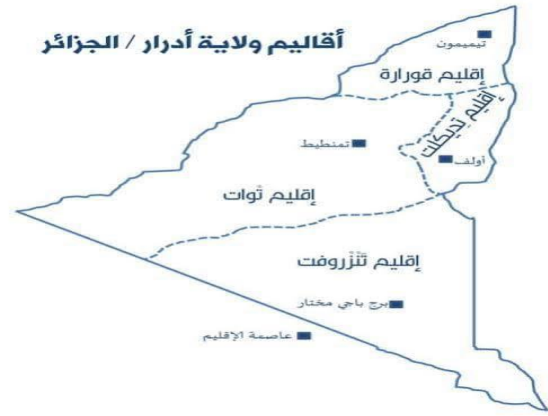
تتمتع ولاية أدرار بخصائص جغرافية ومناخية فريدة تجعل منها بيئة دراسة هامة لتحليل نظم التكيف الزراعي وتحديات استصلاح الأراضي الصحراوية. فمن حيث الموقع الجغرافي والتقسيم الإقليمي نجدها تقع في وسط الصحراء الجزائرية بالجنوب الغربي، وتحديدًا عند خط عرض $27^{\circ}52'00''$ شمالًا وخط طول $0^{\circ}17'00''$ غربًا، على ارتفاع يبلغ 259 مترًا فوق مستوى سطح البحر، وتربع الولاية على مساحة شاسعة تقدر بـ 222,492 كيلومتر مربع، تحدها جغرافيًا ولاية تيميمون شمالًا، وولايتا بني عباس وتندوف غربًا، وولاية عين صالح شرقًا، وولاية برج باجي مختار جنوبًا.¹

ونظرًا لشساعة إقليمها، تنقسم الولاية إلى أربعة أقاليم رئيسية، هي:

- إقليم قورارة: ويضم دوائر تتركوك، تيميمون، شروين، وأوقروت.
- إقليم نوات: ويشمل دوائر أدرار، تسابيت، فنوغيل، زاوية كنتة، ورقان.
- إقليم تيديكلت: ويمثله دائرة أولف.
- إقليم تنزروفت: ويضم دائرة برج باجي مختار.

¹ Lahbib Cheikhi, Hafidha Boucherit, and Abdelkrim Benaradj, "Typology of Livestock Farming in the Oasis Agrosystems of Adrar (South-Western Algeria), *The Annals of "Valahia" University of Targoviste*, 2024, p1.

الشكل 8: خريطة ولاية أدرار تاريخيا وأقاليمها

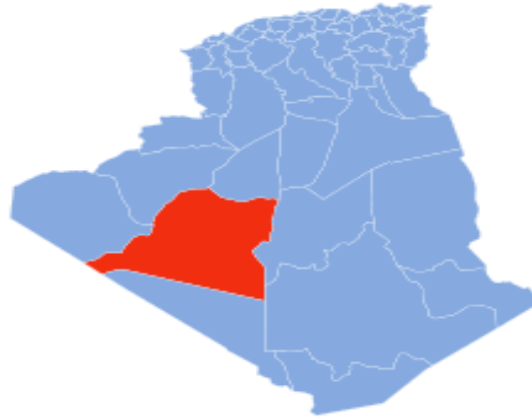


المصدر: <https://2u.pw/y0V3Ja>

المصدر: <https://2u.pw/DCZxVm>

تبرز الخريطتان التعقيد المجالي لولاية أدرار، حيث تتميز بامتدادها الشاسع وتنوع أقاليمها الأربعة وهو ما يمثل تحديا كبيرا لنجاعة الحكامة المؤسسية والسياسات العامة، هذا التباين الإيكولوجي يفرض حتمية تبني سياسات زراعية مخصصة لكل إقليم لضمان التسيير الأمثل للفلاحة الصحراوية والموارد المائية، وعليه، يعد التقسيم الإداري الجديد ضرورة هيكلية لتصحيح هذه الاختلالات المجالية، وتقريب دوائر القرار بغية تحقيق حكمة أكثر كفاءة واستهدافا للاستثمارات.

الشكل 9: خريطة ولاية أدرار حسب التقسيم الإداري الجديد



المصدر: <https://2u.pw/2JOrXc>

تبرز هذه الخريطة المجال الجغرافي لولاية أدرار وفق التقسيم الإداري الحديث، حيث يعكس هذا التشكيل الجغرافي الذي تقلص مقارنة بالامتداد التاريخي للولاية تحولا استراتيجيا في إدارة المجال الصحراوي، ويظهر توجهها مؤسسيا نحو تقليص الحيز المكاني لتعزيز كفاءة الحكامة المحلية وترشيدها وتحقيق تنمية محلية متوازنة.

المناخ:

يعتبر مناخ ولاية أدرار مناخا صحراويا شديد الجفاف (Hyper-arid)، ويصنف ضمن نوع (BWh) لصحراء شبه الجزيرة العربية حسب خريطة المناخ "كوبن-جيجر" وتتسم المنطقة بتباين حراري كبير حيث يستمر الصيف الحارق لحوالي 3.5 أشهر (من جوان إلى منتصف سبتمبر)، حيث تتجاوز درجات الحرارة القصوى 45 درجة مئوية، ويعتبر شهر جويلية الأشد حرارة بمتوسط أقصى يبلغ 45 درجة مئوية، أما الشتاء فيستمر لـ 3.1 أشهر (من نوفمبر إلى فبراير) ويكون باردا وجافا، حيث تنخفض درجات الحرارة في ديسمبر ويناير لتصل أحيانا إلى الصفر المئوي بمتوسط أدنى يبلغ 6 درجات مئوية في يناير.

كما تعد التساقطات في الولاية شبه منعدمة طوال العام، إذ يبلغ المعدل السنوي لهطول الأمطار ما بين 11.90 و 16.07 ملم فقط وهو ما يمثل أقل من 1% (تحديدا 0.94%) من الحجم الإجمالي للتبخر النتحي الكامن، وفي المقابل، يبلغ معدل التبخر السنوي 2744.43 ملم مما يؤكد شدة جفاف المنطقة. كما يتميز مناخ الولاية بطابعه الصحراوي القاري، حيث يكون باردا خلال فصل الشتاء إذ قد تنخفض درجات الحرارة إلى حدود 0° مئوية خلال شهري ديسمبر ويناير، في حين ترتفع بشكل كبير صيفا لتتراوح بين 45 و 48° مئوية وتتسم المنطقة بندرة التساقطات المطرية التي لا يتجاوز معدلها السنوي 50 ملم، وغالبا ما تكون غير منتظمة وقليلة الفعالية، وتتعرض الولاية كذلك لرياح موسمية قوية مصحوبة بزحف الرمال والعواصف الرملية، خاصة خلال فصل الربيع مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الرؤية، وتنشط العواصف الرملية بشكل خاص خلال فترات الربيع (مارس وأبريل).¹

المطلب الثاني: مقومات القطاع الفلاحي بولاية أدرار

تزرع ولاية أدرار بإمكانات فلاحية معتبرة من شأنها دعم الإنتاج الزراعي والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المحلية و دعم التنمية الاقتصادية الوطنية ، فضلا عن توفير فرص العمل للسكان المحليين، ويمكن إبراز أهم هذه المقومات كما يلي:

1- الموارد الأرضية(الأراضي الفلاحية) :

تتوفر الولاية على مساحات فلاحية واسعة، حيث قدرّت المساحة الفلاحية الإجمالية بحوالي أكثر من 300000 هكتار إلى غاية منتصف سنة 2020، بعد أن كانت الزراعة في السابق مقتصرة على الواحات والبساتين التقليدية، ويعزى هذا التوسع إلى سياسات استصلاح الأراضي التي اعتمدتها الدولة وكذا مختلف برامج الدعم والامتيازات الموجهة خاصة لولايات الجنوب في إطار تحقيق التوجه نحو الزراعة الصحراوية.

حيث ساهمت هذه السياسات في تحفيز النشاط الفلاحي إذ تم إنشاء ما يقارب 34,459 مستثمرة فلاحية موزعة عبر مختلف أقاليم الولاية، ويمكن تصنيفها كما يلي:

● المستثمرات التقليدية: تقدر بـ 22,671 مستثمرة (بمساحة 230,054 هكتارا).

¹ Abdelkader Hadidi, Djamel Saba, Miloud Benmedjahed, and Mohamed Blal, "An overview on the development of the irrigation system in the province of Adrar (Algeria)", **Arabian Journal of Geosciences**, vol.15, no.854 (2022), p3.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

• مستثمرات نظام الامتياز الفلاحي: تقدر بـ 5,954 مستثمرة (بمساحة 170,009 هكتارات).

• مستثمرات قانون حيازة الملكية الزراعية (APFA): تقدر بـ 5,829 مستثمرة (بمساحة

113,791 هكتارا).

• مستثمرات المزارع النموذجية والمحطات التجريبية (EPA): تقدر بـ 504 مستثمرة

(بمساحة 866 هكتارا).¹

كما تعكس المؤشرات الفلاحية المسجلة خلال موسم 2024-2025 الأثر المتزايد للسياسات العمومية الموجهة لتنمية الفلاحة الصحراوية، لاسيما تلك المرتبطة بتوسيع الاستثمار الزراعي ودعم أنظمة الري الحديثة، حيث ساهمت هذه التوجهات في توسيع الرقعة الفلاحية لتبلغ نحو 793,150 هكتار من إجمالي المساحة الزراعية، منها حوالي 54,114 هكتار تمثل المساحات الزراعية المستغلة فعليا، في حين قدرت المساحات المسقية بنحو 51,980 هكتار، وهو ما يعكس تنامي الاعتماد على الري كخيار استراتيجي لتنمين الموارد الصحراوية وتعزيز القدرات الإنتاجية في ظل الخصوصيات المناخية للمنطقة ويظهر هذا في الجدول التالي:

جدول 7: التوزيع العام للأراضي في أدرار

2024-2025	2023-2024	2022-2023	2021-2022	2020-2021	
793,150	656,773	657,647	609,646	373,845	المساحة الزراعية الإجمالية (هكتار)
54,114	46,595	41,679	39,302	36,800	المساحة الزراعية المستغلة (هكتار)
51,980	44,070	39,348	36,883	34,774	المساحة المسقية (هكتار)

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية أدرار

يبرز الجدول أعلاه تطور المؤشرات العقارية والإنتاجية للقطاع الفلاحي خلال المواسم الخمسة الممتدة من (2021-2020) إلى (2025-2024)، حيث يلاحظ وجود قفزة كمية هائلة في "المساحة الزراعية الإجمالية"، إذ تضاعفت بأكثر من مرتين أي (زيادة بأكثر من 112%) في غضون 5 سنوات فقط، منتقلة من 373,845 هكتار في موسم 2021-2020 إلى 793,150 هكتار في موسم 2025-2024، هذا المؤشر يعكس بوضوح التوجه الاستراتيجي للدولة نحو التوسع الأفقي وتفعيل سياسات منح الأراضي للاستصلاح (خاصة عبر الامتياز الفلاحي).

في المقابل للتوسع الإجمالي، سجلت "المساحة الزراعية المستغلة" نموا تدريجيا ومستمرا من 36,800 هكتار إلى 54,114 هكتار (زيادة بحوالي 47%) ورغم إيجابية هذا النمو إلا أنه يسير بوتيرة أبطأ

¹ Tefaha Hergoun, "Desert Agriculture in Algeria: Reality and Challenges - Adrar Province as a Model", *Journal of Economics and International Trade*, volume.06, no.01 (2024), p p34-35.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

بكثير مقارنة بوتيرة تخصيص الأراضي الإجمالية، مما يكشف عن وجود هوة واضحة بين حجم العقار الممنوح ومستوى استغلاله الفعلي.

كما يبرز الجدول الارتباط الوثيق بين المساحات المستغلة والمساحات المسقية، حيث بلغت المساحة المسقية خلال موسم 2024-2025 (51,980 هكتار) أي ما يمثل حوالي 96% من إجمالي المساحة المستغلة. هذا الرقم يترجم الخصوصية المناخية للمنطقة (البيئة الصحراوية الجافة)، ويثبت أن الفلاحة هنا تعتمد كليا على السقي الاصطناعي من المياه الجوفية.

ومن زاوية تحليلية، تكشف هذه المعطيات عن مفارقة أساسية يعكسها هذا الجدول تتمثل في التدني الكبير في نسبة الاستغلال الفعلي، إذ لا تمثل المساحة المستغلة خلال موسم 2024-2025 (54,114 هكتار) سوى حوالي 6.8% من إجمالي المساحة الزراعية المخصصة (793,150 هكتار).

وبالتالي، تؤكد هذه الإحصائيات أن الإشكالية الحقيقية لتطوير القطاع الفلاحي (الصحراوي) بأدرار تكمن في توفر الوعاء العقاري أو توزيعه بل تكمن في "فجوة التنفيذ" المتمثلة في ضعف القدرة على استغلال تلك الأراضي الممنوحة وتحويلها إلى مشاريع منتجة، ويعزى هذا الضعف في نسب الاستغلال -كما تمت الإشارة إليه سابقا- إلى المعوقات الميدانية كالتكلفة الباهظة للاستصلاح، نقص البنية التحتية (كالكهرباء والمسالك)، وغياب المرافقة المالية والتقنية للمستثمرين الأمر الذي يحد من فعالية السياسات التنموية الموجهة لهذا القطاع.

2-مورد التربة :

تحدد خصائص تكوين التربة في ولاية أدرار وفي المجال الصحراوي عموما أساسا تحت تأثير العاملين المناخيين المتمثلين في الرياح والتذبذب الحراري الحاد، ويترب عن ذلك أن تشكل التربة في هذه المناطق يتم إما عبر تفكك الصخرة الأم بفعل التعرية الريحية أو من خلال عمليات تراكم الرواسب المنقولة، وهو ما يفسر الطابع العام للتربة الصحراوية التي تتسم بانخفاض محتواها من المواد الطينية مع هيمنة الحبيبات الخشنة والبنية المفككة، ومن حيث التصنيف، تتنوع التربة في أدرار إلى عدة أنماط رئيسية تعكس تباين الظروف الجيومورفولوجية والهيدرولوجية، ويمكن إبرازها كما يلي:

التربة الرملية : تنتشر أساسا في مجالات العرق وتتميز بضعف محتواها من المادة العضوية، وعمق نسبي يسهل عمليات الاستغلال الزراعي إضافة إلى تباين درجة حموضتها بين الاعتدال والقاعدية مع اختلاف مستويات الملوحة من موقع إلى آخر.

التربة الطينية - والغرينية: تتموضع غالبا في مجاري الأودية الجافة (lits d'oued)، حيث تتشكل نتيجة تراكم الرواسب الدقيقة من الطين والكربونات ما يمنحها خصائص فيزيائية وكيميائية أكثر تماسكا مقارنة بالتربة الرملية.

تربة الرق: وهي تربة سطحية متماسكة تتكون من قشور جبسية وملحية (croûtes gypso-salines)، تعكس شدة التبخر وتراكم الأملاح في السطح.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

التربة الملحية: تنتشر في بعض المناطق الزراعية، وتفرض شروطا خاصة للاستغلال الزراعي حيث يتم الاعتماد على محاصيل مقاومة للملوحة (Halotolérantes)، على غرار النخيل وبعض الزراعات المرافقة تحت ظله.¹

وبشكل عام، تعكس هذه التباينات في أنواع التربة خصوصية البيئة الصحراوية، وتبرز في الوقت ذاته القيود الطبيعية التي تتحكم في نمط واستدامة النشاط الفلاحي بالمنطقة، مما يفرض اعتماد أنماط زراعية وتقنيات ري حديثة تقوم على الدقة في استعمال الموارد المائية لتحقيق ملائمة أفضل بين خصائص التربة ومتطلبات الاستغلال الفلاحي.

3- الموارد المائية:

تعدّ الموارد المائية في ولاية أدرار محدودة جدا من حيث المياه السطحية، ووفرة جوفيا مما جعل القطاع الفلاحي يعتمد بشكل شبه كلي على المياه الجوفية المستخرجة من الحوض الجوفي للصحراء الكبرى، ولا سيما الطبقة المائية المعروفة بـ«المتداخل القاري» (Continental Intercalary). ويتم استغلال هذه الموارد عبر نظامين رئيسيين:²

أولا: نظام الفقارات التقليدي:

وهو نظام هيدروليكي تقليدي متوارث، يقوم على سلسلة من الأروقة المتصلة بقنوات جوفية أفقية، تستغل الانحدار الطبيعي لنقل المياه من الطبقات الجوفية في المناطق المرتفعة نحو الواحات في المناطق المنخفضة، عبر الجاذبية دون الحاجة إلى طاقة ميكانيكية، وهو ما يجعل منه نموذجا تقليديا مستداما في إدارة الموارد المائية في البيئات الجافة.³ وتنقل المياه وفق قواعد دقيقة لضمان العدالة بين المستفيدين، باستخدام أداة قياس تقليدية تعرف بـ«القصرية». وقد بينت المعطيات الميدانية وجود حوالي 706 فقارة بالمنطقة، تساهم في سقي مساحات زراعية معتبرة.

ثانيا: الآبار والتنقيبات الحديثة:

يهدف تلبية الطلب المتزايد على المياه، تم اللجوء إلى حفر أكثر من 811 بئرا عميقا لاستغلال كميات معتبرة من المياه الجوفية، إلى جانب أكثر من 11,300 بئر سطحي موجهة أساسا لأغراض الري الفلاحي. ولتوضيح هذه المؤشرات الكمية بشكل أدق، نستعرض الجدول الموالي الذي يوضح معدل تدفق الموارد المائية المستغلة في ولاية أدرار خلال سنة 2024 مقاسة بوحدة (لتر/ثانية)، ويصنف الجدول هذه الموارد إلى ثلاثة أنماط رئيسية تتمثل في: الآبار العميقة (Forages)، الآبار السطحية (Puits)، والفقارات (Fouggaras)، وتستند هذه الإحصائيات إلى بيانات مديرية المصالح الفلاحية بالولاية، مما يوفر أرضية مرجعية لفهم حجم المياه المتاحة وطبيعة مصادر الاستخراج المعتمدة في المنطقة.

¹ Djamel Eddine moussaoui, **Contribution à l'étude morphométrique de Leucaena leucocephala (Lam.) dans la région d'Adrar**, Mémoire de Master en écologie et environnement (Université Abou Bekr Belkaïd-Tlemcen, 2015-2016), p11.

² حديدي وسبعة وبنمجاهد، مرجع سابق، ص 6-7.

³ بوفلجة حرمة، من الموارد المائية الجوفية في أدرار الجزائرية: الفقارة - نظام كيلها وسوقها المائية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة، م.04، ع.02، جوان 2019، ص 625.

إجمالي التدفق (لتر/ثانية)	
26,575	الآبار العميقة (Fourages)
17,645.4	الآبار السطحية (Puits)
583.9	الفقارات (Fouggaras)
44,804	إجمالي التدفق

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا إلى بيانات مديرية المصالح الفلاحية بولاية أدرار

يعكس التوزيع الهيكلي لحجم التدفق الإجمالي للمياه الموجهة للقطاع الزراعي (والبالغ 44,804 لتر/ثانية) طبيعة التوجهات الاستراتيجية المعتمدة في تعبئة الموارد المائية، ويكشف تحليل هذه الكتلة الإجمالية عن تباينات جوهرية في الاعتماد على المصادر الهيدرولوجية، مما يطرح دلالات عميقة حول نموذج التنمية الفلاحية المتبنى إذ يستحوذ التدفق الإجمالي للآبار العميقة (الارتوازية) على النصيب الأكبر بحجم يبلغ 26,575 لتر/ثانية، وهو ما يمثل قرابة 59.3% من إجمالي المياه المعبأة للقطاع.

هذا التركيز الكثيف لا يعد مجرد معطى إحصائي، بل هو مؤشر قوي على انتقال جذري في بنية الاقتصاد الزراعي نحو نموذج "الزراعة الصناعية الكبرى" ويعتمد هذا النموذج بشكل أساسي على التكثيف الرأسمالي والتكنولوجي لاسيما من خلال التوسع في استخدام أنظمة الري المحوري التي تتطلب ضغطا مائيا هائلا ومستمرًا.

ومن منظور الحوكمة البيئية، يضع هذا الاستغلال المكثف للطبقات الجوفية العميقة صانع القرار العام أمام مفارقة تتمثل في محاولة التوفيق بين الضرورات الأنبية لتحقيق الأمن الغذائي الكلي وبين متطلبات الاستدامة الهيدرولوجية وحفظ حقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد.

في المقابل، يمثل الاعتماد على الآبار السطحية التي تساهم بنسبة 39.4% من إجمالي التدفق (17,645.4 لتر/ثانية) استمرارا للوزن السوسيو-اقتصادي للزراعة العائلية والمستثمرات الفردية الصغيرة والمتوسطة ويعكس هذا الحجم الكبير نسبيا قدرة هذه الفئة على البقاء ضمن النسيج الفلاحي، إلا أنه يبرز في الوقت نفسه هشاشة بنيوية (Structural Vulnerability) خطيرة في المنظومة الزراعية.

فالطبقات المائية السطحية تعد شديدة الحساسية للتغيرات المناخية ودورات الجفاف المتعاقبة، ومعدلات التبخر العالية التي تميز البيئات الصحراوية والجافة، هذا الواقع يفرض على المؤسسات الوصية ضرورة تكثيف آليات التدخل العمومي ليس فقط لضمان استمرار الإنتاج بل لترشيد هذا الاستهلاك عبر تعميم برامج الدعم الموجهة لاقتناء أنظمة السقي المقتصدة للمياه (كالري بالتقطير)، وهذا حماية لصغار الفلاحين من خطر النضوب المبكر للآبارهم.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

وبموازاة هذه الديناميكية التوسعية للآبار بنوعها، يسجل انحسار مقلق للنظم الإيكولوجية والتاريخية التقليدية المتمثلة في الفقارات فهذا النظام الذي كان يمثل العمود الفقري للحياة الواحاتية، لم يعد يساهم اليوم سوى بنسبة هامشية جدا تقدر بـ 1.3% (583.9 لتر/ثانية)، حيث يجسد هذا التراجع نهاية مرحلة تاريخية اتسمت بـ "العقلانية المائية" (Water Rationality) وإدارة الندرة بطرق مستدامة لا تعتمد على الاستنزاف الميكانيكي، ما يجعل هذا التحول يؤكد أن السياسات الزراعية الحديثة تضع تركيزها الأكبر على نموذج الاستصلاح الزراعي الشاسع -وهو ما يعكس توجهها الاستراتيجي الحالي-، لا على الاقتصاد الواحاتي المتكيف مع البيئة، ما ينذر بتآكل تدريجي لرأس المال اللامادي والخبرة المحلية المتراكمة في تسيير وتوزيع المياه.

ومنه، إن هذا التباين الهيكلي في آليات "تعبئة واستخراج المياه" لا يمكن فهم أبعاده الميدانية والتقنية بمعزل عن دراسة طرق "توزيع واستهلاك هذه المياه" داخل الرقعة الزراعية فكل مصدر هيدرولوجي (عميق، سطحي، أو فقارة) يرتبط عضويا بنمط تكنولوجي محدد للري يعكس حجم الاستثمار وطبيعة الفاعلين، وللوقوف على الترجمة الميدانية لهذا الواقع نستعرض الجدول الموالي الذي يوضح التوزيع المساحي لأنماط السقي المعتمدة في ولاية أدرار لموسم 2024-2025:

جدول 9: جدول أنماط الري في ولاية أدرار لموسم 2024-2025

المجموع (هكتار)	الري المحوري (هكتار)	الري بالتقطير (هكتار)	الري بالسقي الانسيابي (هكتار)	بالرش الري (هكتار)	
62,164.49	31,480.20	17,489.53	11,264.76	1,930	مجموع الولاية

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية أدرار

إن القراءة الفاحصة لأنماط السقي المعتمدة في ولاية أدرار تأتي لتؤكد وتطابق تماما الاستنتاجات الهيكلية التي سجلناها في تحليل مصادر المياه، وذلك وفق ديناميكية مترابطة تتجلى في المؤشرات التالية:

يشكل الهيكل التوزيعي لأنماط السقي المعتمدة، بإجمالي مساحة مسقية تبلغ 62,164.49 هكتارا، مؤشرا كميا بالغ الأهمية لتقييم مدى فعالية حوكمة السياسات الزراعية في بيئة شديدة الجفاف، إن القراءة المتأنية لهذه الأرقام تتجاوز مجرد التوصيف التقني لطرق السقي لتكشف عن تحولات هيكلية عميقة في فلسفة الإنتاج الفلاحي، وتجسد طبيعة الاستجابة المؤسساتية والميدانية لثنائية تحقيق الأمن الغذائي وإدارة ندرة الموارد المائية الكلاسيكية في البيئة الصحراوية كالتالي:

1. الانعكاس التكنولوجي للآبار العميقة (تكريس الري المحوري):

إن تصدر نظام "الري المحوري (Pivots)" بنسبة 50.6% (31,480 هكتارا) هو الترجمة الميدانية والمباشرة للحجم الهائل لضخ "الآبار العميقة" الذي أشرنا إليه سابقا فهذا الارتباط العضوي بين (البئر

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

العميق والري المحوري) يكرس نهائيا تحول الولاية نحو "الزراعة الاستراتيجية الكبرى" الموجهة للحبوب، والتي تتطلب مكننة عالية وتستهلك حصة الأسد من الموارد الجوفية.

2. التقطير كحل لعقنة "الآبار السطحية":

في المرتبة الثانية، يعكس تغطية نظام السقي بالتقطير (Goutte à goutte) لمساحة 17,489 هكتارا (28.1%) وعيا متزايدا بأهمية كفاءة استخدام المياه ويمثل هذا النمط الحل الاستراتيجي الأمثل لتقليل "الهشاشة البنيوية" التي تعاني منها الآبار السطحية، حيث يسمح لصغار الفلاحين والمستثمرين بتحقيق قيمة مضافة عالية (زراعة محمية وأشجار مثمرة) بأقل استنزاف ممكن للطبقات المائية.

3- صمود السقي الانسيابي: مفارقة "العقلانية المائية للفقارة" والهشاشة التكنولوجية للسقي بالغمر: يحتفظ السقي الانسيابي (Gravitaire) بمساحة تبلغ 11,264.76 هكتارا (حوالي 18.1%) ولقراءة هذا المؤشر بدقة يجب التمييز بين نمطين جذريين متناقضين يندرجان تحت هذه المساحة:

النمط الأول (الاستدامة الهيدرولوجية للفقارات): وهي التي تغطي الواحات التاريخية في هذا النمط، وتنتفي صفة "الهدر" تماما فيها فالفقارة كنظام مائي تجسد "العقلانية المائية" (Water Rationality) في أسمى صورها، كونها تعتمد على التدفق الطبيعي بالجاذبية دون أي استنزاف ميكانيكي (قسري) للطبقات الجوفية وتستخرج فقط ما يسمح به التجدد الطبيعي، وتوزعه في مناخ واحاتي مغلق ومتوازن، مما يجعلها نظاما مستداما بنيويا.

النمط الثاني (الاستنزاف والهدر الحديث): ويتمثل في "الري السطحي بالغمر" الذي يطغى على الممارسات الفلاحية في الولاية، وهو نظام—رغم انخفاض تكلفته—إلا أن كفاءته لا تتجاوز 50%، مما يتسبب في هدر كبير للموارد المائية ويزيد من مخاطر تسرب أملاح التربة، وهو ما يستدعي حوكمة صارمة للتحول نحو أنظمة الري الحديثة¹، هذا النمط هو الذي يمثل الهشاشة البنيوية الحقيقية فهو يجمع بين كسر التوازن الهيدرولوجي (عبر الشفط الآلي) وضعف كفاءة التوزيع (بسبب التبخر العالي للماء).

وعليه، فإن الحوكمة الفلاحية مطالبة بتشخيص دقيق يفصل بين حماية "الفقارة" كعصب تقليدي مستدام للاقتصاد الواحاتي، وبين حتمية التدخل لترشيد "السقي بالغمر الآلي" عبر توجيه أصحابه نحو تبني أنظمة الري بالتقطير.

4. استبعاد نظام الرش العادي:

يمثل الري بالرش (Aspersion) الحلقة الأضعف في هذه السلسلة، حيث لا تتجاوز مساحته 1,930 هكتارا (3.1%) ويوضح هذا التهميش الطبيعة الانتقائية والديناميكية للمستثمرين في البيئة الصحراوية فهذا النظام أثبت عدم نجاعته اقتصاديا وبيئيا، مما دفع المستثمرين إلى تجاوزه مباشرة نحو خيارات أكثر تطرفا في الكفاءة إما الري المحوري للمساحات الكبرى، أو التقطير للمساحات الأصغر.

وكخلاصة تحليلية، إن بلوغ مساحة الأنظمة الحديثة (المحوري، التقطير، والرش) قرابة 81.8% من إجمالي المساحة الزراعية في الولاية، يمثل دليلا ملموسا على نجاح مساعي "عصرنة القطاع الفلاحي" إلا أن القراءة التحليلية العميقة تكشف أن هذه العصرنة تكرر واقعا "نموذجا زراعيًا مزدوجا"، بشق

¹ حديدي وسبعة وبنمجاهد، مرجع سابق، ص9.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

رأسمالي استراتيجي يعتمد على الضخ الكثيف للمياه العميقة لتغذية مساحات شاسعة بالري المحوري، وشق سوسيو-اقتصادي يصارع الهشاشة عبر الآبار السطحية متأرجحا بين محاولات التحديث (بالتقطير) والارتباط بالتراث (بالفقارات).

وعليه، فإن نجاح هذه العصرية يفرز استحقاقات جديدة على مستوى الحوكمة المؤسسية، إذ لم يعد التحدي مقتصرًا على مجرد "إدخال التكنولوجيا" بل انتقل نحو كيفية "إدارة هذه التكنولوجيا"، وهو ما يؤدي للتوجه نحو تقييم النجاعة الفلاحية بناءً على مؤشر "كفاءة وإنتاجية المتر المكعب من المياه" لضمان توازن دقيق ومستدام بين طموحات المستثمرين الكبار في زيادة الإنتاجية لتحقيق الأمن الغذائي، وبين القدرة الاستيعابية الفعلية للمنظومة الهيدرولوجية الصحراوية.

4- مورد الإنتاج النباتي والحيواني:

يشكل الإنتاج النباتي أحد المرتكزات الأساسية للنشاط الفلاحي في ولاية أدرار، حيث تحتل شجرة النخيل مكانة محورية داخل النظام البيئي الواحاتي، بالنظر لقدرتها الكبيرة على التكيف مع الظروف المناخية الصحراوية القاسية المتمثلة في الجفاف وارتفاع درجات الحرارة.

وفي ظل هذا النظام الزراعي الواحاتي، تعرف المنطقة تنوعًا محصوليًا ملحوظًا إذ تزرع تحت غطاء النخيل عدة محاصيل تشمل الحبوب والخضروات والأشجار المثمرة، إلى جانب بعض الزراعات الصناعية والتوابل وهو ما يعكس طبيعة الاستغلال المكثف والمتدرج للمجال الزراعي.

كما تخصص مساحات معتبرة لزراعة المحاصيل العلفية الخضراء بهدف دعم النشاط الرعوي وضمان استمرارية تربية المواشي، ومن أبرز هذه المحاصيل: الدخن الذي يعد مصدرًا رئيسيًا للعلف خلال فصلي الصيف والخريف، إضافة إلى البرسيم والذرة والشوفان والشعير.

الثروة الحيوانية: يركز النشاط الحيواني بالولاية أساسًا على تربية الأغنام والماعز، إلى جانب تربية الدواجن ضمن نظام عائلي مكثف يعتمد على زرائب مغلقة تكون غالبًا مرتبطة بالمحيط السكاني أو بالمستثمر الفلاحي.

وتهيمن الأغنام على البنية العامة للقطيع خاصة السلالات المحلية والمهجنة المتكيفة مع الوسط الصحراوي، على غرار سلالات الدمان وسيداون وفولان، والتي توجه أساسًا لإنتاج اللحوم في حين تستغل تربية الماعز بصورة أكبر في إنتاج الحليب الموجه للاستهلاك العائلي.

ولا يقتصر دور الثروة الحيوانية على توفير مورد غذائي ومصدر دخل للأسر فقط بل تتعدى أهميتها إلى دعم التوازن الزراعي داخل الواحات، من خلال توفير السماد العضوي الذي يعد عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على خصوبة التربة وتحسين مردودية الزراعات المكثفة في البيئة الصحراوية.¹

5- المورد البشري:

تكتسي دراسة الطبيعة الديموغرافية-المهنية لليد العاملة في القطاع الفلاحي بالولاية أهمية بالغة باعتبارها مؤشرا سوسيو-اقتصاديًا هامًا، ومن خلال التمييز بين فئتي العمالة "الدائمة" و"الموسمية" على

¹ شيخي وبوشريط وبنعرج، مرجع سابق، ص 3-4.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي

مدار ست سنوات (2020-2025)، تهدف هذه القراءة الإحصائية إلى استكشاف مدى استجابة القوة العمالية للتحويلات التقنية والاستثمارية التي شهدتها القطاع، وتحديد طبيعة التغير الهيكلي في نمط الإنتاج الفلاحي بالمنطقة ومدى اعتماده على التكنولوجيا الحديثة.

جدول 10: تطور حجم اليد العاملة 2020-2025

السنوات	حجم اليد العاملة للعمال الدائمين	حجم اليد العاملة للعمال الموسميين
2020	42,692	2,884
2021	43,886	4,026
2022	22,301	2,485
2023	21,992	2,500
2024	22,406	2,457
2025	17,354	3,026

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بأدرار

يعكس التتبع الإحصائي لحجم اليد العاملة الزراعية بشقيها (الدائم والموسمي) خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2025، تحولات هيكلية عميقة في نمط الإنتاج الفلاحي وتبرز هذه البيانات مجموعة من المؤشرات السوسيو-اقتصادية.

حيث يظهر المنحنى البياني للعمالة الدائمة شبه استقرار في البداية (حوالي 43 ألف عامل بين 2020 و2021)، يليه انهيار حاد ومفاجئ في سنة 2022، حيث فقد القطاع ما يقارب 50% من قوته العاملة الدائمة (لتستقر عند 22,301 عامل)، واستمر هذا الانحدار ليصل إلى أدنى مستوياته في 2025 (17,354 عامل).

هذا الانخفاض الكبير لا يعبر بالضرورة عن تراجع في النشاط الزراعي (بالنظر إلى تعاظم المساحات المستصلحة في نفس الفترة) بل هو مؤشر قوي على "الانتقال من زراعة كثيفة العمالة (Labor-intensive) إلى زراعة كثيفة رأس المال Capital-intensive، إذ أن التوجه نحو الاستثمارات الكبرى في المناطق الصحراوية واعتماد التكنولوجيا الحديثة (مثل أنظمة الري المحوري التي تغطي مساحات شاسعة وتدار آليا) أدى إلى إحلال "الآلة" محل العنصر البشري مما قلص الحاجة إلى العمال الدائمين في المزارع الكبرى. وفي المقابل على عكس العمالة الدائمة، تبدي العمالة الموسمية استقرارا نسبيا ومرونة أعلى حيث تتأرجح في حدود 2,400 إلى 4,000 عامل، كما نلاحظ ذروة في سنة 2021 (4,026 عامل)، وعودة للارتفاع في 2025 (3,026 عامل)، ويفسر هذا التذبذب بالارتباط الوثيق للعمالة الموسمية بـ "دورات الحصاد والجني" (مثل جني التمور أو الحبوب) فرغم التطور التكنولوجي تظل بعض العمليات الزراعية خاصة في زراعة الواحات وإنتاج الخضروات، تتطلب تدخلا بشريا مكثفا في فترات زمنية قصيرة ومحددة مما يفرض على المستثمرين الاستعانة باليد العاملة المؤقتة.

وتضع هذه الديناميكية التنموية صانع القرار أمام مفارقة سياساتية تتجلى في فك الارتباط الحتمي بين توسيع الرقعة الزراعية من جهة وخلق مناصب الشغل الدائمة الكلاسيكية واسعة النطاق من جهة أخرى، وتخلص هذه المقاربة التقييمية إلى حتمية إعادة توجيه السياسات العامة من توفير اليد العاملة

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

اليديوية البسيطة نحو بناء "رأس مال بشري مؤهل" (كمهندسي الري وتقني الصيانة، مسيرو أنظمة التقطير وغيرهم) قادر على مواكبة التكنولوجيا الفلاحية الحديثة.

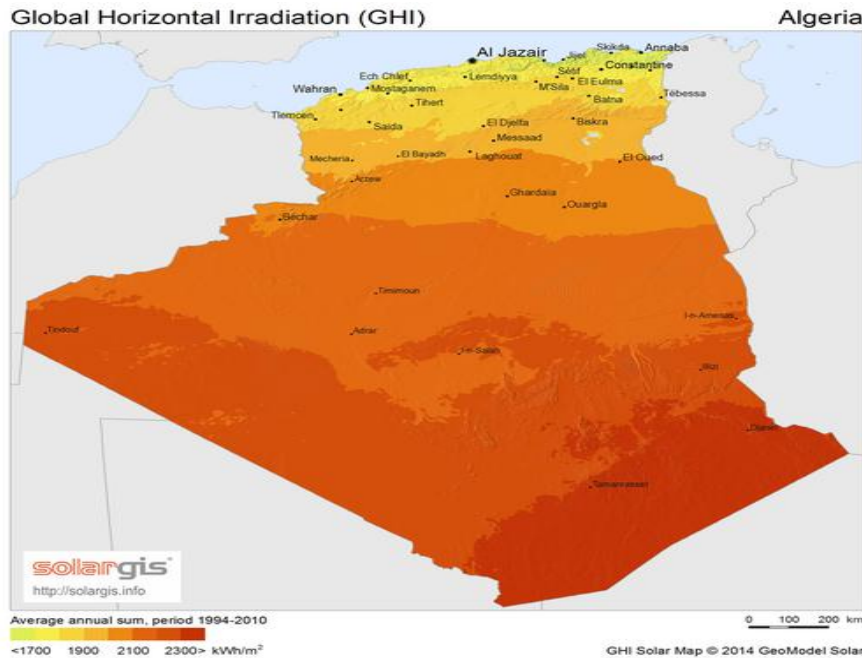
6- مورد الطاقات المتجددة:

تتوفر ولاية أدرار على مؤهلات معتبرة في مجال الطاقات المتجددة لاسيما الطاقة الريحية والطاقة الشمسية، بحكم الخصائص الطبيعية والمناخية التي تتميز بها المنطقة ففيما يتعلق بالطاقة الريحية، تسجل الولاية سرعات رياح تفوق 6 م/ثا وهو ما يعكس توفر شروط طبيعية ملائمة لاستغلال هذا المورد الطاقوي في دعم مختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة النشاط الفلاحي.¹

كما تتميز الولاية بارتفاع معدلات الإشعاع الشمسي واتساع المجال الصحراوي، الأمر الذي يمنحها إمكانات كبيرة لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية واعتماد حلول طاوقية مستدامة قادرة على دعم أنظمة السقي وتقليص تكاليف الاستغلال الزراعي، وفي هذا الإطار، تؤكد العديد من الدراسات أهمية إدماج مضخات المياه المعتمدة على الطاقة الشمسية كبديل اقتصادي وبيئي للمحركات التقليدية العاملة بالديزل، لما توفره من تقليص لتكاليف الاستغلال وتحسين لفعالية أنظمة الري خاصة بالمناطق الراحائية المعزولة، بما يساهم في دعم مسار التنمية الفلاحية المستدامة.²

وتعد ولاية أدرار، وفقا لخريطة الإشعاع الشمسي العالمي (GHI) في الجزائر، من بين أكثر المناطق استقطابا للطاقة الشمسية في العالم وهذا حسب الخريطة التالية:

الشكل 10: خريطة الإشعاع الشمسي العالمي (GHI) في الجزائر



المصدر: <https://2u.pw/GVxb8c>

¹ فتحية سعادة وسمير يحيوي، "أهمية استغلال الطاقات المتجددة في المجال الفلاحي: حالة الفلاحة الصحراوية في الجزائر"، مجلة معارف، م.ع. 01 (2023)، ص 445.

² حديدي وسبعة وبنمجاهد، مرجع سابق، ص 13.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

تظهر خريطة الإشعاع الشمسي العالمي (GHI) تموضع ولاية أدرار ضمن النطاق الأحمر الداكن، وهو النطاق الذي يتجاوز فيه معدل الإشعاع الشمسي السنوي 2300 كيلوواط/ساعة للمتر المربع، هذا المؤشر الإشعاعي المرتفع يمنح الولاية ميزة تفاضلية إيكولوجية واقتصادية هائلة، ما يجعلها منطقة نموذجية بامتياز للاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية الموجهة لتشغيل المضخات الفلاحية وتجهيز المحيطات الزراعية، وهو ما يمثل حلا استراتيجيا وناجعا لتقليص تكاليف الإنتاج الزراعي الباهظة والتحول الفعلي نحو الفلاحة المستدامة منخفضة الكربون.

7- البنية التحتية ومقوماتها:

حظيت البنية التحتية الداعمة للنشاط الفلاحي بولاية أدرار باهتمام متزايد، نظرا لدورها في تحسين ظروف الإنتاج وتعزيز استقرار الاستثمار الزراعي بالمناطق الصحراوية. وفي هذا الإطار، تم العمل على توسيع شبكة الكهرباء الريفية من خلال إنجاز ما يقارب 196 كلم من خطوط الربط الكهربائي الموجهة لفائدة المحيطات الفلاحية، إضافة إلى تزويد 43 بئرا عميقا بالطاقة الكهربائية بما ساهم في دعم عمليات الضخ والسقي وضمان استمرارية النشاط الفلاحي. كما تم إنجاز أكثر من 98 كلم من المسالك الفلاحية، بهدف تسهيل تنقل الفلاحين وربط المستثمرات الزراعية بمناطق التسويق والخدمات، فضلا عن تحسين ظروف نقل المنتجات الفلاحية وتقليص صعوبات الوصول إلى المحيطات الزراعية وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في دعم الإنتاج الفلاحي وتحسين ظروف الاستثمار في المنطقة.¹

وبعد استعراض الأهمية البالغة لموارد الطاقة (لا سيما آفاق الانتقال نحو الطاقة الشمسية) ومقومات البنية التحتية واللوجستية كركائز حتمية لنجاح أي إقلاع زراعي في البيئة الصحراوية، يبقى التحدي الحقيقي كامنا في مدى تجسيد هذه المتطلبات على أرض الواقع ولترجمة هذه الرؤية التنموية إلى واقع ملموس، باشرت السلطات العمومية رصد اعتمادات مالية معتبرة وبرمجة سلسلة من العمليات الهيكلية الرامية إلى توفير التغطية الطاقوية، وفك العزلة عن المحيطات الفلاحية، وترشيد الموارد المائية.

وللوقوف على حجم هذا التدخل العمومي ومدى فعاليته الميدانية نستعرض الجدول الموالي الذي يبرز بدقة الوضعية المادية والمالية للعمليات المسجلة والموجهة لدعم القطاع الفلاحي بولاية أدرار:

¹ حرقون، مرجع سابق، ص35

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي

جدول 11: يوضح الوضعية المادية والمالية للصفقات العمومية في القطاع الفلاحي للعمليات المسجلة (2023-2026) بولاية أدرار

الملاحظات	النسبة المادية	إجمالي الدفع لغاية ماي 2026	دفع 2025	مجموع الالتزامات (Tot) (Engag)	اعتمادات الدفع 2025 (CP)	رخصة البرنامج (AE) (act)	سنة العملية	تسمية العملية (Libellé de l'opération)
العملية جارية	90 %	3,048,78 5.00	3,048,78 5.00	44,009,26 4.49	3,050,00 0.00	46,000,00 0.00	20 24	إنجاز، إعادة تأهيل وتهيئة النقاط المائية الفلاحية والرعية بأدرار
العملية جارية	0 %	0.00	0.00	21,195,32 8.00	0.00	22,000,00 0.00	20 24	تجهيز النقاط المائية الرعية والفلاحية بالطاقة الشمسية بأدرار
عملية منتهية	10 %	47,208,4 90.00	47,208,4 90.00	58,350,77 5.35	5,000,00 0.00	60,000,00 0.00	20 24	إنجاز شبكة سقي مقتصد للمياه بأدرار
الصفقات في طور الإعداد (رفضت من CM (W	0 %	0.00	0.00	0.00	52,500,0 00.00	1,050,000, 000.00	20 25	فتح وتهيئة مسالك فلاحية على مسافة 300 كلم (محيطات الزراعات الاستراتيجية)

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

الملاح ظات	النس بة الماد ية	إجمالي الدفع لغاية ماي 2026	دفع 2025	مجموع الالتزامات Tot) (Engag	اعتمادات الدفع 2025 (CP)	رخصة البرنامج (AE (act	سنة العم لية	تسمية العملية) Libellé de l'opéra (tion
العملية جارية	50 %	0.00	0.00	2,999,354, 250.81	200,000, 000.00	3,000,000, 000.00	20 25	الكهرباء الفلاحية الموجهة لمحيطات الزراعات الاستراتيجية
الصفحة في طور الإعداد	0%	0.00	0.00	0.00	0.00	4,000,000, 000.00	20 26	الكهرباء الفلاحية لمحيطات الزراعات الاستراتيجية

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية في أدرار

يعد جدول الوضعية المادية والمالية للعمليات المسجلة بمثابة لوحة قيادة تعكس توجهات الإنفاق العمومي ومستوى فعالية الحوكمة في تسيير القطاع الفلاحي بولاية أدرار، حيث تكشف المعطيات المسجلة عن تركيز واضح للسياسات العمومية على دعم الزراعات الاستراتيجية الكبرى عبر توفير البنية التحتية الطاقوية واللوجستية اللازمة لتوسيع الاستثمار الفلاحي الصحراوي، بما ينسجم مع التوجه الوطني الرامي إلى تحقيق التنوع الاقتصادي.

فقد أظهرت البيانات تخصيص أغلفة مالية ضخمة لمشاريع الكهرباء الفلاحية وفتح المسالك بالمحيطات الزراعية الاستراتيجية، تجاوزت في مجموعها 8.05 مليار دينار جزائري، وهو ما يعكس تحولاً في المقاربة التنموية للدولة من منطق الدعم التقليدي المحدود إلى منطق بناء أقطاب فلاحية استثمارية ذات طابع إنتاجي واسع، وفي هذا الإطار، سجل مشروع الكهرباء الفلاحية الموجهة للمحيطات الاستراتيجية غلفاً مالياً قدره 3 مليارات دينار مع نسبة إنجاز بلغت 50%، ما يدل على وجود ديناميكية ميدانية فعلية لتجاوز إشكالية الطاقة التي تعد من أبرز معوقات الزراعة الصحراوية الحديثة، كما تم تسجيل مشروع إضافي بقيمة 4 مليارات دينار مبرمج لسنة 2026 غير أنه لا يزال في مرحلة إعداد الصفقات، وهو ما يعكس استمرار الرؤية التوسعية للدولة في دعم الزراعات الاستراتيجية.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

وفي المقابل، كشفت المعطيات عن تفاوت واضح في مستوى تنفيذ المشاريع المرتبطة بالاستدامة البيئية والعقلانية المائية، فقد سجل مشروع إنجاز شبكة سقي مقتصدة للمياه نسبة إنجاز كاملة (100%) بغلاف مالي قدره 60 مليون دينار، ما يعكس فعالية الإدارة المحلية في تجسيد سياسات ترشيد استهلاك المياه وتعزيز كفاءة استغلال الموارد الجوفية، كما سجلت عمليات إنجاز وإعادة تأهيل النقاط المائية الفلاحية والرعية نسبة تقدم بلغت 90% بغلاف مالي يقدر بـ46 مليون دينار، الأمر الذي يبرز أهمية هذه المشاريع في دعم الاستقرار السوسيو-مجالي والمحافظة على استمرارية النشاط الرعي والفلاحي التقليدي.

غير أن مشروع تجهيز النقاط المائية بالطاقة الشمسية، رغم أهميته في دعم الانتقال الطاقي وتقليص تكاليف الاستغلال سجل نسبة إنجاز منعدمة (0%) رغم تخصيص غلاف مالي يفوق 22 مليون دينار، وهو ما يكشف عن وجود صعوبات تقنية وإجرائية تحد من فعالية تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة بالمناطق الصحراوية، ويعكس في الوقت ذاته محدودية القدرة المؤسسية على مواكبة التحول نحو الفلاحة المستدامة منخفضة التكلفة الطاقوية.

ومن جهة أخرى، أبرز مشروع فتح وتهيئة المسالك الفلاحية على مسافة 300 كلم، والموجه أساسا لخدمة محيطات الزراعات الاستراتيجية إحدى أبرز مظاهر التعثر الإداري حيث سجل نسبة إنجاز 0% رغم حيازته على غلاف مالي ضخم قدره 1.05 مليار دينار، وهذا بسبب رفض الصفقات من طرف لجنة الصفقات للولاية ويعكس هذا الوضع إشكالية بطء استهلاك الاعتمادات المالية نتيجة التعقيدات البيروقراطية وضعف النجاعة الإجرائية في إعداد الملفات التقنية والقانونية، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر إنجاز البنية التحتية الضرورية وفك العزلة عن المحيطات الفلاحية.

وبصفة عامة، تؤكد القراءة التحليلية لهذه العمليات أن الدولة تتجه نحو ضخ استثمارات مالية معتبرة لتطوير الفلاحة الصحراوية وتحويل أدرار إلى قطب فلاحي استراتيجي، غير أن فعالية هذه التوجهات تبقى مرتبطة بمدى تحسين الحوكمة المحلية، ورفع كفاءة التسيير الإداري، وتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع المبرمجة، بما يضمن تحويل الاعتمادات المالية المرصودة إلى نتائج تنمية ومردودية اقتصادية فعلية على أرض الواقع.

المطلب الثالث: أشكال وأنماط الفلاحة في أدرار

يتميز النشاط الفلاحي في ولاية أدرار بتنوع واضح في أنماطه الإنتاجية، وهو تنوع ناتج عن التفاعل بين الخصائص الطبيعية الصحراوية من جهة، والتطور التدريجي للسياسات الفلاحية الموجهة نحو تثمين المجال الصحراوي من جهة أخرى، ويعكس هذا التنوع تحول القطاع الفلاحي من اقتصاد واحاتي تقليدي يعتمد على الاكتفاء الذاتي، إلى منظومة إنتاجية أكثر انفتاحا على الاستثمار والتقنيات الحديثة حيث يجمع بين أنماط تقليدية مستدامة وأنماط حديثة ذات طابع رأسمالي وتجاري.

وتتمثل أبرز هذه الأنماط فيما يلي:

1- الزراعة الواحاتية التقليدية والحراجة العائلية (النظام الإيكولوجي المستدام)

تعد الزراعة الواحاتية من أقدم وأهم الأنماط الفلاحية الموروثة في منطقة أدرار، كما تصنف من الناحية العلمية ضمن أنظمة الحراجة الزراعية الإيكولوجية (Agroécosystèmes oasiens)، نظرا لقيامها بتفاعل متوازن بين العناصر النباتية والحيوانية والبشرية داخل فضاء زراعي محدود الموارد. ويتمثل أساس هذا النظام في شجرة النخيل باعتبارها العنصر المحوري في البنية الواحاتية حيث تؤدي وظائف بيئية وإنتاجية متعددة، تتمثل في توفير الظل، تقليل حدة التبخر، حماية المحاصيل من الرياح الحارة، والمساهمة في خلق مناخ محلي أكثر اعتدالا يسمح بتعدد الطبقات الزراعية أسفلها، وبهذا الشكل يتم دمج محاصيل معيشية متنوعة مع تربية المواشي ضمن نظام إنتاجي متكامل، يقوم على منطق الاستغلال المتعدد للفضاء نفسه.¹

ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية، يرتبط هذا النمط بالبنية التقليدية للمجتمع الواحاتي حيث يسود الطابع العائلي في التنظيم والعمل الزراعي، ويغلب عليه منطق زراعة الكفاف أكثر من منطق التبادل التجاري مع اعتماد محدود على المكننة الزراعية الحديثة، مما يعكس استمرار أنماط إنتاج تقليدية داخل بيئة تتسم بالهشاشة الطبيعية.²

كما يعتمد هذا النظام في الري بشكل أساسي على تقنية "الفقارات" المذكورة سابقا والتي تعتبر نظام مائي تقليدي بالغ التعقيد والفاعلية في السياق الصحراوي.

2- الزراعات الاستراتيجية الكبرى (الاستصلاح الواسع)

يمثل هذا النمط مرحلة حديثة من تطور الفلاحة في أدرار، حيث يرتبط مباشرة بالسياسات العمومية للاستصلاح الزراعي وبرامج الامتياز الفلاحي التي أطلقتها الدولة بهدف تثمين الأراضي الصحراوية وتحويلها إلى فضاءات إنتاج استراتيجية.

ويتميز هذا النمط بطابعه الاستثماري الواسع، حيث تستغل مساحات شاسعة من الأراضي الصحراوية اعتمادا على تقنيات الإنتاج الحديثة، خاصة المكننة الزراعية المتقدمة وأنظمة الري المحوري (Pivot irrigation)، إضافة إلى استغلال مكثف للموارد المائية الجوفية عبر الآبار الارتوازية العميقة.

ويهدف هذا النموذج الإنتاجي أساسا إلى دعم الأمن الغذائي الوطني من خلال التركيز على المحاصيل الاستراتيجية الكبرى، وعلى رأسها الحبوب بمختلف أنواعها، مثل القمح والذرة والشعير والسرغوم، مما يعكس انتقال الفلاحة في المنطقة من منطق الإنتاج المحلي المحدود إلى منطق الإنتاج الواسع الموجه للسوق الوطنية.³

¹ Salma Abdelkarim، Contribution de l'étude de la modélisation des potentialités agroécologiques des cultures sahariennes des wilayas: Adrar - Ghardaïa - El Oued, mémoire de master en économie rurale(université de ziane achour-djalfa: faculté des sciences de la nature et de la vie,2023-2024),p.30

² شيخي وبوشريط وبنعرج، مرجع سابق، ص3.

³ Mohamed hadeid, sid ahmed bellal, tarik ghodbani et ouassini dari, "L'agriculture au Sahara du sud-ouest algérien : entre développement agricole moderne et permanences de l'agriculture oasienne traditionnelle", Cahiers Agricultures, vol.27(2025 ،)p4-5.

3- الاستصلاح الفلاحي الصغير (الديناميكية الانتقالية)

يمثل الاستصلاح الفلاحي الصغير أحد المظاهر التحولية المهمة في البنية الفلاحية لولاية أدرار، حيث يقوم على مبادرات فردية أو عائلية للفلاحين المحليين تهدف إلى توسيع النشاط الزراعي خارج النطاق التقليدي للواحات المكتظة، ويتميز هذا النمط بكونه أكثر مرونة وأقل كثافة رأسمالية مقارنة بالاستصلاح الواسع، كما يعتمد بدرجة كبيرة على الخبرة المحلية والموارد الذاتية للفلاحين مع إدماج تدريجي لبعض التقنيات الحديثة حسب الإمكانيات المتاحة.¹

وقد أدى هذا النمط إلى بروز مشهد فلاحي هجين تتداخل فيه الزراعة الواحاتية التقليدية مع مساحات مستصلحة صغيرة، ما يعكس مرحلة انتقالية في تطور الفلاحة بالمنطقة، يسعى فيها الفلاح البسيط إلى الاندماج التدريجي في الاقتصاد الزراعي الحديث رغم محدودية الإمكانيات.

4- الزراعة التكميلية المحمية والتجارية (الباكورات والزراعة الصناعية)

تعد الزراعة التكميلية من أبرز مظاهر التحول الفلاحي الحديث في ولاية أدرار، حيث استفادت من الخصائص المناخية الصحراوية خاصة الارتفاع المبكر في درجات الحرارة لتطوير زراعات الباكورات التي تهدف إلى إنتاج الخضروات وتسويقها في الأسواق الوطنية في فترة مبكرة مقارنة بمناطق الشمال. ويتم ممارسة هذا النمط إما في الحقول المكشوفة المعتمدة على الري بالتقطير، أو داخل البيوت البلاستيكية التي تسمح بالتحكم في الظروف المناخية وزيادة الإنتاجية ويتميز هذا النمط بكثافة الإنتاج وسرعة دوران رأس المال، مما يجعله نشاطا زراعيا ذا طابع تجاري بامتياز.²

ومع تطوره، لم يعد هذا النمط مقتصرًا على الإنتاج الفلاحي فقط بل أصبح مرتبطًا بشكل متزايد بالصناعات التحويلية، في إطار ما يعرف بالتكامل الزراعي-الصناعي، حيث يتم توجيه بعض المحاصيل ذات القيمة التجارية المرتفعة نحو وحدات التحويل الصناعية، مثل الطماطم الصناعية الموجهة لمصنع رقان، إضافة إلى زراعة الخيار عالي الجودة الذي يدخل في بعض الصناعات المرتبطة بمواد التجميل والعناية، وهو ما يعكس اندماج الفلاحة في منطق الاقتصاد الصناعي الحديث.³

بوجه عام، يعكس التنوع في أنماط النشاط الفلاحي بولاية أدرار ديناميكية واضحة في التحول من نموذج فلاحي تقليدي قائم على الواحات والزراعة المعيشية، إلى نموذج متعدد الأبعاد يجمع بين الإنتاج الإيكولوجي المستدام والزراعة الاستثمارية الحديثة، كما يبرز هذا التنوع التحدي القائم بين ضرورة تهمين الموارد الطبيعية المتاحة من جهة والحفاظ على استدامة النظام البيئي الصحراوي من جهة أخرى، بما يجعل من الفلاحة في أدرار مجالًا استراتيجيًا يتطلب توازنًا دقيقًا بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

¹ المرجع نفسه، ص 4-5.

² عبد الكريم، مرجع سابق، ص 22.

³ حرقون، مرجع سابق، ص 37.

المبحث الثاني: ديناميكية القطاع الفلاحي في ولاية أدرار

يشهد القطاع الفلاحي بولاية أدرار خلال السنوات الأخيرة ديناميكية متزايدة بفعل تنامي الاستثمارات الفلاحية وقد ساهم هذا التوجه في بروز مشاريع فلاحية كبرى وتطور للإنتاج النباتي والحيواني، غير أن القطاع لا يزال يواجه جملة من التحديات الطبيعية والتنظيمية والاقتصادية التي تؤثر في مردوديته واستدامته، وعليه، يهدف هذا المبحث إلى دراسة أهم المشاريع الاستثمارية الفلاحية بالولاية، وتحليل مساهمة الإنتاج الفلاحي في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تقييم أبرز التحديات التي تواجه الفلاحة بأدرار وآفاق تطويرها مستقبلا.

المطلب الأول: المشاريع الاستثمارية الكبرى بأدرار كرافعة للتنمية الفلاحية

تعد المشاريع الاستثمارية الفلاحية الكبرى في ولاية أدرار أحد أهم ركائز الديناميكية الزراعية بالمنطقة، إذ تعكس توجه الدولة نحو تهيئة الموارد الصحراوية واستقطاب الاستثمارات وفي هذا السياق، نجد مشاريع جزائرية خاصة و مشاريع ذات شراكات جزائرية أجنبية كمايلي :

أولاً: المشاريع الجزائرية الاستراتيجية الاستثمارية الكبرى في المنطقة:

1- مشروع مستثمرة "أجريكوفان" (Agricovan): نموذج التكثيف التكنولوجي في زراعة الحبوب

يعد مشروع شركة أجريكوفان ذات المسؤولية المحدودة، أحد أبرز النماذج الرائدة للاستثمار الخاص في ولاية أدرار، حيث يجسد توجهها ميدانيا نحو تحويل الرقعة الصحراوية إلى قطب زراعي استراتيجي، وتترع هذه المستثمرة على مساحة شاسعة تقدر ب 9000 هكتار تخصص بالأساس لزراعة "القمح الصلب" وتطوير إنتاج البذور المحلية عالية الجودة، مما يساهم في تأمين المدخلات الفلاحية وضمان استدامة زراعة المحاصيل الاستراتيجية.

ويرتكز النموذج التشغيلي لهذه المستثمرة على مقاربة "الزراعة الدقيقة" (Precision Agriculture) والتكثيف التكنولوجي، حيث تدمج بين استخدام أنظمة الري المحوري المتقدمة وتوظيف التقنيات الحديثة كالمراقبة عبر الأقمار الصناعية لتتبع المؤشرات الحيوية للمحاصيل وجمع البيانات الحقلية بدقة عالية، وقد أثمرت هذه الحوكمة التقنية للمشروع عن تحقيق مستويات مردودية استثنائية بلغت 7.5 طن في الهكتار الواحد.

ورغم هذا الأداء الإنتاجي العالي وحجم الاستثمارات الرأسمالية الضخمة التي تطلبها عمليات استصلاح وتهيئة التربة الصخرية، يواجه المشروع تحديات بنيوية ولوجستية تعيق تعظيم الربحية، وتتجلى أبرزها في العجز الطاقوي المتمثل في تأخر الربط بالشبكة الكهربائية الوطنية، مما يفرض اعتمادا كبيرا ومكلفا على المولدات العاملة بالمازوت، وهو ما يرفع من تكاليف الإنتاج بشكل أكبر.¹

وبصفة عامة، وبفضل حجم الاستثمارات المعبأة تلعب مستثمرة "أجريكوفان" دورا محوريا في دعم السياسات العامة للدولة الجزائرية، متقاطعة مع الأهداف الماكرو-اقتصادية للدولة، بما يكرس خلق التنوع الاقتصادي وتحقيق السيادة الوطنية في التموين بالحبوب.

¹ قناة الوطنية، زراعة الحبوب في أدرار شركة أجريكوفان، في: https://youtu.be/KK9_WL8gtG8?si=2Ys9AbLtjyU8X0n، تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2026 على 13 زوالا.

2-مشروع مجمع "أغروديف" (AGRODIV): نحو تكريس التكامل الفلاحي-الصناعي

يعد مشروع المزرعة الفلاحية الصناعية التابعة لمجمع الصناعات الغذائية "أغروديف" (AGRODIV) بولاية أدرار، أحد أبرز المشاريع الهيكلية الرامية إلى تجسيد مقاربة "الصناعة الزراعية" (Agro-industry) إذ يتربع هذا المشروع على مساحة شاسعة تقدر بـ 5000 هكتار من الأراضي المسترجعة والتي تخضع حاليا لعملية إعادة تأهيل شاملة وتوجيه متخصص لإنتاج القطن كمادة أولية استراتيجية. وتكمن الأهمية البنيوية لهذا المشروع في تجاوزه للنمط الزراعي الكلاسيكي (الإنتاج الغذائي البحت) نحو إرساء اندماج اقتصادي حقيقي متكامل، حيث يهدف إلى تموين قطاع الصناعات النسيجية الوطنية بمادة القطن محليا، مما يساهم بشكل مباشر في تقليص فاتورة الواردات واثمين الموارد الوطنية ضمن سلاسل القيمة المضافة انسجاما مع التوجه العام نحو بناء اقتصاد منتج ومستدام.

ولضمان الكفاءة التشغيلية والنجاعة التقنية، اعتمد المشروع على مقاربة الانفتاح التكنولوجي ونقل المعرفة وذلك من خلال إدماج الجانب التكويني ضمن دراسة الجدوى التقنية والاقتصادية بالشراكة مع المتعامل الإسباني "LS ALCANTARA SYSTEM"، وتهدف هذه الشراكة إلى تأهيل الكفاءات المحلية وتمكينها من الإدارة الحديثة للمزرعة والوحدة الصناعية الملحق بها وفقا للمعايير الدولية. وبالموازاة مع ذلك، تركز خطة التهيئة الميدانية الاستباقية للمشروع على تحديث المقومات القاعدية للإنتاج، ويشمل ذلك إجراء تشخيص دقيق للآبار وصيانة الشبكات الهيدروليكية لضمان استدامة السقي، فضلا عن حتمية الربط بالشبكة الكهربائية لتأمين استمرارية العمليات التشغيلية للشقين الزراعي والصناعي على حد سواء.¹

3-مشروع شركة "A3" (المجمع سوناطراك): توظيف الرأسمال العمومي لتحقيق الأمن الغذائي

يشكل مشروع شركة "الأنشطة الزراعية والصناعات الغذائية" (A3) التابعة للمجمع البترولي الوطني "سوناطراك"، نقلة نوعية في مسار الاستثمار العمومي الموجه للقطاع الفلاحي ويندرج هذا المشروع ضمن مخطط استراتيجي وطني يهدف إلى إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الزراعي عبر استغلال القدرات الكامنة في المناطق الصحراوية، وفي هذا الإطار، تستحوذ ولاية أدرار على حصة الأسد ضمن محفظة الشركة العقارية بمساحة استصلاح شاسعة تبلغ 16,000 هكتار، تخصص أساسا لتطوير زراعة المحاصيل الاستراتيجية (كالقمح والشعير) مدمجة بنشاط تربية المواشي مما يعكس إرادة فعلية لتعزيز الاكتفاء الذاتي.

ويعتمد هذا القطب الزراعي على مقاربة استصلاحية وتقنية متكاملة تشمل التجهيز الشامل للمحيطات الزراعية وفق أحدث المعايير بدءا من المعالجة الآلية للتربة وصولا إلى تنصيب أنظمة الري الحديثة، وقد أسفرت هذه الحوكمة التقنية المدعومة بالقدرات اللوجستية والمالية الكبيرة لمجمع "سوناطراك" عن برمجة تحقيق مستويات مردودية مرتفعة تتراوح بين 44 و55 قنطارا في الهكتار بالنسبة

¹ وزارة الصناعة، المرحلة الثانية بولاية أدرار: المزرعة الفلاحية الصناعية لإنتاج القطن لمجمع "AGRODIV"، في: <https://www.industrie.gov.dz/adrar02-10-nov-2025>، تاريخ الاطلاع: 15ماي 2026 على 17 مساء.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

لمحصول القمح وهو مؤشر كمي يعكس الكفاءة الإنتاجية العالية ويؤكد الجدوى الاقتصادية والفنية للاستثمارات الكبرى في النطاق الصحراوي.¹

وتبرز الأهمية البنيوية لمشروع شركة "A3" في ولاية أدرار في كونه يجسد ديناميكية جديدة تعتمد على "التكامل القطاعي"، حيث يتم توظيف الفوائض المالية والخبرات التسييرية لقطاع الطاقة (سوناطراك) نحو خلق ثروة زراعية مستدامة وهو ما يتقاطع بشكل مباشر مع التوجهات الكلية للدولة الرامية إلى تأمين التموين الداخلي بالمواد الاستراتيجية، تقليص فاتورة الاستيراد، وإرساء دعائم متينة للأمن الغذائي الوطني.

4- مشروع فرع "كوسيدار-للزراعة": الاستثمار العمومي وتكريس الزراعة المندمجة

يمثل مشروع مجمع "كوسيدار" (عبر فرعه المتخصص "كوسيدار-زراعة") نموذجا حيويا لانخراط المؤسسات العمومية الكبرى في تجسيد السياسات الزراعية الوطنية وتوسيع رقعة الاستصلاح الصحراوي، وفي ولاية أدرار تحديدا، خصص المجمع غلafa ماليا ضخما يصل إلى 5.5 مليار دينار جزائري لاستثمار وتهيئة مساحة شاسعة تقدر بـ 16,000 هكتار.

ويرتكز التوجه الاستراتيجي لهذا المشروع المهيكل على النقاط المحورية التالية:

تطوير المحاصيل الكبرى وإنتاج البذور: يركز المشروع بشكل أساسي على زراعة المحاصيل الاستراتيجية (كالقمح والذرة)، مع إيلاء أهمية قصوى لإنتاج البذور محليا وبكميات كبيرة وتعد هذه الخطوة بالغة الأهمية لتوفير قاعدة صلبة تلبي احتياجات المستثمرات الفلاحية الأخرى من المدخلات الأساسية، مما يضمن استمرارية سلاسل الإنتاج الزراعي في المنطقة.

إرساء نموذج الزراعة المندمجة والبيئية: يستند النموذج التشغيلي للمجمع إلى تحقيق التكامل بين الشقين النباتي والحيواني، من خلال إدماج نشاط تربية المائيات (أسماك المياه العذبة) واستغلال مياه الأحواض -الغنية بالمواد العضوية- في سقي المحاصيل الكبرى، وقد أثبتت هذه التقنية الإيكولوجية قدرتها على مضاعفة المردودية الإنتاجية بنسب عالية وتوفير منتجات طبيعية خالية من الأسمدة الكيميائية.

تنوع الإنتاج الحيواني: إلى جانب المحاصيل الكبرى، يتجه المشروع نحو الاستثمار في شعبة تربية الأبقار (للتسمين وإنتاج الحليب) كخطوة استباقية للمساهمة في تلبية الطلب الوطني وتقليص واردات غبرة الحليب.

ويتمثل الأثر السوسيو-اقتصادي والمؤسساتي لهذا الاستثمار الضخم في خلق حركية تنموية بالولاية عبر استقطاب اليد العاملة المحلية وتوفير مناصب شغل مستدامة، كما يتميز بضمان منافذ تسويقية مؤسسية للإنتاج من خلال إبرام اتفاقيات تموين مع هيئات عمومية (كالمديرية العامة للخدمات الجامعية) مما يضمن استمرارية المشروع ونجاعته الاقتصادية.²

ثانيا: المشاريع الاستراتيجية الاستثمارية ذات الشراكات الجزائرية-الأجنبية في المنطقة:

¹ جلال لوز، شركة "A3" لسوناطراك توسع استثماراتها الزراعية في أربع ولايات، في: <https://tdms.cc/kuiss>، تم الاطلاع: 15 ماي 2026 على الساعة 18 مساء.

² جريدة المساء، كوسيدار تستثمر في زرع 49 ألف هكتار، في: <https://2u.pw/KAWfik>، تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2026 على الساعة 18 مساء.

1- مشروع مجمع "بلدنا" (الجزائر-قطر): زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتأسيس أضخم قطب زراعي-صناعي مدمج

يعد مشروع بلدنا لإنتاج الحليب المجفف بولاية أدرار الذي وقعته الحكومة الجزائرية بتاريخ 24 أبريل 2024، ثمرة شراكة استراتيجية مهيكلية بين شركة "بلدنا" القطرية والصندوق الوطني للاستثمار الجزائري ويمثل هذا المشروع الذي تبلغ قيمته الاستثمارية 3.5 مليار دولار أضخم استثمار زراعي-صناعي من نوعه على المستوى العالمي، ونقطة تحول جوهريّة في مسار الاستصلاح الصحراوي.¹

ويرتكز هذا المشروع العملاق على هندسة اقتصادية وتقنية تتجلى في المحاور التالية:

• الهيكلية المجالية والنموذج المتكامل (Integrated Model): يتربع المشروع على وعاء عقاري ضخم يقدر بـ 117 ألف هكتار، ويعتمد على مقاربة الإنتاج المدمج التي تتحكم في كامل "سلسلة القيمة" (Value Chain) عبر ثلاث حلقات متصلة: استصلاح الأراضي لإنتاج الحبوب والأعلاف، إقامة مزارع متطورة لتربية الأبقار الحلوب، وبناء مصانع حديثة لإنتاج الحليب المجفف ومشتقاته.

• القدرات الإنتاجية والتنفيذ المرحلي: تم تخطيط المشروع وفق رزنامة تمتد لـ 9 سنوات ومقسمة على 4 مراحل (تنطلق أولها سنة 2026) وتهدف المرحلة الأولى إلى تجهيز المساحات بـ 700 وحدة ري محوري لزراعة الأعلاف، ليضم المشروع عند بلوغ طاقته القصوى قطيعا يقدر بـ 270 ألف رأس بقر، لإنتاج 194 ألف طن من مسحوق الحليب سنويا وهو ما سيسمح بتغطية 50% من الاحتياجات الوطنية.

• التحالفات التكنولوجية ونقل المعرفة: لضمان أعلى معايير النجاعة التقنية والبيئية، أبرمت الشركة عقودا تنفيذية (مرحلة أولى بقيمة تفوق 500 مليون دولار) مع رواد التكنولوجيا العالمية أبرزها شركة "فالмонт" (Valmont) الأمريكية لتصميم شبكات الري المقتصدة للمياه، وشركة (GEA) الألمانية لتصميم خطوط الإنتاج المعقدة إلى جانب إشراك مؤسسات جزائرية كبرى (مثل كوندور وريدميد) لتعزيز المحتوى المحلي.

• الأبعاد الماكرو-اقتصادية والسوسيو-مجالية: يحمل المشروع رهانات استراتيجية تتجاوز الإنتاج البحت، والتي تتمثل في تقليص فاتورة الواردات المكلفة لمسحوق الحليب واللحوم الحمراء مما يحافظ على احتياطي الصرف بالعملية الصعبة، أما على الصعيد المحلي، سيشكل المشروع قطبا سوسيو-اقتصاديا رائدا بولاية أدرار عبر استحداث نحو 5,000 منصب شغل، وتنشيط قطاعات موازية كاللوجستيك والنقل وصناعة الأعلاف.²

-المستجدات التنفيذية للمشروع بتاريخ أبريل 2026 (الانتقال إلى مرحلة الإنجاز المادي):

لقد شهد المشروع ديناميكية متسارعة بانتقاله الفعلي من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ الميداني، إثر توقيع "الحزمة الثانية" من العقود بقيمة تتجاوز 635 مليون دولار والتي تضمنت إضافات استراتيجية جديدة أبرزها:

¹ هجيرة العربي شريف وأمينة بدر الدين، "مساعي الجزائر لتطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية وتحدياتها"، مجلة التنوع الاقتصادي، (2024)، ص126.

² الهام قزباج، أكبر مشروع لإنتاج الألبان والحليب المجفف بشراكة قطرية جزائرية، في: <https://2u.pw/ubW0r0> تاريخ الاطلاع: 15ماي 2026 على 09 صباحا.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

• تجسيد استيراد القطيع المؤسس (اللوجستيك الجوي): تم إبرام عقود مع الشركتين الأمريكيتين scarff bros وghunland لاستيراد الدفعة الأولى المتمثلة في 30 ألف رأس بقر حلوب (بتاريخ نوفمبر 2026)، ولضمان المعايير الصحية العالية تم اعتماد تقنية "الشحن الجوي" (عبر 109 رحلات) لتقليص مدة النقل والحفاظ على سلامة القطيع.

• تكثيف الاعتماد على المحتوى المحلي (Local Content): تميزت هذه المرحلة بإشراك قوي للشركات الوطنية (7 شركات جزائرية من أصل 10 موقعين)، على رأسها شركة الهندسة المدنية "GCB" (فرع سوناطراك) المكلفة بتهيئة مزارع الأبقار، وشركة "ECMCO" لإنجاز أشغال التهيئة الترابية، مما يضمن توفير العملة الصعبة من جهة وتنشيط المناولة المحلية من جهة أخرى.

• تسريع البنية التحتية الداعمة: الانطلاق في بناء منشآت قاعدية كبرى تشمل محطات لإنتاج الخرسانة (le béton)، وقواعد حياة ضخمة (بطاقة استيعاب 2000 سرير) لاستيعاب العمالة.

• مضاعفة الأثر السوسيو-اقتصادي: كشفت التقديرات الجديدة أن مرحلة "إنجاز المشروع" لوحدها ستستحدث أكثر من 15 ألف منصب عمل مباشر، مما سيخلق حركية غير مسبوقة في سوق الشغل المحلي.¹

2- مشروع الشركة التركية "صارل دونايصر" (Sarl Dunaysir): الاستثمار الأجنبي المباشر وتكامل الإنتاج الزراعي-الحيواني

يعد مشروع المستثمرة التركية "صارل دونايصر" (التابعة لمجموعة "داكينسان") من النماذج البارزة لنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستصلاح الزراعي الصحراوي بولاية أدرار، وقد عرف هذا المشروع ديناميكية متصاعدة بانتقاله من الطور التجريبي إلى الاستغلال التجاري والاحترافي الشامل بحلول عام 2023.

ويستمد هذا المشروع نجاحه من التوظيف الذكي للمزايا التنافسية (Avantages Comparatifs) التي تتيحها البيئة الصحراوية بأدرار والتي لخصتها الإدارة التشغيلية للمشروع في: انخفاض تكاليف الإنتاج، وفرة الموارد الطاقوية، توفر اليد العاملة، وسهولة الولوج إلى الطبقات المائية الجوفية. ويرتكز النموذج التنموي لهذه المستثمرة على محاور التنوع الفلاحي الآتية:

• التنوع المحصولي الاستراتيجي: يستغل المشروع وعاء عقاريا مساحته 4,000 هكتار، وجه لإنتاج سلة متكاملة تجمع بين المحاصيل الاستراتيجية (القمح والشعير)، البقوليات (العدس)، والمحاصيل العلفية (البرسيم)، مما يساهم في سد الاحتياجات المتعددة للسوق الوطنية.

• الاستثمار الكثيف في الأشجار المثمرة والزراعة المحمية: لم يقتصر الاستثمار على الزراعات الكبرى، بل امتد لقطاع الأشجار المثمرة عبر غرس 60 ألف شجرة على مساحة 420 هكتارا، كما يحمل المشروع آفاقا توسعية طموحة تستهدف استصلاح 3,000 هكتار إضافية وتخصيص 300 هكتار إضافية

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، مشروع "بلدنا" لإنتاج الحليب المجفف بالجزائر، في: <https://n9.cl/qmfriv>، تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2026 على 10 صباحا.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

للفواكه فضلا عن إدراج نمط الزراعة الكثيفية للخضروات عبر بناء دفيئات احترافية إضافية (البيوت المحمية).

• إرساء التكامل الزراعي-الحيواني: لتعظيم القيمة المضافة وضمان استدامة المشروع عمدت الشركة إلى إدراج شعبة تربية المواشي ضمن دورتها الإنتاجية مما يكرس نموذجا متكاملًا يتمثل في النظام الزراعي الغابي الرعوي (Agro-sylvo-pastoral) الذي يستفيد من مخرجات الزراعة العلفية لتموين الثروة الحيوانية.¹

3- الشراكة التقنية مع شركة "أفكو" (AFKO) التركية: نقل التكنولوجيا وعصرنة البنية التحتية للري

تمثل شركة "أفكو" (AFKO) التركية، المتخصصة في هندسة الري المحوري ركيزة تكنولوجية داعمة للمنظومة الاستثمارية بولاية أدرار، ولا يقتصر دور هذه الشركة على الاستغلال الزراعي المباشر بل يتجلى في كونها الشريك التقني والمورد الاستراتيجي للبنية التحتية المائية لأضخم المشاريع الصحراوية وعلى رأسها مشروع "بلدنا".²

ويتركز المضمون التشغيلي لهذه الشراكة التقنية في تقديم حلول هندسية متكاملة تعتمد على مقارنة تجهيز المشروع كاملا وتسليمه أي "تسليم المفتاح" (Turnkey Project)، وذلك عبر المحاور التالية:³

- توطین أنظمة الري الذكية: تتولى الشركة تهيئة المساحات الزراعية الشاسعة وتجهيزها بأحدث

أنظمة الري المحوري (Center Pivot) المصممة خصيصا للتكيف مع قساوة البيئة الصحراوية.

- تكريس "الزراعة الدقيقة" (Precision Agriculture): تعتمد الحلول المقدمة من طرف الشركة على دمج تقنيات "التحكم عن بعد"، مما يسمح بترشيد دقيق لاستهلاك المياه الجوفية (الكفاءة المائية) وتوزيع عقلائي للموارد، وهو شرط أساسي لضمان الاستدامة الهيدرولوجية للمشاريع.

- دعم الإنتاجية الاستراتيجية: تساهم هذه البنية التحتية المتطورة بشكل مباشر في الرفع من المردودية الزراعية للمحاصيل ذات الأولوية الوطنية، لاسيما زراعة القمح الصلب.

وبالتالي، يجسد هذا الحضور التقني لشركة "أفكو" توجهها فعليا نحو إدماج "الابتكار التكنولوجي" كرافعة أساسية لضمان نجاح المشاريع الاستثمارية الكبرى في البيئات الجافة.

وعليه، وباستقراء هذه النماذج الاستثمارية الكبرى (العمومية، الخاصة، والأجنبية)، يتضح أن ولاية أدرار قد تحولت إلى قطب استقطاب حقيقي لرأس المال الفلاحي الكثيف والتكنولوجيا الزراعية، غير أن التقييم الاقتصادي الفعلي لنجاعة هذه السياسات الاستثمارية لا يمكن أن يبني فقط على حجم المشاريع وحدثة البنية التحتية، بل يتطلب قياس الأثر الميداني المباشر لهذه الاستثمارات على معدلات

¹ وكالة الأناضول، شركة تركية تنفذ مشروعا زراعيا وسط صحراء الجزائر، في: <https://n9.cl/61c492>، تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2026 على 09 صباحا.

² المستثمرة التركية أفكو في ولاية ادرار، في: <https://www.facebook.com/share/r/14iughTVW1Q/?mibextid=wwXlfr>، تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2026 على 10 صباحا.

³ أفكو للري المحوري، في: <https://www.facebook.com/share/14cDMK4ok9u/?mibextid=wwXlfr>، تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2026 على 10 صباحا.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

الإنتاج وهو ما يقودنا إلى المطلب الموالي لتحليل المؤشرات الإحصائية لواقع الإنتاجين النباتي والحيواني في الولاية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: مساهمة الإنتاج النباتي والحيواني بأدرار في الاقتصاد الوطني

لتقييم النجاعة الفعلية للاستثمارات العمومية والخاصة التي تم استعراضها سابقا، يستوجب التحليل الانتقال من مؤشرات المدخلات الاستثمارية إلى قياس المخرجات الإنتاجية وفي هذا السياق يمثل الإنتاج النباتي والحيواني بولاية أدرار أحد المرتكزات الأساسية لدعم الاقتصاد الفلاحي الوطني، وتشمل مساهمة الإنتاج الفلاحي في أدرار ما يلي:

أولا: الإنتاج النباتي:

تعد شعبة الإنتاج النباتي، بمختلف محاصيلها مؤشر بارز لقياس مدى مساهمة ولاية أدرار في تحقيق الأهداف الماكرو-اقتصادية للدولة كالتالي:

1- شعبة الحبوب كقاطرة استراتيجية: تظهر البيانات الإحصائية المتعلقة بتطور

إنتاج الحبوب لولاية أدرار خلال الفترة (2020-2025) تحولات هيكلية عميقة في بنية الإنتاج

الزراعي، وللوقوف على دلالات هذا التطور، نستعرض الجدول الموالي:

جدول 12: تطور إنتاج الحبوب لولاية أدرار 2020-2025

2024-2025		2023-2024		2022-2023		2021-2022		2020-2021		المحصول
الإنتاج (قنطار)	المساحة (هـك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هـك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هـك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هـك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هـك)	
1402384	30231	1013549	22626	824847	19942	697043	17166	667343	17557	الحبوب (المجموع)
1104660	23280	739918	16536	616814	13496	510581	10635	515578	11728	منها: قمح صلب
220733	4595	240405	4270	156493	4455	135462	4234	113601	4181	قمح لين
60468	1975	51676	1426	42991	1564	43966	1848	30409	1284	شعير
16524	381	11550	394	8550	428	7034	450	5292	279	شوفان

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بأدرار

يعكس التبع الإحصائي لقطاع الحبوب بولاية أدرار خلال الفترة (2020-2025) تحولات هيكلية عميقة تتجاوز مجرد النمو الكمي، لترجم تجسيدا فعليا لاستراتيجية الدولة الرامية إلى إحلال الواردات وتحقيق الأمن الغذائي عبر أقطاب الزراعة الصحراوية، ويمكن تفكيك هذه الديناميكية من خلال المؤشرات التالية:

1. الطفرة التوسعية والنمو الأساسي للإنتاج:

تظهر البيانات قفزة استثنائية في إجمالي إنتاج الحبوب، حيث تضاعف الإنتاج بأكثر من 110% خلال خمس سنوات فقط، منتقلا من 667,343 قنطارا (موسم 2020-2021) إلى 1,402,384 قنطارا

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

(موسم 2024-2025) وقد ترافقت هذه الطفرة الإنتاجية مع توسع مساحي كبير قفز من حوالي 17.5 ألف هكتار إلى أكثر من 30 ألف هكتار.

ويؤكد هذا المسار التصاعدي الحاد نجاح سياسات "الاستصلاح واسع النطاق" وتوجيه العقار الفلاحي نحو الاستثمارات الكبرى، هذا التوسع يفسر ويبرر منطقيا الميزانيات الضخمة التي رصدتها الحكومة (كما ظهر في جداول الميزانية) لتمويل مشاريع "الكهرباء الفلاحية" و"فتح المسالك"، كونها شروطا مسبقة وحتمية لاستدامة هذه الطفرة.

2. التركيز الاستراتيجي حول القمح الصلب:

يستحوذ القمح الصلب على النصيب الأكبر من بنية الحبوب، حيث يغطي في الموسم الأخير (2024-2025) مساحة 23,280 هكتارا بإنتاج يتجاوز 1.1 مليون قنطار، محتفظا بنسبة هيمنة تقارب 78% من إجمالي إنتاج الحبوب بالولاية ويعكس هذا التركيز مواءمة دقيقة للسياسات الزراعية المحلية مع نمط الاستهلاك الوطني (الذي يعتمد بكثافة على العجائن والسميد) فتوجيه المستثمرين نحو القمح الصلب يعبر عن تدخل حمائي من الدولة لتقليص فاتورة استيراد هذه المادة الحيوية من الأسواق الدولية.

3. مؤشر تحسن المردودية (الكفاءة الإنتاجية):

تبرز إحصائيات "القمح اللين" مؤشرا إيجابيا بالغ الأهمية يتعلق بـ "المردودية" (Rendement) فبمقارنة بسيطة نجد أن مساحة القمح اللين زادت بنسبة طفيفة جدا (من 4,181 هكتار إلى 4,595 هكتار)، إلا أن حجم الإنتاج تضاعف تقريبا (من 113,601 قنطار إلى 220,733 قنطار) ويشير هذا التفاوت الإيجابي بين استقرار المساحة ومضاعفة الإنتاج إلى تحسن كبير في المردودية، حيث ارتفع متوسط المردودية العام للحبوب من 38 قنطارا في الهكتار موسم (2020-2021) ليتجاوز 46.3 قنطارا في الموسم الأخير.

هذا يعني أن النمو لم يعد يقتصر على "التوسع الأفقي" (زيادة الأراضي) بل رافقه "نمو عمودي" ناتج عن التكثيف التكنولوجي، التحكم الجيد في المسار التقني، الاستخدام الأمثل للأسمدة، وفعالية أنظمة الري المحوري التي تطرقنا لها سابقا والتي شكلت المتغير المستقل والحاسم في تحقيق الطفرة الإنتاجية الكمية.

وعليه، تثبت هذه المؤشرات نجاعة التحول نحو الزراعة الاستراتيجية المكثفة في إقليم أدرار إلا أن هذا النجاح الكمي يفرز تحديات جديدة أمام حوكمة القطاع فمضاعفة الإنتاج إلى سقف 1.4 مليون قنطار يحتم على السلطات العمومية الإسراع في توسيع البنية التحتية اللوجستية، وتحديد قدرات التخزين (الصوامع المعدنية وغيرها) وشبكات النقل، لمنع تلف المحاصيل وضمان إدماجها السلس في السلسلة التموينية الوطنية.

-قراءة استرجاعية مقارنة مع المواسم السابقة:

لفهم الحجم الحقيقي للديناميكية الاستثنائية المسجلة في الفترة الحالية (2020-2025)، تقتضي الضرورة المنهجية إجراء مقارنة ارتدادية (Analyse Rétrospective) مع مؤشرات الفترة السابقة (2015-

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

(2020) فقراءة هاته المعطيات توضح أن مساحة الحبوب كانت في تزايد إلى أن بلغت أقصى حد لها في موسم (2019-2020) بحوالي 21,124 هكتارا (محققة حينها زيادة بـ 100% مقارنة بموسم الأساس 2015-2016) مع بلوغ المردودية حدود 43 قنطارا في الهكتار.

وتحمل هذه المقارنة دلالات أكاديمية واقتصادية بالغة الأهمية حيث تثبت المعطيات أن تلك المرحلة مثلت حجر الأساس لتهيئة الشروط القبلية للنجاح، وذلك عبر تحريك عجلة العقار الفلاحي (عقود الامتياز)، توفير التمويل البنكي (قرض التحدي)، وإدخال أنظمة "الري المحوري" التي سمحت بالاستغلال الكثيف (دورة الذرة ثم القمح) كما شهدت نفس المرحلة تحسنا في جودة المدخلات (بذور الخواص عالية الجودة)، مع إرساء ضمانات مؤسسية لاقتناء المحاصيل عبر تعاونية الحبوب (OAIC) والديوان الوطني لتغذية الأنعام (ONAB).¹

أما القفزة الحالية—التي تجاوزت فيها المساحة 30 ألف هكتار والإنتاج 1.4 مليون قنطار بمتوسط 46 قنطار/هك—فلم تنطلق من فراغ بل هي "تنويع تراكمي" للبنية التحتية والتقنية التي أسست سابقا. ويمثل الفارق الشاسع بين الفترتين انتقالا استراتيجيا من استثمارات الفلاحين الأفراد أو المستثمرين المتوسطين، إلى دخول "الشركات الكبرى ورؤوس الأموال الضخمة" (مثل المشاريع الاستراتيجية التي تم استعراضها سابقا) حيز الاستغلال الفعلي.

وبالتالي، فإن التتبع الكرونولوجي لهذا العقد يثبت أن ولاية أدرار قد انتقلت بنجاح من مجرد "قطب زراعي واعد قيد التجريب" إلى التكريس الفعلي كـ "الحوض الاستراتيجي الأول" لإنتاج الحبوب في الجزائر. لكن، ولإعطاء الطفرة الإنتاجية المحققة في ولاية أدرار حجمها الاستراتيجي الحقيقي، لا بد من وضعها ضمن السياق الماكرو-اقتصادي للإنتاج الوطني للحبوب فإذا كانت المقارنة مع الفترة السابقة (2015-2020) قد أثبتت نجاح التحول التكنولوجي والتوسع المساحي محليا، فإن الإحصائيات الوطنية لموسم (2024-2025) تكشف عن مفارقة هيكلية بين جهود الإنتاج وتنامي الاستهلاك، حيث حافظت الجزائر على حجم إنتاج يقدر بـ 3 ملايين طن من القمح و1.2 مليون طن من الشعير وهو ما مكّنها من احتلال المرتبة الثانية عربيا والـ 16 عالميا في إنتاج الشعير، لكن في الواقع هذا الجهد الإنتاجي الكبير يصطدم بارتفاع مضطرب في معدلات الاستهلاك الداخلي إذ يمثل القمح 60% من الحصة الغذائية للمواطن الجزائري، فقد سجل الاستهلاك الوطني لموسم (2024-2025) ارتفاعا ليبلغ 11.35 مليون طن (مقارنة بـ 11.20 مليون طن في موسم 2023-2024) وتتفاقم هذه الفجوة في ظل صعوبة ترشيد استهلاك الخبز والحد من التبذير وهو ما يرجع أساسا إلى سياسة "الأسعار المدعومة" التي تحمي القدرة الشرائية لكنها لا تحد من الهدر، وبالموازاة مع ذلك، يقدر استهلاك الشعير -الموجه أساسا كأعلاف للمواشي- بين 1.6 و1.65 مليون طن وهو طلب مرشح للزيادة الحادة كلما تدهورت المراعي الطبيعية بفعل موجات الجفاف المتكررة.

¹ محمد بن بيا، بلقاسم ميموني، وعبود ميلود، الفلاحة الصحراوية بوابة التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر "ولاية أدرار نموذجا"، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، م.04، ع.01 (2021)، ص145.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

أما بالنسبة للتبعية الهيكلية للواردات (والتي تشكل عبئا ماليا ثقيلا) فتعتبر المحصلة المباشرة لاتساع الفجوة بين الإنتاج المحلي (3 ملايين طن) والاستهلاك الضخم (11.35 مليون طن) مما يكرس استمرار التبعية للأسواق الدولية، إذ تصنف الجزائر ضمن أكبر المستوردين عالميا بواردات من القمح تتجاوز 7 ملايين طن سنويا، وبكمية تفوق 400 ألف طن للشعير لسد العجز في توفير الأعلاف. والأكثر دلالة في هذا السياق هو واقع "القمح الصلب" فبالرغم من الإرادة السياسية الرامية لتحقيق الاكتفاء الذاتي ووقف استيراده، تفرض التغيرات المناخية وشح الأمطار اللجوء إلى إبرام صفقات استيراد استثنائية (تتراوح بين 350 و500 ألف طن) لضبط التوازنات الداخلية للسوق.¹ وعليه، تؤكد هذه المؤشرات الوطنية أن الطفرة الإنتاجية التي تحققتها ولاية أدرار في إنتاج الحبوب ليست مجرد نجاح إقليمي معزول بل هي استجابة سيادية مستعجلة لتقليص هذه الفجوة الغذائية الوطنية مما يبرر ويفسر الحجم الهائل للاستثمارات العمومية والخاصة الموجهة لاستصلاح الأراضي الصحراوية في هذا الإقليم.

2- إنتاج التمورلشعبة النخيل

إذا كانت شعبة الحبوب قد جسدت معالم الطفرة التوسعية والتكثيف التكنولوجي السريع في الفضاء الزراعي الحديث لولاية أدرار، فإن الانتقال إلى تقييم أداء الاقتصاد الواحاتي التقليدي وتحديد شعبة التمور يتيح رصد نمط بنيوي مغاير تماما يعكس ملامح الازدواجية الزراعية في الإقليم، ولتبيان واقع هذه الشعبة وتتبع المؤشرات الكمية والمجالية لتطور إنتاج النخيل خلال الفترة (2020-2025) ندرج المعطيات الإحصائية الموضحة في الجدول الموالي:

جدول 13: يوضح تطور إنتاج التمور

2024-2025		2023-2024		2022-2023		2021-2022		2020-2021		المحصول
الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	
556254	18322	606425	18322	604595	18322	569273	18322	593204	18050	النخيل (التمر)

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بأدرار

تعكس المؤشرات في الجدول السابق مسارا تنمويا يتقاطع بشكل جذري مع الديناميكية التوسعية التي تشهدها الزراعات الاستراتيجية الأخرى كالحبوب، وبقراءة تحليلية متقاطعة لمتغيري "المساحة" و"الإنتاج" يمكن استخلاص جملة من المؤشرات الهيكلية التي تشخص واقع حوكمة الاقتصاد الواحاتي كالتالي:

1. الجمود الهيكلي للمساحات المزروعة (الركود المساحي):

¹ جبريل بوراس، الجزائر ثاني أكبر منتج هذا ما كشفته بيانات الهيئة الزراعية الخارجية الأميركية، في: <https://tdms.cc/05inv>، تاريخ الاطلاع: 22 ماي 2026 على 08 صباحا.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي

تبرز البيانات حالة من "الثبات التام" في المساحة المخصصة للنخيل والتي استقرت بصفة مطلقة عند 18,322 هكتارا طيلة أربعة مواسم متتالية (من 2021-2022 إلى 2024-2025) ويعكس هذا الركود المساحي بلوغ "الزراعة الواحاتية التقليدية" نقطة التشبع المكاني ومن منظور السياسات العامة، يترجم هذا المؤشر غياب توجيه استثماري حديث نحو خلق "محيطات نخيل صناعية" واسعة النطاق، حيث أدى التمرکز المكثف للدعم الحكومي والمحفزات العقارية حول المحاصيل الاستراتيجية (كالقمح) إلى تحول شعبة التمور نحو طابع "محافظ"، تكتفي فيه بالحفاظ على رقعتها الجغرافية والتاريخية دون أي توسع.

2. التذبذب الإنتاجي وهشاشة المردودية:

على الرغم من الثبات المطلق في الوعاء العقاري (18,322 هكتارا) يظهر مسار الإنتاج تذبذبا حادا حيث تراجع إلى 569 ألف قنطار في موسم (2021-2022)، ثم ارتفع ليبلغ ذروته بـ 606 ألف قنطار في (2023-2024)، قبل أن يعاود الانكسار إلى أدنى مستوياته في الموسم الأخير (2024-2025) مسجلا 556,254 قنطارا، ويشير هذا التذبذب الملحوظ إلى "هشاشة المنظومة الإنتاجية" وارتباطها العضوي بالتقلبات المناخية والتهديدات البيولوجية، وبخلاف الزراعات التكتيفية التي تتحكم بدقة في مسارها التقني، يعاني جزء كبير من قطاع النخيل من نقص في المعالجة المنتظمة والتسميد العلمي، مما يفرز مردودية متقلبة تضعف من التنافسية الاقتصادية للشعبة.

3. الانعكاسات المجالية وحوكمة الموارد المائية (الارتباط بالفقرات):

يتطابق هذا الركود المساحي لشعبة النخيل مع التراجع الهيكلي الذي تم رصده سابقا في حصة النظم الإيكولوجية التقليدية (الفقرات) من إجمالي التدفق المائي، فالنخيل في أدرار ترتبط تاريخيا بالواحات التي تسقى انسيابيا ويثبت هذا المعطى التكريس الفعلي لظاهرة "الازدواجية الزراعية" (Dualisme Agricole) في الإقليم حيث نجد قطاعا واحاتيا تقليديا يعاني الانحسار ومحدودية الموارد المائية السطحية، في مقابل قطاع زراعي حديث ومكثف يشهد نموا أسيا معتمدا على الاستنزاف المكثف للطبقات المائية الجوفية العميقة.

ومنه، تؤكد هذه المؤشرات أن شعبة التمور في أدرار تمر بمرحلة "ركود هيكلي"، تقتصر فيها السياسات الحالية على إدارة الموروث الزراعي دون السعي لتطويره، ولتجاوز هذه الوضعية، تفرض الحوكمة الاقتصادية الفعالة حتمية إدماج هذه الشعبة ضمن استراتيجيات التحول الصناعي الزراعي (Agro-industry) ويستوجب ذلك تحفيز الاستثمار في عصنة مسارات المعالجة، وإنشاء وحدات التعبئة والتحويل التعاونية، كمدخل إلزامي لتحويل التمور من مجرد "منتوج زراعي معيشي" إلى "مورد اقتصادي تنافسي" قابل للتصدير ومولد للقيمة المضافة.

3-انتاج الخضروات:

إذا كانت المؤشرات السابقة لشعبة التمور قد كشفت عن ركود هيكلي يرتبط بمحدودية النمط الواحاتي التقليدي، فإن القطاع الفلاحي في ولاية أدرار يسعى جاهدا لتجاوز هذه الأحادية والجمود عبر

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

تبني استراتيجية تنمية بديلة، هذا التوجه يبرز جليا عند تحليل مسار إنتاج الخضروات الاستراتيجية والذي يعكس مرونة استثمارية ملحوظة وقدرة متزايدة على التكيف التكنولوجي بغرض تأمين الاحتياجات الغذائية المباشرة للمواطنين المحليين.

جدول 14: تطور زراعة الخضروات

2024-2025		2023-2024		2022-2023		2021-2022		2020-2021		المحصول
الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	
706971	3897	650234	3722	537823	3511	566300	3473	512155	3776	زراعة الخضروات (المجموع)
234112	609	246314	642	231940	605	234347	623	190111	838	متما: طماطم
66011	330	50266	267	44891	222	59967	307	60975	309	بطاطا
74273	645	61750	515	42121	469	57369	459	54224	427	بصل

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بأدرار

يعكس التبع الإحصائي لزراعة الخضروات (لا سيما الطماطم، البطاطا، والبصل) بولاية أدرار خلال الفترة (2020-2025)، توجهها استراتيجيا ملموسا نحو تكريس "التنوع الزراعي" (Diversification Agricole) كخيار لكسر أحادية المحاصيل الكبرى، ويبرز ذلك جليا من خلال تسجيل مسار تصاعدي في الإنتاج الإجمالي الذي قفز من 512,155 قنطارا (موسم 2020-2021) إلى 706,971 قنطارا (موسم 2024-2025)، بموازاة استقرار مساحي نسبي استقر عند عتبة 3,897 هكتارا ويمكن تفكيك هذه الديناميكية عبر المؤشرات الأكاديمية الآتية:

1. التكثيف التكنولوجي وطفرة المردودية (حالة الطماطم):

تفرز إحصائيات محصول الطماطم مفارقة إحصائية إيجابية بالغة الأهمية، ففي الوقت الذي تقلصت فيه المساحة المخصصة لها من 838.16 هكتارا (في 2020-2021) إلى 608.73 هكتارا (في 2024-2025)، سجل حجم الإنتاج مسارا عكسيا تصاعديا منتقلا من 190,111 قنطارا إلى 234,111 قنطارا. ويترجم هذا التباين الإيجابي انتقالا فعليا من النمط التوسعي إلى "الزراعة التكثيفية" (Agriculture Intensive) إذ إن مضاعفة المردودية في وحدة المساحة يعكس نجاحا مباشرا في توطيد التقنيات الحديثة.

2. المرونة الاستثمارية والاستجابة لمتطلبات السوق (حالة البصل والبطاطا):

تظهر المؤشرات تباينا في السلوك الاستثماري للفلاحين تجاه هذه المحاصيل، حيث شهد البصل توسعا مساحيا ملحوظا (من 427 هكتارا إلى 645 هكتارا) ترافقه قفزة إنتاجية بلغت 74,273 قنطارا، وفي

المقابل، حافظت زراعة البطاطا على استقرار مساحي حذر يتأرجح حول 300 هكتار بإنتاج يقارب 66,000 قنطار.

ويعكس هذا التوسع الملحوظ في زراعة البصل استجابة مرنة وسريعة لمتطلبات السوق مستفيدا من طبيعة المحصول القابل للتخزين لفترات أطول بتكاليف منخفضة في البيئة الجافة، في حين يعزى الاستقرار الحذر لزراعة البطاطا إلى التحديات اللوجستية والتقنية المرتبطة بمتطلبات التبريد المتخصص وتخزين البذور، مما يجعلها زراعة موجهة في المرحلة الحالية لتأمين الاستهلاك المحلي أكثر من كونها زراعة تجارية واسعة النطاق.

3. الأبعاد السوسيو-اقتصادية وتأمين التموين المحلي:

يلعب استقرار وتيرة إنتاج الخضروات دورا حاسما في ضبط الميزان التجاري الغذائي للإقليم ففي ظل إعادة الهيكلة المجالية وتطبيق التقسيم الإداري الحديث للولاية، تبرز الحاجة الملحة لتحقيق اكتفاء ذاتي يغطي الطلب الاستهلاكي المتزايد للسكان ضمن الحدود الإدارية الجديدة، مما يساهم بشكل مباشر في استقرار الأسعار وتفادي التكاليف الباهظة لنقل هذه المواد السريعة التلف من ولايات الشمال.

وبالتالي، يثبت مسار إنتاج الخضروات في أدرار امتلاك القطاع الفلاحي لمرونة عالية وقدرة فائقة على استيعاب التكنولوجيا المقتصدة للمياه. غير أن الإدارة الاقتصادية الفعالة لهذا الفرع تتطلب سياسات مرافقة تركز بالأساس على تطوير قطاع "الصناعات التحويلية الغذائية" (Agro-alimentaire) فالفقزة الإنتاجية التي تجاوزت عتبة 700 ألف قنطار تفرض على السلطات المحلية حتمية تحفيز الاستثمارات في منشآت التخزين المبرد، ومصانع التصبير والتجفيف (خاصة للطماطم والبصل)، وهي خطوة لا غنى عنها لتحسين الفلاحين من صدمات انهيار الأسعار خلال فترات ذروة الجني، وتحويل الفائض الإنتاجي إلى قيمة اقتصادية مستدامة.

-مقارنة استرجاعية :

تكشف المقارنة الارتدادية لمسار إنتاج الخضروات بين فترتي (2015-2020) و(2020-2025) عن انتقال هيكلي من زراعة متذبذبة إلى قطاع عالي المردودية ففي المرحلة الأولى، اتسم الإنتاج بالهشاشة حيث سجل تراجعاً مساحياً ملحوظاً (بفقدان 1062 هكتاراً في موسم 2016-2017) نتيجة "صدمة تسويقية" وعجز الفلاحين عن تصريف منتجاتهم قبل أن يتعافى المسار بفضل إقرار توزيعات عقارية جديدة وتزايد الطلب على الخضروات المبكرة الصحراوية.

وتحمل هذه المقارنة دلالة استراتيجية بالغة، فقد شكلت المرحلة السابقة (2015-2020) الانطلاقة الفعلية لـ "التكامل الفلاحي-الصناعي". إذ ساهمت الشراكات المبكرة بإنشاء مصنع لتحويل الطماطم برقان، واستقطاب أقطاب أوقروت لزراعة الخيار الموجه للصناعات التجميلية (Cosmétiques) في امتصاص فائض الإنتاج وتقديم ضمانات تجارية للمستثمرين، هذا "الضمان التسويقي والمؤسسي" هو ما يفسر الطفرة الحالية في فترة (2020-2025) حيث تخلص الفلاحون من هاجس التسويق، وانتقلوا من استراتيجية "التوسع الأفقي" إلى التكثيف التكنولوجي وهو ما انعكس جلياً في شعبة الطماطم التي

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

ضاعت إنتاجها رغم تقليص مساحتها لتتحول الخضروات بولاية أدرار من زراعة معيشية قابلة للتلف إلى مدخلات صناعية مستقرة ومولدة للثروة ومناصب الشغل.¹

4- إنتاج الزراعات الصناعية والزراعات المحمية :

إن مساعي التكثيف الزراعي في الإقليم لا تتوقف عند حدود تلبية الطلب الاستهلاكي المباشر من الخضروات، بل تتجاوزها نحو محاولة إرساء أسس اقتصادية أكثر تعقيدا واستدامة فمن خلال استقراء مؤشرات الزراعات المتنوعة يتضح التوجه الفعلي للولاية نحو خلق بيئة خصبة لاستقطاب الصناعات التحويلية من جهة، وتوفير المدخلات الاستراتيجية (كالأعلاف) الضرورية لتحريك عجلة القطاعات الأخرى من جهة ثانية وسنحلل هذا في الجدول التالي:

جدول 15: تطور الزراعات الصناعية والمحمية

2024-2025		2023-2024		2022-2023		2021-2022		2020-2021		المحصول / النوع
الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هك)	
18192	40.74	3849	8.01	8615	18.66	9955	26.92	18453	37.15	البيوت البلاستيكية
799200	1663	730234	1527	610198	1572	612731	1511	655644	1833	الزراعات الصناعية
1239149	4661	1177108	4665	1115977	4513	1722225	5883	843256	2826	زراعة الأعلاف
842	117	746	104	795	108	748	98	621	107	زراعة البقوليات الجافة
989	133	771	147	855	117	676	114	947	144	زراعات أخرى

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بأدرار

من خلال الجدول نلاحظ مستوى النضج الهيكلي للقطاع الفلاحي بولاية أدرار في الزراعات الأخرى" (والتي تشمل المحاصيل العلفية، الزراعات الصناعية، الزراعة المحمية، والبقوليات الجافة) فهذه المحاصيل لا تمثل مجرد مخرجات إنتاجية هامشية بل تعد مؤشرات أداء استراتيجية تقيس مدى تحقق التكامل الزراعي-الرعي وقدرة الإقليم على إرساء قاعدة صلبة للصناعات التحويلية، ويمكن تفكيك هذا المشهد عبر المحاور التحليلية الآتية:

1. الزراعات الصناعية (التأسيس الفعلي لأقطاب التحويل):

¹ بن بيا وميموني، مرجع سابق، ص146.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

تسجل الزراعات الصناعية (على غرار السلجم الزيتي/الكولزا، والشمندر السكري) مسارا إنتاجيا تصاعديا لافتا، حيث قفزت من 655,644 قنطارا لتلامس عتبة 799,200 قنطار في الموسم الأخير (2024-2025) وذلك بالرغم من الاستقرار النسبي للمساحة المخصصة لها (حوالي 1,663 هكتارا).

ويشير هذا الارتفاع المطرد في الإنتاج بالتوازي مع استقرار الوعاء العقاري، إلى تحكم تدريجي وفعال في "المسار التقني" (Itinéraire Technique) لهذه المحاصيل المستحدثة في البيئة الصحراوية، مما أدى إلى رفع المردودية ويستجيب هذا التوجه بشكل مباشر للسياسات الماكرو-اقتصادية الرامية إلى تقليص فاتورة استيراد الزيوت والسكر غير أن استدامة هذا النمو تظل مرتبهة بقدرة الحوكمة المحلية على استقطاب استثمارات مكملة في قطاع "الصناعات التحويلية" (Agro-industrie) وتوطئتها بالقرب من محيطات الإنتاج.

2. الزراعة المحمية (التكثيف التكنولوجي والهشاشة الظرفية):

تبرز إحصائيات البيوت البلاستيكية منحى شديد التذبذب حيث تراجعت مساحتها بحدة من 37 هكتارا (موسم 2020-2021) لتصل إلى أدنى مستوياتها بـ 8 هكتارات فقط (2023-2024)، قبل أن تسجل تعافيا مفاجئا في الموسم الأخير لتبلغ 40.74 هكتارا بإنتاج قارب 18 ألف قنطار.

يعكس هذا التذبذب الحاد "هشاشة اقتصادية" بنيوية ترتبط بمدى حساسية هذا النمط الزراعي تجاه تقلبات تكاليف المدخلات (أسعار البلاستيك الفلاحي، الأسمدة، وصيانة هياكل التبريد والتهوية) إذ إن مسار الانكماش المتبوع بالتعافي السريع يثبت أن التكثيف التكنولوجي الموجه لإنتاج الخضروات المبكرة (Primeurs) يفتقر إلى الموثوقية ويتطلب إرساء آليات دعم مؤسساتي مستقرة لحماية المستثمرين من صدمات السوق وتذبذب تكاليف الإنتاج.

3. زراعة الأعلاف (المحرك الأساسي للتكامل الزراعي-الرعي):

تظهر البيانات الإحصائية هيمنة مطلقة للمحاصيل العلفية ضمن هذه المجموعة حيث استقرت مساحتها خلال الموسمين الأخيرين عند سقف 4,660 هكتارا، محققة حجما إنتاجيا ضخما يتجاوز 1.2 مليون قنطار.

يترجم هذا الحجم الهائل للإنتاج العلفي -والذي يتفوق كميا على بعض المحاصيل الاستراتيجية- توجهها هيكليا نحو إرساء نظم "التربية التكثيفية للمواشي" (Élevage Intensif) داخل المستثمرات الكبرى حيث أن تأمين القاعدة العلفية محليا يساهم في ضغط تكاليف الإنتاج الحيواني، ويفك ارتباط المربين بتقلبات أسعار الأعلاف المستوردة أو المجلبة من مناطق الشمال مما يوطد دعائم التنمية الفلاحية بشقيها النباتي والحيواني وفق مقاربة مندمجة.

4. البقوليات الجافة (الحلقة المفقودة في الدورة الزراعية):

تسجل البقوليات الجافة حضورا هامشيا وشبه راكد، بوعاء عقاري لا يتجاوز 117 هكتارا وحجم إنتاج ضئيل يتأرجح حول 800 قنطار طيلة المواسم الخمسة المدروسة.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

ويعد هذا الركود من المنظور الاقتصادي، فرصة استراتيجية ضائعة فالبقوليّات تمثل الحلقة المحورية في نظام "الدورة الزراعية" (Assolement) لتناوب المحاصيل مع الحبوب، ويبرز هذا الضعف قصورا في الإرشاد الفلاحي وتوجيه المستثمرين نحو الممارسات الزراعية المستدامة.

وعليه، إن قراءة هذه المؤشرات تؤكد أن السياسة الزراعية في إقليم أدرار تمضي بخطى حثيثة نحو إرساء نموذج فلاحي مركب، يزاوج بين الإنتاج الاستراتيجي (المحاصيل الصناعية) والاندماج الحيواني (توسيع القاعدة العلفية) غير أن الارتقاء بحوكمة هذا المشهد الفلاحي يتطلب تدخلا تصحيحيا عاجلا في مسارين متوازيين: الأول يتمثل في تحفيز زراعة البقوليّات الجافة، والثاني يركز على حتمية الانتقال من مرحلة "دعم الإنتاج الزراعي الخام" إلى مرحلة "تمويل وتوطين الصناعات التحويلية"، لضمان استيعاب وتثمين الزيادات المطردة في المحاصيل الصناعية وتحقيق القيمة المضافة المنشودة.

ثانيا: الإنتاج الحيواني:

تعد الطفرة الاستثنائية المسجلة في إنتاج المحاصيل العلفية القاعدة الغذائية واللوجستية الصلبة التي ارتكز عليها الشق الثاني من المعادلة الفلاحية بقطاع الإنتاج الحيواني وهو ما يقودنا في هذا الجزء، إلى تفكيك ديناميكية الثروة الحيوانية للوقوف على مدى نجاح المستثمرات في ترجمة الوفرة النباتية المحلية إلى تكامل زراعي-رعوي فعال يخفف من قيود البيئة الصحراوية.

جدول 16: جدول تطور الإنتاج الحيواني

المنتج	2020-2021	2021-2022	2022-2023	2023-2024	2024-2025
اللحوم الحمراء (قنطار)	37520	42044	71071	97998	96305
اللحوم البيضاء (قنطار)	10171	7845	5817	4850	4707
البيض	0	0	0	0	0
الحليب (هكتولتر)	1985.85	2812.82	3421.93	4257.1	4726.9
الصوف (كغ)	159.62	159.62	285.87	0	0
الجلود (قنطار)	4041.07	3978	5586.29	6310.43	6681

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بأدرار

يعكس التتبع الإحصائي لقطاع الإنتاج الحيواني بولاية أدرار تحولات بنيوية عميقة في النمط الرعوي والزراعي للإقليم وتشير البيانات إلى تباين جلي في مسارات نمو مختلف الشعب الحيوانية، مما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى توافر ونجاعة "سلاسل القيمة" (Chaînes de Valeur) وقدرتها على التكيف مع الخصوصيات المناخية للبيئة الصحراوية ويمكن تفكيك هذا المشهد من خلال المؤشرات التحليلية الآتية:

1. الطفرة الإنتاجية في اللحوم الحمراء والحليب (ثمرة التكامل الزراعي-الرعي):

تسجل شعبة اللحوم الحمراء مسارا تصاعديا استثنائيا، حيث قفز حجم الإنتاج من 37,520 قنطارا (موسم 2020-2021) ليلاصم حاجز الـ 100 ألف قنطار في المواسم الأخيرة وقد توازى هذا النمو مع تضاعف مستمر في إنتاج الحليب والذي ارتقى من 1,985 إلى 4,726 هكتولترا. ويعد هذا المسار الإيجابي انعكاسا ميكانيكيا (نتيجة حتمية) للطفرة المسجلة في "الإنتاج العلفي" (الذي تجاوز 1.2 مليون قنطار) ويثبت هذا الترابط المباشر نجاح المستثمرات الفلاحية في تجسيد مقاربة "التكامل الزراعي-الرعي" (Intégration Agro-pastorale)؛ فالانتقال من الرعي التقليدي المفتوح إلى نمط "التربية التكتيفية" (Élevage Intensif) داخل المحيطات الكبرى، أدى إلى تأمين القاعدة الغذائية للقطعان مما انعكس إيجابا على المردودية الإنتاجية للحوم والحليب بصفة مطردة.

2. الانكماش الهيكلي لشعبة اللحوم البيضاء (تحديات المناخ ومدخلات الإنتاج):

في اتجاه معاكس تماما، يظهر مسار إنتاج اللحوم البيضاء (الدواجن) تراجعاً هيكلياً مستمراً لينحدر من 10,171 قنطاراً إلى 4,707 قناطير فقط في الموسم الأخير (أي فقدان أكثر من نصف طاقته الإنتاجية)، مترافقا مع ركود تام لإنتاج "الببيض" عند مستوى الصفر (0) طيلة المواسم الخمسة المدروسة. يشير هذا الانكماش إلى الهشاشة البنيوية لشعبة تربية الدواجن (Aviculture) في البيئة الصحراوية، والتي تعزى بالأساس إلى تداعيات "الإجهاد الحراري" (Stress Thermique) وما يفرضه من استثمارات رأسمالية ضخمة في أنظمة التبريد والتهوية (Bâtiments climatisés)، يضاف إلى ذلك الارتهاك الشديد لتقلبات أسعار الأعلاف المركبة المستوردة (كفول الصويا والذرة) كما يؤكد انعدام إنتاج البيض غيابا كليا للاستثمارات في مزارع "الدجاج البياض"، مما يفرز فجوة واضحة في تغطية الطلب المحلي على هذه المادة ذات الاستهلاك الواسع.

3. اختلال سلاسل القيمة للمنتجات الثانوية (مفارقة الجلود والصوف):

تبرز الإحصائيات مفارقة ملحوظة في تسيير "المنتجات الثانوية" (Sous-produits) للثروة الحيوانية ففي حين سجل إنتاج "الجلود" ارتفاعا منطقيا (من 4,041 إلى 6,681 قنطارا) كنتيجة حتمية لارتفاع معدلات الذبح المرافقة لإنتاج اللحوم الحمراء، يلاحظ انهيار مدقع في إنتاج "الصوف" ليصل إلى عتبة الصفر (0 كغ) في السنتين الأخيرتين بعد أن كان يسجل مستويات متواضعة (حوالي 285 كغ). ويترجم انعدام إحصائيات الصوف غيابا كليا لـ "دوائر التثمين والتجميع" (Circuits de Valorisation) حيث لا يزال يعامل كنفايات زراعية تهدر أو تحرق بدلا من إدماجها في دوائر الصناعات النسيجية، كما قد يعكس هذا التراجع تحولا في البنية الديموغرافية للقطاع المحلي نحو تفضيل تربية "الأبقار" و"الإبل" على حساب "الأغنام"، والتي تتأثر بانحسار مساحات الرعي الطبيعي لصالح التوسع في الاستصلاح الزراعي.

وبناء على ذلك، إن حوكمة القطاع الفلاحي بولاية أدرار قد وفقت في إرساء قطب استراتيجي لإنتاج اللحوم الحمراء والحليب، مستندة في ذلك إلى الوفرة العلفية المحلية غير أن هذا النجاح المحقق في المرحلة القبلية للإنتاج لا يزال يصطدم بضعف الهياكل في مرحلة ما بعد الإنتاج وهو ما يفرض على

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

صناع القرار ضرورة التحرك العاجل نحو هيكلة وتنظيم "سلاسل القيمة"، عبر تحفيز الاستثمار الخاص في إنشاء مسالخ عصرية ومجمعات صناعية لاستيعاب وتحويل فائض الحليب ووحدات متخصصة لمعالجة ودباغة الجلود -و هو ما تعمل عليه الحكومة حاليا في استثماراتها و مشاريعها الكبرى-، وبالموازاة مع ذلك، تبرز حتمية إعادة هيكلة وتكييف شعبة الدواجن لضمان توازن الأمن الغذائي وتغطية الطلب المتزايد للإقليم.

-مقارنة استرجاعية :

تكشف القراءة الاستراتيجية لمسار الإنتاج الحيواني بولاية أدرار عن تحول استراتيجي عميق في بنية القطاع فخلال الفترة المرجعية السابقة (2015-2020)، اتسمت المؤشرات الإنتاجية بـ "التذبذب والهشاشة" حيث تراوح إنتاج اللحوم الحمراء صعودا ونزولا ليستقر عند حوالي 64 ألف قنطار، بينما ظل إنتاج الحليب بعيدا جدا عن المستويات المطلوبة وقد أرجعت الأدبيات الاقتصادية هذا القصور حينها إلى سببين جوهريين: الافتقار للمساحات الرعوية الطبيعية وغلاء أسعار الأعلاف.

وتحمل هذه المقارنة دلالة تحليلية قاطعة تفسر الطفرة الحالية (2020-2025) فبلوغ اللحوم الحمراء عتبة 100 ألف قنطار ومضاعفة إنتاج الحليب مؤخرا لم يأت من فراغ، بل هو نتيجة مباشرة لتجاوز عقبة الأعلاف التي كبلت القطاع سابقا، إذ إن إنتاج أكثر من 1.2 مليون قنطار من المحاصيل العلفية محليا في المواسم الأخيرة هو ما أتاح للولاية الانتقال من إدارة ثروة حيوانية تقليدية (تجاوزت نصف مليون رأس من الغنم وعشرات الآلاف من الإبل والماعز والأبقار في 2020) تركز على الرعي المفتوح المهدد بالجفاف، إلى نمط التربية التكثيفية المندمجة التي توفر الغذاء المستدام للقطعان.

وفي المقابل، تثبت المقارنة أن أزمة إنتاج اللحوم البيضاء (الدواجن) هي "أزمة هيكلية مستدامة" وليست ظرفية فالانحدار الذي سجله القطاع في الفترة الحالية (وصولاً إلى 4,707 قناطير) هو امتداد طبيعي لمسار الانكماش الذي كان من 2015 حتى تراجع الإنتاج إلى 15,101 قنطار في موسم (2019-2020)، مما يؤكد أن التحديات المناخية (الإجهاد الحراري) والارتهاق للأعلاف المركبة المستوردة الخاصة بالدواجن لا تزال تبحث عن حلول استثمارية جذرية تتجاوز الحلول الترقيعية.¹

المطلب الثالث: تحديات الفلاحة بولاية أدرار وآليات حلولها و آفاق تطويرها

بناء على التشخيص المؤسسي الذي تم إنجازه في الفصل الثاني، والتحليل الإحصائي لديناميكية الإنتاج في المباحث السابقة يتضح أن تحويل الإمكانيات الصحراوية إلى قيمة اقتصادية مستدامة يفرض مواجهة جيل جديد من التحديات الميدانية والماكرو-اقتصادية فالتطور التكنولوجي وتوسيع رقعة الاستصلاح لم يلغيا الهشاشة البنيوية، بل أفرزا معوقات يمكن تفكيكها عبر التالي:

أولا: التحديات الطبيعية والتقنية (القيود الإيكولوجية والميدانية)

¹ المرجع نفسه، ص ص 147-148.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

إذا كانت المعطيات الجغرافية المدروسة في الفصل الثاني تؤكد وفرة الاحتياطيات المائية الجوفية واتساع المجال العقاري، فإن الاستغلال الميداني المكثف في أقطاب ولاية أدرار يصطدم بالقيود الآتية:

1. التطرف المناخي والتهديدات البيولوجية للموروث الواحاتي:

تتجاوز التحديات المناخية مسألة "ندرة التساقط" لتتجسد ميدانيا في "الإجهاد الحراري" وتنشيط ظاهرة زحف الرمال التي تخنق الأراضي الخصبة وتتقاطع هذه الظروف القاسية مع بروز تهديدات بيولوجية خطيرة تفتك بالاقتصاد الواحاتي التقليدي، وعلى رأسها انتشار "مرض البيوض" الفطري الذي يقضي على جذور النخيل، وحشرة "البوفروة" (عنكبوت النخيل) هذا التدهور الإيكولوجي -المدفوع أيضا بالزحف العمراني والضغط الديموغرافي على الواحات- بات يهدد بضياح الموروث الجيني المحلي للتمور وتقليص مساحات الرعي الطبيعي.¹

2. المعضلة الهيدرولوجية (الاستنزاف، التملح، والتلوث البيئي):

أفرز التحول نحو "الزراعة الصناعية الكبرى" (المعتمدة على الضخ الكثيف للآبار الارتوازية كما بيّناه إحصائيا) خلا حادا في التوازن المائي بالمنطقة وقد سجلت الدراسات الميدانية انخفاضا مقلقا في منسوب المياه الجوفية، مما أدى إلى جفاف العديد من "الفقارات" التاريخية والآبار التقليدية.² ويزداد هذا الوضع خطورة بالنظر إلى اعتماد النشاط الفلاحي بولاية أدرار بصورة شبه كلية على الموارد المائية الجوفية، في ظل غياب الموارد السطحية الدائمة وضعف معدلات التجدد الطبيعي للمياه داخل البيئة الصحراوية الجافة، وهو ما يفرض ضرورة تبني سياسات أكثر عقلانية في تسيير الموارد المائية لضمان استدامتها.

كما لا يقتصر التحدي على "الكمية" بل يتعداه إلى "النوعية" فالتبخر الشديد أدى إلى تفاقم ظاهرة التملح التي تخفض مردودية التربة كما أن الاستخدام المفرط وغير العقلاني للأسمدة الكيميائية والمبيدات في الزراعات الحديثة ينذر بتلويث الطبقات المائية الجوفية، مما يطرح تحديا جسيما حول الاستدامة البيئية.³

وتتقاطع هذه الهشاشة البيولوجية في أدرار مع الخصائص العامة للتربة الصحراوية الكبرى، حيث تتسم بقوام رملي ذي محتوى منخفض جدا من المواد العضوية وانخفاض حاد في "الكربون العضوي"، مما يضعف بنيتها ويجعلها شديدة العرضة للتآكل بفعل العوامل الطبيعية ويقلص من قدرتها على الاحتفاظ بالمياه والمغذيات.⁴

3. الفجوة التكنولوجية ومحدودية الإرشاد التقني:

¹ عبد الكريم حاج أحمد، تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي الواحي في واحات قصر زاوية الشيخ بلدية زاوية كتنه ولاية أدرار مذكرة ماستر (جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2024)، ص 100-103.

² محمد بايوسف، الزراعة الإيكولوجية والتحديات المائية في واحة لعباد بولاية أدرار، مذكرة ماستر (جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2025)، ص 37، 51.

³ حاج أحمد، مرجع سابق، ص 102.

⁴ عبد الرحيم تركي ومحمد كحيحة وعبد القادر بله باسي، دور الفلاحة الصحراوية في تعزيز التنمية المحلية - ولاية الوادي أنموذجا، مذكرة ماستر (جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، 2025)، ص 65.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

ترجمة للانكماش المسجل في العمالة الفلاحية الدائمة (المشخص في المبحث السابق)، تعاني المستثمرات في أدرار من ضعف "رأس المال البشري المؤهل" فرغم استيراد أنظمة الري الحديثة (كالتقطير والري المحوري)، يفتقر العديد من المزارعين إلى الخبرة التقنية لإدارتها بكفاءة أو لضبط المعايير العلمية للتسميد، هذا النقص يعود أساسا إلى الهوة العميقة بين مؤسسات البحث العلمي والواقع الحقلي (والتي أشرنا إليها في الفصل الثاني)، مما يجعل التكنولوجيا عبئا يرفع التكاليف بدلا من أن يكون أداة لترشيدها.¹

ثانيا: التحديات الاقتصادية والتنظيمية (معوقات بيئة الأعمال والتكامل)

إلى جانب القيود الإيكولوجية، تبرز معوقات مؤسساتية ولوجستية تكبح مسار "التحول الصناعي الزراعي" وتؤكد القراءات الماكرو-اقتصادية (المحلية والوطنية) أن هذه التحديات تتركز في المحاور الآتية:

1. مفارقة الاستغلال المجالي وقصور حوكمة العقار:

تتطابق مخرجات التشخيص المحلي لولاية أدرار (حيث لم تتجاوز نسبة استغلال الأراضي المخصصة 6.8% لموسم 2024-2025) مع النقد الماكرو-اقتصادي لواقع الفلاحة الجزائرية، والذي يؤكد أن التحدي "مؤسساتي بالدرجة الأولى" وليس طبيعيا فاستمرار البيروقراطية، والمضاربة، والجمود القانوني للأراضي، يحول دون تحول الشساعة الجغرافية إلى قوة إنتاجية وهذا ما أكدته الخبرة الاقتصادية تيغريسي، مما يفرض حتمية الانتقال نحو "حوكمة عقارية رقمية" تعتمد على الاستشعار عن بعد لتطهير الأراضي وتوجيهها للمستثمرين الفعليين.²

2. هشاشة البنية اللوجستية واختلال سلاسل القيمة:

تعد الهشاشة اللوجستية العائق الأكبر أمام تعظيم العوائد الاقتصادية فالتأخر في فتح المسالك المعبدة نحو المحيطات الفلاحية، وضعف شبكات الكهرباء الذي يفرض الاعتماد المكثف على المازوت يرفعان من "التكاليف الثابتة" للإنتاج بشكل حاد، يضاف إلى ذلك القصور الفادح في مرحلة ما بعد الإنتاج فالطفرة الإنتاجية في الحبوب والخضروات تصطدم بغياب منشآت التخزين الاستراتيجي وغرف التبريد وضعف النسيج الصناعي التحويلي المندمج، مما يعرض الفلاحين لخسائر فادحة جراء تلف المحاصيل أو انهيار الأسعار³، وهو حسب الخبرة تيغريسي ما يحرم الاقتصاد المحلي من ثمين المنتجات وخلق القيمة المضافة الصناعية المنشودة.

3. فجوة "الهندسة المالية" وعجز أدوات التمويل المتخصص:

استنادا إلى دراسات الحالة في تسابيت بأدرار وغيرها، يواجه الفلاحون صعوبات جمة في تأمين السيولة اللازمة لاقتناء التجهيزات الزراعية الحديثة ويعزى هذا العجز إلى افتقار المنظومة المصرفية لأدوات "هندسة مالية تمويلية" مرنة تتكيف مع طبيعة المخاطر الزراعية في الصحراء⁴، ولا تقتصر الأزمة التمويلية على نقص الموارد فقط بل تمتد إلى "التعقيد البيروقراطي لآليات الدعم" حيث يصطدم

¹ بايوسف، مرجع سابق، ص51، 47.

² محمد الصالح براهمي، الجزائر قادرة على التحول إلى قوة زراعية إفريقية إذا أصلحت حوكمة الأرض والماء، في: <https://mosta.cc/v9jwc>، تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2026 على 11 صباحا.

³ بايوسف، مرجع سابق، ص47، 51.

⁴ المرجع نفسه، ص37، 47.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

الفلاحون بصعوبة بالغة في تسوية الوثائق المطلوبة، والأخطر من ذلك هو عدم ملائمة التمويل والدعم المالي مع الرزمة الزمنية لمواسم الإنتاج مما يؤدي إلى حرمان شريحة واسعة من الفلاحين من الاستفادة الفعلية في الوقت الحرج ويدفعهم لتحمل أعباء مالية مضاعفة لتغطية نفقات الاستغلال.¹

وتبرز هنا الحاجة الملحة لتأسيس صناديق وطنية متخصصة لتمويل الاستصلاح الكثيف، وتفعيل منتجات "التمويل الإسلامي" والقروض الموسمية الميسرة التي تستهدف الشباب، مع ضرورة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لضمان نقل التكنولوجيا وتوطين الزراعة الذكية.²

4. التحدي الماكرو-اقتصادي الوطني الأكبر: الارتهان الهيكلي للاقتصاد الريعي (متلازمة المحروقات):

يتجاوز التحدي الفلاحي في الجزائر عموما وفي ولاية أدرار خصوصا البعد القطاعي ليلاص صميم النموذج الاقتصادي الوطني الذي اتسم لعقود بتبعية هيكلية مفرطة لعائدات المحروقات، وهو نمط لم يفض إلى نمو اقتصادي مستدام رغم فترات ارتفاع الأسعار، حيث ظلت النتائج التنموية محدودة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وقد صنفت الأدبيات الاقتصادية هذه الحالة ضمن "لعنة الموارد"، إذ يؤدي الإفراط في الاعتماد على ريع الصادرات النفطية إلى نتائج عكسية، وغالبا ما تحقق الدول الفقيرة في مواردها الطبيعية معدلات نمو أعلى من تلك الغنية بالموارد، مما يضع الاقتصاد الوطني في اختبار صعب عند كل تهاوٍ لأسعار النفط، خاصة وأن الاعتماد على الجباية البترولية أدى إلى عجز هيكلي في ميزان المدفوعات وتذبذب في مؤشرات التضخم والبطالة.³

وهو ما جعل القطاع الفلاحي في مرتبة هامشية ضمن الأولويات التنموية للحكومات المتعاقبة، فهذا النمط الريعي لم يكتفِ بتمهيش الفلاحة فقط بل أفرز ظاهرة "الاستسهال الاستيرادي" للمواد الغذائية الأساسية، مما أدى إلى تآكل احتياطات الصرف وتحويل الأمن الغذائي الوطني من سيادة استراتيجية إلى رهينة لتقلبات أسواق الطاقة العالمية.⁴

ثالثا: آليات الحوكمة و آفاق التطوير الاستراتيجي المندمج

إن تجاوز التحديات البيئية والاقتصادية التي تكبح مسار التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية يتطلب إحداث قطيعة مع التسيير الكلاسيكي، وتبني تخطيط استراتيجي متكامل الأبعاد واستنادا إلى الدراسات الميدانية والمقاربات الاستشرافية، يمكن بلورة آفاق التطوير في المحاور الاستراتيجية الآتية:

1. التخطيط الاستراتيجي وتحديث البنية التحتية واللوجستية:

¹ كحيحة وتركبي، مرجع سابق، ص66.

² محمد الصالح برهمي، الجزائر قادرة على التحول إلى قوة زراعية إفريقية إذا أصلحت حوكمة الأرض والماء، مرجع سابق.

³ بلال بشطة و عبد القادر بورمانة، "واقع تطوير القطاع الزراعي للتحول نحو التنوع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، م.04، ع.01 (2020)، ص119.

⁴ نجود حمري وعز الدين حملة، "الفلاحة اقتصاد بديل ورهان استراتيجي للتحرر من تبعية النفط في الجزائر"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، م.05، ع.02 (2020)، ص92.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

يعد التخطيط الاستراتيجي العنصر الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي، ولا يمكن تجسيده إلا عبر تحديث جذري للبنية التحتية ويتطلب ذلك¹:

- تطوير البنية القاعدية: الإسراع في شق الطرق وتعبيد المسالك لفك العزلة عن المحيطات الفلاحية، وبناء منشآت ومرافق حيوية لتخزين المحاصيل، مع ضرورة تطوير "الأسواق المحلية" لضمان توزيع فعال للمنتجات مما ينعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي للفلاحين.
- تفعيل الشراكة والسياسات الداعمة: تعزيز التعاون بين "القطاعين العام والخاص" لجذب الاستثمارات وتنمية البنية التحتية، موازنة مع توفير دعم حكومي مالي وفني موجه لتشجيع الفلاحين على تبني التقنيات الحديثة.

2. الانتقال نحو "الزراعة المستدامة" والتحول التكنولوجي:

لمواجهة تدهور التربة وندرة المياه، تبرز حتمية دمج ممارسات "الزراعة المستدامة" والتقنيات الحديثة عبر:

- عقلنة الموارد عبر التكنولوجيا: التحول الكلي نحو أنظمة "الري بالتنقيط" والميكنة الزراعية، وإعداد خطط دقيقة لإدارة المياه وترشيد استخدامها لرفع كفاءة الإنتاج.
- تبني أساليب الزراعة الإيكولوجية (Agroécologie): عبر التوجه نحو استخدام "الأسمدة العضوية" وتقليل استخدام المفرط للأسمدة الكيميائية والمبيدات، كخطوة وقائية لتقليل الأضرار البيئية والحفاظ على خصوبة التربة.

3. المقاربة الابتكارية: إرساء نموذج "الواحة الذكية" (Smart Oasis)²:

كرد فعل استراتيجي على التحديات البيئية والاقتصادية، تقترح الأدبيات الأكاديمية الحديثة تبني سيناريو "الواحة الذكية" وهو نموذج يستوحي مبادئ "المدن الذكية" (Smart Cities) ويعتمد على الإدماج المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لحل مشاكل المياه، الطاقة، والتنمية ويقوم هذا النموذج الاستشاري على الأبعاد التالية:

- الذكاء الاقتصادي والبحث العلمي: يهدف إلى ترقية الصناعات الغذائية التحويلية التي تعتمد على الموارد المحلية (كتمور الواحات وحليب الإبل)، وتشجيع زراعة الأعشاب الطبية والسياحة الصحراوية كما يركز على تأسيس مراكز بحث علمي تطبيقية على مستوى الواحات لتشجيع الابتكار الزراعي.
- البيئة الذكية (Smart Environment): تركز على حماية هويات الواحات وتقليل التلوث عبر الانتقال إلى الطاقات المتجددة (خاصة الطاقة الشمسية)، وتصميم أنظمة متطورة لإعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى أسمدة أو مصادر طاقة بالإضافة إلى تشجيع التشجير للحد من الإجهاد الحراري.
- الذكاء البشري (Smart People) والحوكمة: يعتمد نجاح هذا التحول على الاستثمار في "رأس المال البشري" عبر توعية المواطنين وتشجيع الباحثين في التخصصات الزراعية والبيولوجية لتلبية متطلبات التنمية الميدانية ويدعم هذا التوجه تطبيق "الحكم الذكي" (Smart Governance) المتمثل في الإدارة

¹ بايوسف، مرجع سابق، ص52.

² نهى بوطكوك وحزمة بعلي، "الواحة الذكية: سيناريو استراتيجي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة على مستوى الأقاليم الصحراوية الجزائرية"، مجلة المنهل الاقتصادي، م.5، ع.1 (ماي 2022)، ص275، 276.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

الإلكترونية التي تلبي طلبات الفلاحين والسكان في زمن قياسي، مما يساهم بفعالية في كبح ظاهرة النزوح الريفي.

4. الأفق الماكرو-اقتصادي الوطني الأسى: التركيز الفعلي للتنوع الاقتصادي (الفلاحة كبديل استراتيجي للريع):

للتحرر من "الاقتصاد الريعي المرتين للمحروقات"، يبرز التحول نحو الفلاحة الصحراوية كآلية حتمية لتحقيق تنوع اقتصادي حقيقي (Diversification Économique) ويتطلب هذا الأفق الاستراتيجي الارتقاء بأقطاب الإنتاج (مثل ولاية أدرار) لتصبح محركات رئيسية للنمو الاقتصادي الوطني. حيث لم يعد التنوع الاقتصادي في الجزائر مجرد خيار سياسي بل أصبح حتمية تفرضها تقلبات الأسواق العالمية، ولتفادي مخاطر هذه الأخيرة يجب إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي وجعل لهذا البديل الاستراتيجي أولوية في الإنفاق العام وذلك عبر تحسين مؤشرات الأمن الغذائي، وتوسيع الرقعة الزراعية الأفقية لتقليص فاتورة الاستيراد بأكثر من 50%، بالإضافة إلى وضع سياسة تصديرية واضحة ومتكاملة تشرف على تنفيذها الجهات الرسمية وعلى رأسها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ووزارة التجارة وضبط السوق الوطنية، بالتنسيق مع البعثات الدبلوماسية الجزائرية بالخارج بهدف فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الفلاحية الوطنية، وتسهيل ولوج الفلاحين والمستثمرين إلى الأسواق الخارجية، بما يعزز تنافسية الصادرات الزراعية ويدعم تنوع الاقتصاد الوطني¹، ويساهم في رفع حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام (PIB) خارج المحروقات، مما يقلص الواردات ويفتح آفاق واعدة لتصدير المنتجات الزراعية نحو الأسواق الإفريقية والدولية، وهو ما يجسد في النهاية استقلالية اقتصادية فعلية وسيادة غذائية آمنة.

رابعا: التجسيد الميداني للأفاق الاستراتيجية بولاية أدرار

ولتبيان مدى تقاطع هذه المقاربات الاستشرافية والنظرية مع الإرادة السياسية الحالية، تكشف أحدث المؤشرات الميدانية أن السلطات العمومية قد باشرت فعليا في ترجمة هذه "الأفاق الاستراتيجية" إلى "مشاريع عملياتية" بولاية أدرار، وهو ما يؤكد بدء السير في مرحلة التعافي الهيكلي للقطاع الفلاحي وتجلى هذه الديناميكية الإصلاحية في المحاور التطبيقية الآتية:

- المعالجة الهيكلية للأزمة اللوجستية (قدرات التخزين):

لتأمين الطفرة الإنتاجية في المحاصيل الكبرى وتفادي سيناريوهات تلف المنتجات، انطلقت استثمارات قاعدية ضخمة لامتنعاص الوفرة ويبرز ذلك من خلال الشروع في إنجاز شبكة تخزين استراتيجية تضم: صومعة بسعة "مليون قنطار"، وأخرى بـ 100 ألف قنطار، إلى جانب إنجاز 11 مركزا جواريا (بسعة 50 ألف قنطار لكل مركز) تتوزع بالقرب من أقطاب الإنتاج، وهو ما يؤسس لبنية لوجستية قادرة على حماية الأمن الغذائي الوطني.

¹ نجود حمري وعز الدين حملة، "الفلاحة اقتصاد بديل ورهان استراتيجي للتحرر من تبعية النفط في الجزائر"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، م.05، ع.02 (2020)، ص93، 94.

الفصل الثالث: الفلاحة الصحراوية في ولاية أدرار ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

• التأسيس الفعلي للتكامل الفلاحي-الصناعي:

لكسر حلقة التكاليف المفرطة المرتبطة بالتبعية لولايات الشمال، تقرر إنجاز وحدة صناعية تحويلية لإنتاج الأعلاف محليا بأدرار، مدعومة بمركب تخزين تابع للديوان الوطني لتغذية الأنعام (ONAB) بطاقة استيعاب تبلغ 130 ألف طن (مقسمة بين صوامع ومستودعات) إذ يمثل هذا الإنجاز توطينا حقيقيا للصناعة التحويلية ويهدف إلى رفع القيمة المضافة وتقليص تكاليف النقل.

• التوجيه العلمي لتنويع المحاصيل:

لتجاوز أحادية زراعة القمح الصلب تم إدراج محاصيل استراتيجية جديدة كالنباتات الزيتية (السلجم الزيتي ودوار الشمس) والبقوليات وهذا لضمان نجاح هذا التحول في بيئة قاسية، حيث ألزمت السلطات المحلية هيئات المرافقة التقنية بتعزيز "الأبحاث والتجارب الزراعية"، مما يؤكد تبني المقاربة العلمية الاستباقية لتوجيه الفلاحين قبل التوسع الميداني.

• التسريع في إنجاز البنية القاعدية (الطاقة والمسالك):

تواصل الدولة تنفيذ عمليات التدخل القاعدي لفك العزلة عبر شق المسالك الفلاحية وتكثيف عمليات الربط بشبكة الكهرباء، هذا التدخل العمومي هو المتغير الحاسم الذي سمح للمستثمرين بمضاعفة الاعتماد على أنظمة "الرش المحوري" ورفع المردودية الإنتاجية بشكل مستمر، تمكينا لهم من التحرر تدريجيا من الأعباء المالية الثقيلة للمولدات التقليدية.¹

¹ الإذاعة الجزائرية، أدرار: قطب استثماري واعد في الزراعات الاستراتيجية، في: <https://n9.cl/ux37g4> تاريخ الاطلاع: 18 ماي 2026 على 09 صباحا.

خلاصة الفصل:

نخلص من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى أن ولاية أدرار قد كرّست مكانتها فعليا كقطب استراتيجي رائد للتنمية الفلاحية الوطنية في الجزائر. حيث نجح الإقليم في تجاوز طابعه الواحاتي المحدود، ليتحول إلى نقطة استقطاب كبرى للاستثمارات (العمومية، الخاصة، وذات الشراكة الأجنبية)، وهو ما ترجم ميدانيا في طفرة إنتاجية غير مسبوقة، لاسيما في زراعة المحاصيل الاستراتيجية (كالقمح الصلب) والمحاصيل العلفية التي أسست لتكامل زراعي-رعوي واعد.

غير أن هذا التقييم الميداني كشف في الوقت ذاته عن مفارقات هيكلية عميقة فالطفرة الإنتاجية والتوسع العقاري الهائل لا يزالان يصطدمان بهشاشة واضحة في "بيئة الأعمال" وقد تجلّى ذلك في تدني نسب الاستغلال الفعلي للأراضي الممنوحة، والنقص الحاد في البنية التحتية اللوجستية (كالربط الكهربائي ومنشآت التخزين الاستراتيجي)، فضلا عن الغياب شبه الكلي للنسيج الصناعي التحويلي القادر على امتصاص وتثمين الفوائض الإنتاجية، يضاف إلى ذلك كله، ثقل القيود الإيكولوجية المتمثلة في الإجهاد الحراري والتخوفات المشروعة حول استدامة استنزاف المياه الجوفية.

وعليه، يثبت هذا الفصل أن استدامة الديناميكية الفلاحية بولاية أدرار تتطلب إحداث قطيعة مع التسيير الإداري الكلاسيكي، والانتقال العاجل نحو "الحوكمة المندمجة" وبناء على ما تقدم، فقد أثبتت الدراسة أن سبل الارتقاء بهذا القطاع تكمن في ثلاثة محاور استراتيجية: الرقمنة العقارية، التكامل الفلاحي-الصناعي، والاعتماد على التقنيات الذكية، -وهي الحلول التي تم تفصيلها في المطلب الأخير من هذا الفصل- بما يضمن تحويل الإقليم من مجرد "خزان للمواد الخام" إلى محرك اقتصادي حقيقي ومستدام يساهم في التنوع الاقتصادي الوطني.

الخاتمة

بناء على ما سبق طرحه وتحليله في طيات هذه الدراسة، والتي انصبت على تقييم السياسات الفلاحية في الجزائر من منظور الحوكمة، مع اتخاذ الفلاحة الصحراوية بولاية أدرار كدراسة حالة لتقييم مسار التنوع الاقتصادي، تبين لنا أن هذا الموضوع يكتسي أهمية علمية وميدانية كبيرة ومتزايدة، خاصة في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الوطني والرهانات المرتبطة بإعادة هيكلته.

ففي القطاع الفلاحي الجزائري، تم تبني عدة سياسات وبرامج للتنمية الفلاحية خاصة في المناطق الجنوبية على غرار ولاية أدرار، نظرا لاتساع مساحاتها ووفرة إمكاناتها الطبيعية، وقد ساهمت هذه التوجهات من خلال برامج دعم الاستثمار وتطوير أنظمة الري وتوزيع العقار الفلاحي في تعزيز دور الزراعة الصحراوية في تزويد السوق الوطنية بالمنتجات الأساسية، مع تسجيل بعض الفوائض القابلة للتصدير مما يعكس الأهمية المتزايدة لهذا القطاع في المنظومة الاقتصادية الوطنية باعتباره رافعة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتوجه نحو التنوع الاقتصادي المستدام.

غير أن تجسيد هذه الرؤية الاستراتيجية وتأمين الإمكانات الطبيعية الهائلة التي تزخر بها مناطق الجنوب، يظل مرهونا بإعادة النظر في أساليب التسيير السائدة والانتقال من منطق التدخلات القطاعية التقليدية إلى منطق الحوكمة المندمجة، إذ أن توسع الاستثمارات الفلاحية وتزايد المساحات المستصلحة رغم أهميته، لا يكفي وحده لضمان النجاعة الاقتصادية ما لم يدعم بإطار مؤسساتي فعال يقوم على الرقمنة، وترسيخ مبادئ الشفافية، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين، والاستغلال الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية.

ومن هذا المنطلق، تبرز ضرورة إعادة توجيه فعلي للسياسات العامة في البلاد نحو تقليص الارتهاق لقطاع المحروقات، وجعل القطاع الفلاحي خيارا استراتيجيا محوريا في مسار التنمية الوطنية بدل اعتباره قطاعا ثانويا.

وفي هذا السياق، قمنا بفحص صحة الفرضيات الفرعية للدراسة على النحو التالي: أولا: تأكد لنا أن آليات ومبادئ الحوكمة (كالشفافية والمشاركة وغيرها) تساهم بشكل مباشر في تحسين فعالية السياسات العمومية، وتحولها إلى أداة قادرة على تحقيق تنمية فلاحية أكثر كفاءة واستقرارا، ثانيا: ثبت بوضوح أن الإطار القانوني والمؤسساتي المسير للقطاع الفلاحي لا يزال يواجه تحديات تعيق فعاليته وتحتاج إلى تكييف، في حين أن الإمكانات الصحراوية تمثل بالفعل خيارا واعدا لدعم التنوع الاقتصادي إذا ما حظيت بحوكمة رشيدة، ثالثا: ثبتت الفرضية جزئيا حيث أكدت الدراسة الميدانية أن ولاية أدرار حققت نجاحا إنتاجيا ملموسا بفضل المشاريع الكبرى وأرقامها الهائلة المذكورة، إلا أن هذا التأثير يبقى محدودا ومقيدا بهشاشة البنية اللوجستية وغياب الصناعة التحويلية مما يستدعي تبني آليات مبتكرة لضمان الاستدامة.

ووفقا لهذا التحليل المركب، وفي إطار الإجابة على إشكالية الدراسة تؤكد لنا الفرضية الرئيسية: بأن نجاعة السياسات الفلاحية في الجزائر ترتبط ارتباطا شريطيا بتفعيل آليات الحوكمة، فقد أثبتت التجربة الميدانية لولاية أدرار أن وفرة الإمكانات الطبيعية ووضخ رؤوس الأموال قادران على إحداث طفرة إنتاجية

كمية، لكنهما يبقيان قاصرين عن خلق تنوع اقتصادي مستدام ما لم يتم تأطيرهما ببيئة استثمارية شفافة ومرنة، ومن ثم، فإن تحويل الفلاحة الصحراوية إلى بديل استراتيجي لاقتصاد ما بعد المحروقات يبقى مرتبطا بقدرة الدولة على تجاوز الاختلالات البيروقراطية وتكييف الإطار المؤسسي لمعالجة التحديات الهيكلية واللوجستية التي تحد من استدامة القطاع.

ومن خلال تتبع التحليلي لمختلف فصول هذه المذكرة، ومقاطعة التأصيل النظري بالتشخيص الميداني توصلنا إلى صياغة جملة من الاستنتاجات الهامة، والتي يمكن إيجازها في التالي:

1. ارتبط تطور القطاع الفلاحي في الجزائر بسلسلة من السياسات المتعاقبة (من التسيير الاشتراكي إلى الإصلاحات الهيكلية)، غير أن فعالية هذه السياسات أصبحت تتوقف بشكل كلي على قدرة الدولة في تفعيل مبادئ الحوكمة في تسيير القطاع.

2. بالرغم من سعي الدولة لتطوير منظومة تشريعية ومؤسسية لتنظيم العقار الفلاحي وتشجيع الاستثمار (كإنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية ODAS)، إلا أن هناك فجوة عميقة بين "الإطار التشريعي" و"التطبيق الميداني" نتيجة لضعف التنسيق المؤسسي وتعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

3. تمتلك الصحراء الجزائرية مؤهلات فلاحية ضخمة (أراضي، موارد مائية جوفية، طاقات وغيرها)، لكن تهمينا واستدامتها يظل رهينا بالتأهيل التقني والبشري والتحكم في التحديات المناخية.

4. تجاوزت ولاية أدرار طابعها الواحاتي المحدود لتكرس مكانتها كقطب استراتيجي رائد، محققة طفرة إنتاجية غير مسبوقة في المحاصيل الاستراتيجية (كالقمح الصلب والمحاصيل العلفية) مما أسس لتكامل زراعي-رعوي واعد.

5. كشفت الدراسة الميدانية عن وجود مفارقات هيكلية عميقة في أدرار، حيث اصطدم التوسع العقاري والإنتاجي بهشاشة بيئة الأعمال وهو ما يتجلى في: تدني نسب الاستغلال الفعلي للأراضي، والنقص الحاد في البنية اللوجستية (كالربط الكهربائي).

6. بينت الدراسة أن النجاح الكمي في رفع الإنتاج اصطدم بضعف البنية التحتية وتحديد النقص في السعات التخزينية المبردة والغياب شبه الكلي للنسيج الصناعي التحويلي مما يعيق تحقيق القيمة المضافة الكاملة.

7. كشف البحث عن تحولات عميقة في البنية الفلاحية بالمنطقة، تجلت في تراجع النظم الواحاتية التقليدية القائمة على "الفقارات" مقابل توسع الزراعة التكثيفية الحديثة.

8. وفي المقابل، يواجه القطاع في المنطقة قيودا إيكولوجية متزايدة تتمثل في الإجهاد الحراري والاستنزاف المكثف وغير العقلاني للمياه الجوفية.

وتأسيساً على النتائج المستخلصة، ومن أجل إحداث قطيعة مع التسيير الإداري الكلاسيكي والانتقال نحو "الحوكمة المندمجة"، ومنه التوجه نحو رؤية بديلة قائمة على إنتاج قيمة مضافة فعلية حتى لا يبقى الجنوب مجرد "خزان للمواد الخام" نقترح مجموعة من التوصيات أهمها:

1. التسريع في الرقمنة الشاملة (الحوكمة العقارية): عبر:
 - إرساء حوكمة عقارية رقمية تعتمد على الاستشعار عن بعد لتطهير محيطات الاستصلاح من المضاربة.
 - استحداث آليات ردعية لسحب الأراضي غير المستغلة فعليا لرفع نسب الاستغلال.
2. إرساء التكامل الفلاحي-الصناعي (Agro-industrie):
 - وهذا بوضع تحفيزات ضريبية وجمركية استثنائية لتوطين "الصناعات التحويلية" بالقرب من أقطاب الإنتاج في ولاية أدرار، لامتناس وتثمين الفوائض الإنتاجية وخلق قيمة مضافة حقيقية تدعم الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وتعزز التنوع الاقتصادي.
3. تطوير البنية التحتية اللوجستية: من خلال:
 - إعطاء الأولوية القصوى ضمن الميزانية العامة لربط المحيطات الفلاحية الكبرى بشبكات الكهرباء والتأكيد مع ضمان التنفيذ الفعلي الميداني.
 - تشييد منشآت التخزين الاستراتيجي والتبريد لتأمين المحاصيل من التلف والإجهاد الحراري.
4. الاعتماد على التقنيات الذكية (Agriculture Intelligente): عبر:
 - دمج التقنيات الحديثة في التسيير الفلاحي (الزراعة الدقيقة، الري بالتنقيط الذكي) لمواجهة التحديات الإيكولوجية.
 - تعميم استخدام الطاقات المتجددة لخفض تكاليف الإنتاج الباهظة المرتبطة بالمولدات التقليدية، وللاستفادة من وفرة هذه الطاقات الحيوية اللامتناهية.
5. تأهيل رأس المال البشري والتنسيق المؤسسي: عبر:
 - تفعيل أدوار الغرف الفلاحية والمنظمات المهنية كشركاء حقيقيين في صنع القرار الفلاحي المحلي لتجاوز الفجوة القائمة بين التشريعات المركزية والتطبيق الميداني.
 - إحداث توافق بين مخرجات التكوين المهني والجامعات مع احتياجات الفلاحة الصحراوية الحديثة لتوفير يد عاملة تقنية قادرة على تسيير التكنولوجيا الزراعية المتطورة، وكذلك تفعيل دور الإرشاد الفلاحي لترشيد استخدام الأسمدة والمياه.
6. الابتكار في الهندسة المالية: من خلال:
 - ربط منح الدعم المالي بمدى احترام المستثمرين لمعايير استدامة المخزون المائي الجوفي.
 - استحداث أدوات تمويل بنكية متخصصة ومرنة (كالتمويل الإسلامي الفلاحي) تتلاءم مع طبيعة المخاطر في البيئة الصحراوية، لتمكين المستثمرين من اقتناء المعدات التكنولوجية الحديثة.

صفوة القول، إن رهان الجزائر على تطوير الفلاحة الصحراوية لم يعد مجرد ورقة اقتصادية تطرح في أروقة التخطيط الحكومي لتجاوز صدمات الأسواق النفطية، بل هو تحدٍ مفصلي يرتبط بتحقيق السيادة الاقتصادية الوطنية والتنوع الاقتصادي وتأمين مستقبل الأجيال القادمة.

وقد أثبتت ولاية أدرار، بما تمتلكه من إمكانات طبيعية وديناميكية استثمارية متصاعدة، أن نجاح هذا التوجه يبقى مرهونا بالانتقال من "التسيير الإداري للموارد" إلى "الحوكمة الاقتصادية للنتائج" بما يعزز قدرة الجنوب الجزائري على التحول إلى قطب إنتاجي حقيقي ضمن معادلة التنمية الوطنية.

وعليه، فإن الجنوب الجزائري لم يعد مجرد امتداد جغرافي شاسع، بل هو العمق الاستراتيجي والمحرك الفعلي لاقتصاد ما بعد الربيع، وهو رصيد وطني واعد لا ينتظر سوى رؤية تسييرية رشيدة تقوده نحو التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- القوانين والمراسيم:

- القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008، يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 46، الصادرة في 10 أوت 2008.
- القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت 2010، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 46، الصادرة في 18 أوت 2010.
- القانون الأساسي للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، المصادق عليه خلال المؤتمر الوطني الثامن المنعقد بتاريخ 01-02 مارس 2014، الجزائر.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 57، الصادرة بتاريخ 27 سبتمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-274 المؤرخ في 29 سبتمبر 2020، المعدل لقواعد التعاونيات الفلاحية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادرة بتاريخ 4 أكتوبر 2020.
- القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 50، الصادرة بتاريخ 28 جويلية 2022.
- القانون رقم 23-18 المؤرخ في 28 نوفمبر 2023، المتعلق بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 75، الصادرة بتاريخ 30 نوفمبر 2023.
- المرسوم التنفيذي رقم 24-55 المؤرخ في 23 جانفي 2024، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، الصادرة في 23 جانفي 2023.

2- الكتب:

- أبو النصر، محمد مدحت. الحوكمة الرشيدة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015.
- العربي، إسماعيل. الصحراء الكبرى وشواطئها. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1982.
- بوحوش، عمار، ومحمد محمود. مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- رحمة، منى. السياسات الزراعية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- شلي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم والمناهج والاقترابات والأدوات. الجزائر، 1997.

- بابا، عبد القادر، وعدة عابد. "السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية". مجلة نور للدراسات الاقتصادية 3، العدد 4 (جوان 2017).
- بشطة، بلال، وعبد القادر بورمانه. "واقع تطوير القطاع الزراعي للتحويل نحو التنوع الاقتصادي في الجزائر". مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة 4، العدد 1 (2020).
- بلحضري، بلوفة. "الملاحظة العلمية". مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية 15، العدد 2 (ديسمبر 2024).
- بوطكوك، نهى، وحمزة بعلي. "الواحة الذكية: سيناريو استراتيجي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة على مستوى الأقاليم الصحراوية الجزائرية". مجلة المهمل الاقتصادي 5، العدد 1 (ماي 2022).
- بوكريطة، عبد القادر. "السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي الجزائري". *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship* 5، العدد 4 (2022).
- بوزيان، العربي، وغالم جلطي. "مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها ومجالات استخدامها". مجلة المالية والأسواق 8، العدد 2 (15 سبتمبر 2021).
- بن يبا، محمد، بلقاسم ميموني، وميلود عبود. "الفلاحة الصحراوية بوابة التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر: ولاية أدرار نموذجا". مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية 4، العدد 1 (2021).
- تركي، عبد الرحيم، ومحمد العربي ببوش. "دور الفلاحة الصحراوية في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر - دراسة حالة ولاية الوادي خلال الفترة الزمنية 2018-2023". مجلة البحوث والدراسات 22، العدد 2 (2025).
- جعفري، جمال، وعادل العجالة. "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي". مجلة دفاتر اقتصادية 10، العدد 2 (2018).
- جراية، محمد رشدي. "الصحراء الجزائرية دراسة في الجغرافيا". مجلة البحوث والدراسات، العدد 24 (2017).
- حريتي، عائشة. "نظام التمويل الفلاحي في الجزائر". المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية 57، العدد 5 (2020).
- حمادي، مصطفى، وعبد الوهاب عمروش. "دور تقييم السياسات العامة في تجسيد الحكم الرشيد في الجزائر". مجلة المعيار 13، العدد 1 (جوان 2022).
- حمري، نجود، وعز الدين حملة. "الفلاحة اقتصاد بديل ورهان استراتيجي للتحرر من تبعية النفط في الجزائر". مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة 5، العدد 2 (2020).
- حمود، ياسين، وسارة لعبني. "أثر الحوكمة الجيدة على فعالية الرقابة العمومية وجودة الخدمات العمومية: دراسة ميدانية". مجلة اقتصاد المال والأعمال 10، العدد 1 (أفريل 2025).
- حرمة، بوفلجة. "من الموارد المائية الجوفية في أدرار الجزائرية: الفقارة. نظام كيلها وسوقها المائية". مجلة العلوم القانونية والاجتماعية 4، العدد 2 (جوان 2019).

قائمة المراجع

- خومية، فتيحة، وفاطنة سنوساوي. "الزراعة الصحراوية كرافد لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر". مجلة جامعة فزان العلمية (2025).
- النيب، أحمد، وإبراهيم بوعناني. "أثر تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية كمدخل لتفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر". مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع 9، العدد 3 (2025).
- ساهي، بلقاسم. "البعد الاقتصادي لاستصلاح الأراضي الصحراوية في الجزائر في ظل القانون 83/18". مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 4 (ديسمبر 2020).
- سعادة، فتحية، وسمير يحياوي. "أهمية استغلال الطاقات المتجددة في المجال الفلاحي: حالة الفلاحة الصحراوية في الجزائر". مجلة معارف 18، العدد 1 (2023).
- سويد، هاجر، وبوحفص أولاد العيد. "أثر استراتيجية الفلاحة الصحراوية في الجزائر على الاقتصاد الوطني: ولاية غرداية أنموذجاً". مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية 6، العدد 1 (2024).
- شلغوم، نعيم. "الكوربوراتية ومسألة تنظيم المهنة وتمثيل المصالح في قطاع الفلاحة في الجزائر". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 11، العدد 1 (ديسمبر 2025).
- صولي، علي. "واقع وآليات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر". مجلة دراسات التنمية الاقتصادية 6، العدد 1 (2023).
- العربي شريف، هجيرة، وأمينه بدرالدين. "مساعي الجزائر لتطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية وتحدياتها". مجلة التنوع الاقتصادي (2024).
- غردى، محمد، ونصر الدين بن نير. "تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها". مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، العدد 10.
- فريجة، لدمية. "حوكمة السياسات العامة: بحث في المفهوم ومسوغات التطبيق". مجلة الناقد للدراسات السياسية 6، العدد 2 (أكتوبر 2022).
- كعيوش، عمر، ورايح قميحة. "حوكمة السياسات العامة: القضايا العملية والتأثيرات الرئيسية". المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية 10، العدد 1 (2025).

4- محاضرات غير منشورة:

- داودان، يمينه. "محاضرات مقياس منهجية البحث العلمي". معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر 3، 2018-2019. <https://shortlink.uk/1vImu>. (تاريخ الاطلاع: 18 ماي 2026).
- صالحى، أسماء. "محاضرات مقياس تحليل السياسة العامة في الجزائر". قسم العلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2023-2024. <https://2u.pw/EnQQuh>. (تاريخ الاطلاع: 18 ماي 2026).
- يمينه، صافا. "محاضرات مقياس تحليل السياسة العامة في الجزائر". قسم العلوم السياسية، جامعة تيارت، 2022-2023. <https://shortlink.uk/1vLGi>. (تاريخ الاطلاع: 18 ماي 2026).

قائمة المراجع

5- الرسائل والأطروحات الجامعية:

- أهناني، فاروق. "سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر دراسة تقييمية 2000-2019". أطروحة دكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.
- بایوسف، محمد. "الزراعة الإيكولوجية والتحديات المائية في واحة لعياد بولاية أدرار". مذكرة ماستر، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2025.
- بن عامر، روفية. "السياسة الحكومية في قطاع الفلاحة في ظل الأزمة النفطية 2014-2019 دراسة حالة ولاية الوادي". مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019-2020.
- بن تومي، عبد الجبار، ورمزي عبدو. "دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2019". مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة برج بوعريج، 2020-2021.
- بن ساغفول، مخطار، وفوضيل يحياتن. "دور الحوكمة في أداء المؤسسات العمومية". مذكرة ماستر في العلوم المالية، جامعة تيسمسيلت، 2018-2019.
- بلورغي، نادية. "دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر دراسة تحليلية لمنهج الحليب 2001-2019". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2022-2023.
- تركي، عبد الرحيم، محمد كحيحة، وعبد القادر بله باسي. "دور الفلاحة الصحراوية في تعزيز التنمية المحلية – ولاية الوادي أنموذجا". مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2025.
- حاج أحمد، عبد الكريم. "تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي الواحي في واحات قصرزاوية الشيخ بلدية زاوية كنته ولاية أدرار". مذكرة ماستر، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2024.
- روايح، سميحة. "تحديات السياسة العامة الفلاحية في الجزائر". مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2018-2019.
- شويرفات، عبد القادر. "السياسة الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وإمكانيات التصدير". أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018-2019.
- الصديق، سندس. "الزراعة الصحراوية كآلية لتنوع صادرات الجزائر: دراسة حالة ولاية الوادي 2016-2021". مذكرة ماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2022-2023.
- عباس، هوارية. "السياسات الزراعية ودورها في القضاء على التبعية الغذائية في الجزائر 2000-2014". مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة تيارت، 2016-2017.
- عبد القادر، حسين. "الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية". رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011-2012.

6- التقارير الرسمية:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. التقرير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2023.

قائمة المراجع

• المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. تطوير أنظمة العقار الفلاحي والاستصلاح لاسيما الأراضي الصحراوية ودعم الزراعات الاستراتيجية والصناعات الغذائية. الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2024.

7- المواقع الإلكترونية:

- براهي، محمد الصالح. "الجزائر قادرة على التحول إلى قوة زراعية إفريقية إذا أصلحت حوكمة الأرض والماء". <https://mosta.cc/v9jwc>. (تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2026).
- براهي، محمد الصالح. "الفلاحة الصحراوية في الجزائر دفع للصادرات وتحريك للاقتصاد". جريدة المستثمر، 24 ديسمبر 2025. <https://mosta.cc/dv6y2>. (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2026).
- بركة نيوز. "مدير المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية يؤكد لبركة نيوز' الزراعة الصحراوية في الجزائر خزان الأمن الغذائي وآفاق التنمية المستدامة". 15 أوت 2025. <https://2u.pw/OUHIP9>. (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2026).
- بوسالم، إيمان. "تحديات الانتقال الطاقى في البلدان المعتمدة على النفط". Transnationale Institute. 5 سبتمبر 2022. <https://2u.pw/xOAF2G>. (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2026).
- بوراس، جبريل. "الجزائر ثاني أكبر منتج هذا ما كشفته بيانات الهيئة الزراعية الخارجية الأميركية". <https://tdms.cc/05inv>. (تاريخ الاطلاع: 22 ماي 2026).
- الجزائر المجد. "تطور السياسات الفلاحية والريفية". <https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178>. (تاريخ الاطلاع: 22 مارس 2026).
- جريدة المساء، "كوسيدار تستثمر في زرع 49 ألف هكتار". <https://2u.pw/KAWfIk>. (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2026).
- جيل، سمية. "إقحام الجامعة بالواقع الفلاحي لتعزيز الطاقة الوطنية وتحسين الإنتاج الزراعي". جريدة المستثمر، 20 أوت 2022. <https://mosta.cc/zsc0v>. (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2026).
- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية. "التعريف والتنظيم والمهام". الموقع الرسمي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية. <https://www.onta.dz/presentation-ar>. (تاريخ الاطلاع: 16 أفريل 2026).
- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية. "معلومات". الموقع الرسمي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية. <https://www.onta.dz/informations-utiles-ar>. (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2026).
- شركة أغريكوفان. "زراعة الحبوب في أدرار". https://youtu.be/KK9_WL8gtG8. (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2026).
- فاسي، محمد. "اتفاقية لاقتناء 2131 معدة فلاحية وإطلاق تكوين متخصص لدعم المكننة الزراعية". الشروق أونلاين، 5 أفريل 2026. <https://h1.nu/1w4h8>. (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2026).
- قراج، إلهام. "أكبر مشروع لإنتاج الألبان والحليب المجفف بشراكة قطرية جزائرية". <https://2u.pw/ubW0rO>. (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2026).

قائمة المراجع

- لوز، جلال. "شركة A3 لسوناطراك توسّع استثماراتها الزراعية في أربع ولايات". <https://tdms.cc/kuiss>. (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2026).
- موهوني، كاتيا. "من الحقول إلى القرار السيادي: الفلاحة في قلب الاقتصاد الوطني". جريدة المستثمر، 14 يناير 2026. <https://mosta.cc/43vr1>. (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2026).
- وكالة الأنباء الجزائرية. "إطلاق دراسة نجاعة لتقييم مختلف السياسات العمومية القطاعية". 27 أكتوبر 2025. <https://2u.pw/KQkwrB>. (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2026).
- وكالة الأناضول، "شركة تركية تنفذ مشروعا زراعيا وسط صحراء الجزائر". <https://n9.cl/61c492>. (تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2026).
- وكالة الأنباء الجزائرية "مشروع بلدنا لإنتاج الحليب المجفف بالجزائر". <https://n9.cl/qmfriw>. (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2026).
- وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني. "المرحلة الثانية بولاية أدرار: المزرعة الفلاحية الصناعية لإنتاج القطن مجمع AGRODIV". <https://www.industrie.gov.dz/adrar02-10-nov-2025>. (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2026).
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. "الإدارة المركزية". الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية. <https://madr.gov.dz/ministere/administration-centrale>. (تاريخ الاطلاع: 13 أفريل 2026).
- الإذاعة الجزائرية، "أدرار: قطب استثماري واعد في الزراعات الاستراتيجية". <https://n9.cl/ux37g4>. (تاريخ الاطلاع: 18 ماي 2026).
- "أفكو للري المحوري". <https://www.facebook.com/share/14cDMK4ok9u>. (تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2026).
- "المستثمرة التركية أفكو في ولاية أدرار". <https://www.facebook.com/share/r/14iwghTVW1Q>. (تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2026).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أولا: باللغة الإنجليزية:

1- Journal Articles:

- Bouchenafa, Redha, and Amina Arous. "Sustainable agricultural development and agricultural production in the Algerian Sahara: ways to respond to the challenges of food security, water and energy security, and climate change". **Journal of Economics and Rural Development** 5, no. 1 (2025).
- Cheikhi, Lahbib, Hafidha Boucherit, and Abdelkrim Benaradj. "Typology of Livestock Farming in the Oasis Agrosystems of Adrar (South-Western Algeria)". **The Annals of "Valahia" University of Targoviste** (2024).

Hadidi, Abdelkader, Djamel Saba, Miloud Benmedjahed, and Mohamed Blal. "An • overview on the development of the irrigation system in the province of Adrar (Algeria)". **Arabian Journal of Geosciences** 15, no. 854 (2022).

Hergoun, Tefaha. "Desert Agriculture in Algeria: Reality and Challenges - Adrar • Province as a Model". **Journal of Economics and International Trade** 6, no. 1 (2024).

2- Websites:

"?What is document analysis". <https://h1.nu/1s3l5>. (Accessed 18 may 2026).

ثانياً: باللغة الفرنسية

1- Article de revue:

Hadeid, Mohamed, Sid Ahmed Bellal, Tarik Ghodbani, et Ouassini Dari. "L'agriculture • au Sahara du sud-ouest algérien : entre développement agricole moderne et permanences de l'agriculture oasienne traditionnelle". **Cahiers Agricultures** 27 (2025).

2- Thèses et Mémoires:

Abdelkarim, Salma. "Contribution de l'étude de la modélisation des potentialités • agroécologiques des cultures sahariennes des wilayas: Adrar - Ghardaïa - El Oued". Mémoire de master en économie rurale, Université de Ziane Achour-Djelfa, 2023-2024.

Moussaoui, Djamel Eddine. "Contribution à l'étude morphométrique de Leucaena • leucocephala (Lam.) dans la région d'Adrar". Mémoire de Master en écologie et environnement, Université Abou Bekr Belkaïd-Tlemcen, 2015-2016.